

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة - سعيدة - الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

أثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة تحليلية (2004-2022)

تحت إشراف الأستاذ

• من اعداد الطالبتين:

-الدكتور حجاوي توفيق

• عمارة امنية

• جلولي اكرام صليحة

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة :

مشرف رئيسي	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	حجاوي توفيق
مشرف مساعد	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر قسم أ	العكلي الجبلاي
رئيسا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر قسم أ	شويرفات عبد القادر
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر قسم أ	خراز الأخضر

شكر و عرفان

نبدأ بشكر الله عز وجل انتقالاته لقوله تعالى وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم

- سورة إبراهيم -

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

نتقدم بمجزيل الشكر إلى من ساندونا بكل ما عندهم للوصول إلى ما نحن عليه، إلى الأستاذ الدكتور "حماوي توفيق" لتكريمه بالإشراف على رسالتنا وعلى الجهود التي بذلها حتى تخرج الرسالة بالشكل المطلوب.

كما نشكر أساتذة أعضاء اللجنة على تشرفهم بمناقشتنا وعلى جميع الآراء التي سترفع من قيمة دكرتنا. وفي الأخير نشكر كل من ساندنا ولو بكلمة طيبة.

اهداء

إلى أبي، أمي، حفظهما الله وأطال عمرهما وأدامهما سندا لي

أخي وأخواتي، صديقاتي، كل باسمه

وجميع من أحب،

أهدي هذا العمل

أمنية ...

اهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من قال في شأنهما عز وجل بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"
صدق الله العظيم

الى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي الغالي

الى أمي الحنونة التي كانت مصباح دنيانا ورمزا للحنان والعتاء حفظهما الله وأطال في عمرهما
الى عائلتي الكريمة وأصدقائي

وأخيرا إلى من ساندني من قريب أو من بعيد واسدى لي جميلا

أسأل الله العلي القدير أن يجعل عملي هذا مقبولا نافعا

إكرام

• المخلص:

تهدف الدراسة الى تحليل أثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة بين 2004-2022، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والتمثلة في: القروض المصرفية حسب القطاع، حسب الاستحقاق، القروض المصرفية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي، التضخم، إضافة الى الناتج المحلي الإجمالي.

توصلنا في هذه الدراسة الى جملة من النتائج أهمها ان القروض المصرفية في الجزائر لا يعتمد عليها بدرجة كبيرة في تمويل الأنشطة الاقتصادية، بالرغم من ارتفاع قيم الموارد المالية، الأمر الذي يتطلب زيادة الاهتمام بالجهاز المصرفي والعمل على استقراره، كما يجب تفعيل جميع وسائل السياسة النقدية بالكيفية التي تسمح بتوجيه الموارد خدمة للاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الإقراض المصرفي، النمو الاقتصادي، الجزائر، الناتج المحلي الإجمالي، القروض المصرفية

• Abstract:

This study aims to investigate the impact of bank lending on economic growth in Algeria during the period 2004-2022. An analytical approach is employed to examine the relationship between six variables: bank loans by sector, bank loans by maturity, the ratio of bank loans to GDP, government expenditure, inflation, and GDP. The findings reveal that all types of bank loans, as well as government expenditure, exhibit a positive correlation with economic growth in Algeria. Conversely, inflation demonstrates an inverse relationship with the economic growth in the country.

Key words: Bank Lending, Economic growth, Algeria, gross domestic product, credit bank

فهرس المحتويات

الفهرس

شكر وعرfan	
اهداء	
المخلص	
مقدمة :	

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للإقراض المصرفي

تمهيد:	1 -
□المبحث الأول: ماهية الإقراض المصرفي:	2 -
○المطلب الأول مفهوم الإقراض المصرفي	2 -
○المطلب الثاني: أنواع الإقراض المصرفي	3 -
○المطلب الثالث : عناصر و أدوات الإقراض المصرفي	6 -
□المبحث الثاني: أهمية ومزايا الإقراض المصرفي	8 -
○المطلب الأول أهمية الإقراض المصرفي	9 -
المطلب الثاني: مزايا الإقراض المصرفي	14 -
□المبحث الثالث: سياسات الإقراض المصرفي	15 -
○المطلب الأول: مفهوم و مكونات سياسات الإقراض المصرفي	16 -
□الفرع الأول: تعريف سياسات الإقراض المصرفي	16 -
□الفرع الثاني: مكونات سياسة الإقراض المصرفي	17 -
المطلب الثاني: إجراءات منح القروض و العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض المصرفي	19 -
□الفرع الأول :إجراءات منح القروض	20 -
خلاصة الفصل:	25 -

الفصل الثاني

النمو الإقتصادي

- 27 - تمهيد:
- 28 - □المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي
- 28 - ○المطلب الأول مفهوم النمو الاقتصادي
- 30 - ○المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وخصائصه
- 30 - □الفرع الأول : عناصر النمو الاقتصادي
- 32 - □الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي
- 35 - ○المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي
- 41 - □المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
- 41 - ○المطلب الاول النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية:
- 44 - ○المطلب الثاني النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك:
- 46 - ○المطلب الثالث نظرية النمو الاقتصادي عند كينز :
- 46 - ○المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة.....
- 47 - □المبحث الثالث : نماذج النمو الاقتصادي.....
- 47 - ○المطلب الأول نموذج هارود دومار:
- 49 - ○المطلب الثاني: نموذج سولو "SOLOW"
- 51 - ○المطلب الثالث نماذج النمو الداخلي:
- 54 - خلاصة الفصل:

الفصل الثالث : دراسة تحليلية لأثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة

2022-2004

- 66 - □المبحث الأول: الدراسات السابقة.....
- 67 - ○المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.....
- 70 - المبحث الثاني: النظريات المتعلقة بعلاقة الإقراض المصرفي بالنمو الاقتصادي
- 71 - المطلب الأول نظرية العرض القائد:
- 71 - ○المطلب الثاني : نظرية الطلب التابع.....
- 72 - ○المطلب الثالث: السببية ثنائية الاتجاه:(Bi- directionnel Causality)
- 73 - □المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2022-2004
- 73 - المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر
- 81 - ○المطلب الثاني: تطور القروض المصرفية في الجزائر حسب القطاع

- المطلب الثالث: الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك للفترة 2004-2022.... - 87 -
- المطلب الرابع: تطور القروض المصرفية المحلية للقطاع الخاص DOMESTIC CREDIT TO PRIVATE SECTOR (of GDP%) - 91 -
- 118 -: خلاصة الفصل
- 117 -: الخاتمة
- 119-: قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
6	الشكل (1-1) أنواع القروض
36	الشكل (2-1) تطور الناتج المحلي الاجمالي في العالم 2004-2022
37	الشكل (2-2) تطور الناتج المحلي الاجمالي ل 2004-2022 OECD
40	الشكل (3-2) الناتج المحلي الاجمالي للفرد في العالم 2004-2022
41	الشكل (4-2) تطور الناتج المحلي الاجمالي للفرد في أعضاء OECD 2004-2022
43	الشكل (5-2) افكار ادم سميث عن النمو الاقتصادي
75	الشكل (1-3) تطور حجم رأس المال المادي
77	الشكل (2-3) تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة 2004-2022
80	الشكل (3-3) تطور الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد للجزائر للفترة 2004-2022
84	الشكل (4-3) تطور القروض المصرفية العامة بالنسبة لإجمالي القروض في الجزائر للفترة 2004-2022
85	الشكل (5-3) تطور القروض المصرفية في القطاع الخاص بالنسبة إلى إجمالي القروض 2004-2022
88	الشكل (6-3) تطور القروض المصرفية للقطاع الخاص من قبل البنوك في الجزائر 2004-2022
92	الشكل (7-3) تطور القروض المصرفية للقطاع لخاص في الجزائر للفترة 2004-2022
96	الشكل (8-3) تطور القروض المصرفية قصيرة الاجل نسبة إلى إجمالي القروض 2004-2022
98	الشكل (9-3) تطور القروض المصرفية متوسطة الأجل نسبة إلى إجمالي القروض في 2004-2022
100	الشكل (10-3) تطور القروض طويلة الأجل نسبة إلى إجمالي القروض 2004-2022
105	الشكل (11-3) تطور القروض المصرفية بالنسبة إلى الناتج المحلي في الجزائر 2004-2022
107	الشكل (12-3) تطور اجمالي الودائع 2004-2022
111	الشكل (13-3) تطور الانفاق الحكومي السنوي وبالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2004-2022
113	الشكل (14-3) تطور التضخم في الجزائر للفترة 2004-2022

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
-30-	الجدول (1-2) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
-33-	الجدول (2-2) حقائق Kuzent
- 74 -	الجدول (1-3) الاستثمار المحلي للجزائر الفترة 2013-2019
- 76 -	الجدول (2-3) تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للجزائر الفترة 1999-2017
- 82 -	الجدول (3-3) توزيع القروض المصرفية حسب ال قطاع في الجزائر للفترة 2004-2022
- 87 -	الجدول (4-3) الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك 2004-2022
-91-	جدول (5-3) تطور القروض المصرفية للقطاع الخاص للفترة 2004
- 95 -	الجدول (3- 6) تطور القروض المصرفية قصيرة الأجل 2004
- 97 -	الجدول (7-3) تطور القروض المصرفية متوسطة الاجل 2004-2022
- 99 -	الجدول (8-3) تطور القروض المصرفية طويل الأجل للفترة 2004-2022
- 100 -	الجدول (9-3) تطور اجمالي القروض للفترة 2004-2022
- 103 -	الجدول (10-3) تطور نسبة اجمالي القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2004-2022
- 106 -	الجدول (11-3) اجمالي الودائع 2004-2022
-109-	جدول (12-3) تطور الانفاق الحكومي 2004-2022

- 110 -	جدول (3-13) الانفاق الحكومي (السنوي %) ف الجزائر الفترة 2004-2022
- 113-	جدول (3-14) معدلات التضخم في الجزائر 2004 - 2022

حقائق

• مقدمة:

يحظى موضوع النمو الاقتصادي باهتمام جميع الباحثين الاقتصاديين لما له من قيمة بالغة لدى جميع الدول، وعند النظر الى الادبيات التفسيرية التي جاء بها المفكرون حول اختلاف معدل النمو الاقتصادي بين البلدان، توصلوا الى ان عامل درجة الاستقرار الكلي، الانفتاح التجاري، تراكم عوامل الإنتاج وغير ذلك من المحددات الأخرى، قد يساهم في تغيير هذا الأخير، ومن بين أهم هاته العوامل التي تلقت اهتماما بالغا، عامل القطاع المالي ودوره في عملية النمو.

بحيث يرى كل من Stephen Cecchetti و Anise Karroubi عام 2012 بأن أهم الاستنتاجات الرئيسية الحالية للاقتصاد الحديث هي أن "التمويل جيد للنمو"، باعتبار أن النمو الاقتصادي يحتاج إلى وساطة مالية للتوفيق بين المقترضين والمقرضين وتوجيه الموارد إلى الاستخدامات الأكثر كفاءة. و في هذا السياق أظهرت دراسات كل من Goldsmith (1969) و Mckinnon (1973) و Show (1973) و King and Levine (1973) أدلة تدعم الرأي القائل بأن التنمية المالية جيدة للنمو،

وعليه تعتبر العلاقة بين القطاع المالي، القطاع المصرفي، والنمو الاقتصادي مؤكدة لا جدال فيها، لاسيما وأن البنوك تلعب دورا هاما في تحريك الاقتصاد، كونها تمثل الوسيط بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، ومنه كلما كانت أنظمة الائتمان فعالة، ومساهمة أكثر في عمليات الاستثمارات وتسيير الموارد بطريقة جيدة، كلما حظيت بإقبال أكبر من أصحاب الفائض، وبالتالي زاد تأثيرها على معدلات التنمية المالية والنمو الاقتصادي.

وباعتبار أن الائتمان المصرفي جزء لا يتجزأ من النظام المالي الحديث، ويعتبر عاملا مغيرا في مؤشرات النمو الاقتصادي، ولإدراك العلاقة بين النمو الاقتصادي والإقراض المصرفي في الجزائر ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

▪ ما مدى تأثير الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2022؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإقراض المصرفي وما هي سياسته؟

2. ما هو النمو الاقتصادي وما هي تطوراته في الجزائر خلال الفترة 2004-2022؟

3. ما هي العوامل التي تؤثر على الإقراض المصرفي؟

4. كيف تؤثر معاملات الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

ككل بحث علمي يتضمن فرضيات ومن أجل الوصول الى الإجابة لفرضيات بحثنا كالاتي:

- القروض المصرفية للقطاع الخاص لا تساهم في تطور النمو الاقتصادي.
- الإقراض المصرفي لا يؤثر بشكل كبير على اقتصاد الجزائر.

اهداف الدراسة:

- التعرف على الإقراض المصرفي بعمق.
- محاولة تحليل العلاقة بين الإقراض المصرفي والنمو الاقتصادي.
- معرفة مسار النمو الاقتصادي في الجزائر بالتحديد.
- معرفة تطور العوامل التي تؤثر على الإقراض المصرفي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

عند النظر الى نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة حول أهمية المصارف، ومع الأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات الإنتاجية فلا بد من منح أولوية كبيرة للقروض المصرفية لتطوير النمو الاقتصادي للبلاد خصوصا، على المدى البعيد.

ومنه يمكننا القول أن أهمية الدراسة تكمن في العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي، ومعرفة ودراسة الحجم والمدة المناسبين للقروض في الجزائر من أجل إسهامها في النمو الاقتصادي ونجاحتها.

منهجية الدراسة:

من خلال اتباع أسلوب بحث علمي جيد في دراستنا، ورغبة في الوصول الى الإجابة على الإشكالية، مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات المطروحة انتهجنا:

المنهج الوصفي:

اتبعنا في الدراسة النظرية المنهج المذكور أعلاه من أجل دراسة العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي.

المنهج التاريخي:

بحكم أننا مجال الدراسة ما بين 2004-2022، أي في الماضي، ومن أجل دقة المعلومات يتطلب علينا تتبع السنوات واحدة بواحدة، أي الرجوع إلى السابق من أجل فهم المتغيرات في الوقت الحالي ومعالجتها في المستقبل.

المنهج التحليلي:

تحليل البيانات والاحصائيات الخاصة بجميع المعاملات لمعرفة أثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي.

المنهج الاحصائي: إحصاء المعطيات واستقراء النتائج.

حدود الدراسة:

تتخصر حدود الدراسة زمنيا في الفترة 2004-2022، أما الحدود المكانية: دولة الجزائر، وبخصوص الحدود العلمية، تخصصت دراستنا بمتغيرات محددة: (القروض الممنوحة للقطاع الخاص - القروض الممنوحة حسب مدة الاستحقاق - اجمالي القروض - حجم الودائع - الانفاق الحكومي - التضخم).

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وتتبع منهجية منظمة تطلب علينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلان نظريان والثالث تطبيقي وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإقراض المصرفي.

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للإقراض المصرفي بمفاهيم متعددة، وجميع العوامل المؤثرة علي، بمزياه، وأنواعه، والنظر إلى سياسة الإقراض المصرفي دون نسيان المكونات، وحتى العوامل المؤثرة على سياسة الإقراض المصرفي.

الفصل الثاني: وضحنا النمو الاقتصادي بجميع أنواعه وخصائصه، حتى طريقة قياسه، مع توضيح تغيراته، نظرياته ونماذجه.

الفصل الثالث: بخصوص الفصل الأخير فقد تطرقنا إلى ثلاث مباحث، مبحث يتناول الدراسات السابقة الأجنبية منها والعربية، أما المبحث الثاني فيضم النظريات المتعلقة بعلاقة الإقراض

المصرفي والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث، فيتعلق بدراسة تحليلية لأثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2022.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع باللغة العربية خصوصا وأن الترجمة ليست دقيقة أحيانا.
- تعدد المصادر الرسمية للإحصائيات وتضاربها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإقراض

المصرفي

• تمهيد:

من المعلوم أنّ القطاع المصرفي يعتبر ركيزة مهمة تبنى عليها عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة ككل ، باعتباره الوسيط المالي بين أصحاب الفائض والعجز على حد سواء ، لذا فإن وجود قطاع مصرفي متكامل وسليم يوفر التمويل اللازم والمناسب للعملاء سواء كانوا أشخاص أو مؤسسات أو حتى حكومات في بعض الأحيان يعتبر أمرا مهما له أثر بليغ في دفع عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي وذلك مما يضمن توفير فرص عمل وخلق فرص استثمار جديدة ولا يتم هذا الأمر إلا من خلال توفير الائتمان المصرفي الجيد ، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته وأنواعه ومزاياه ، و أيضا نتطرق إلى سياسة الإقراض المصرفي بمفهومها، مكوناتها العوامل المؤثرة في السياسة المصرفية .

• المبحث الأول: ماهية الإقراض المصرفي:

عند النظر إلى الاقتصاد الحالي تتوضح جليا أهمية الإقراض المصرفي والأولوية التي يجب أن يحظى بها من طرف الدول ومن أجل فهمه أكثر سنوضح الآن مفاهيم متعددة وأهميته وبما يتميز بما في ذلك العوامل التي تؤثر عليه:

○ المطلب الأول مفهوم الإقراض المصرفي

قبل أن نوضح مفهوم الإقراض المصرفي سنتطرق إلى مفهوم القرض المصرفي بصفة عامة:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو "القدرة على الإقراض" واصطلاحا: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها (انجرو، 2006، صفحة 194)

يمكن تعريف الإقراض بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها ، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا .و هناك طرفان في عملية الائتمان : الأول و هو مانح الائتمان و يسمى الدائن أو المقرض ، و الثاني هو متلقي الائتماني و يسمى بالمدين أو المقرض ، و قد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة و يلاحظ أن الائتمان و الدين هما شيء واحد منظورا اليه من جهتي نظر مختلفتين هما وجهتي نظر طرفي الائتمان الواحد بعد الآخر ، فالمقرض يمنح ائتمانا و المقرض يلتزم بالدين . (الفولي، 2003، صفحة 77)

يعرف القرض المصرفي بالائتمان المصرفي والذي يعني في علم الاقتصاد القدرة على الاقتراض، أما اصطلاحا فيقصد به التزام جهة لجهة أخرى، بالإقراض، ويراد به أن يقوم الدائن بمنح المدين فترة زمنية يلتزم فيها بتسديد قيمة الدين.

وتجدر الإشارة أن الائتمان المصرفي يتضمن معنيين، القرض والاعتماد، فالقرض يقصد به منح مبلغ من المال إلى العميل من قبل البنك دفعة واحدة، أما الاعتماد فهو تعهد من قبل البنك بوضع مبلغ من المال تحت تصرف العميل خلال مدة زمنية يتصرف فيه العميل متى يحتاجه مقابل دفع فوائد عليه. (ناصر، 2015، صفحة 14).

نشير إلى أن الإقراض والائتمان سيعتمدان للدلالة على نفس المعنى:

بنظرة عامة يمكننا القول بأن الإقراض هو علاقة ذات مصالح بين طرفين حيث أنه الطرف الأول له قيم عاجلة أما الآخر قيم آجلة.

يعني يضع المدين ماله في البنك ليستعمله الدائن مقابل فائدة في وقت متفق عليه

يعرف الإقراض المصرفي بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد

كما يعرف بأنه العملية التي يرتضي البنك بمقتضاها، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلاً تسهيلات، بناءً على طلبه سواء حالاً وبعد وقت معين في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى أو اقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك بالدفع نيابة عن العميل للغير. (فوزية، 2012_2013، صفحة 20)

ولدينا تعريفات بعض الباحثين:

الائتمان المصرفي عملية تسليم نقود، بضائع أو خدمات مقابل وعد بالدفع في المستقبل.

الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أم معنوياً حيث يقع تحت تصرفه مجموعة من النقود لفترة زمنية محددة بحيث يقوم العميل في نهايتها للوفاء بالتزاماته

الإقراض المصرفي موضوع مهم والاهتمام به يساعد البنك بصفة خاصة والدولة بصفة عامة على اقتصاد المستقبل،

○ المطلب الثاني: أنواع الإقراض المصرفي

تتعدد وتختلف أنواع الإقراض المصرفي الممنوح للعملاء حسب عدة أشكال وذلك حسب الغرض، أجل الائتمان، وحسب شخصية متلقي الائتمان، وأيضاً حسب ضمان الدين:

✓ حسب الغرض:

▪ اقراض استثماري

هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات والأراضي وغيرها. (الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، 2002، صفحة 5)

▪ اقراض تجاري:

وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل) وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات

▪ اقراض استهلاكي:

هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية كالسيارات الثلاثات فهو يعتبر ائتمان شخصي يمنح في اغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة والشركات الأخرى (طه ط،، 2007، صفحة 452)

✓ حسب المدة:

اقراض قصير الاجل :

وهو اقراض لا تزيد مدته عن عام واحد، ويمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة، كما يستعمل في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة، ويتميز هذا النوع بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر أجله (الحميد ع،، 2000، صفحة 113)

اقراض متوسط الاجل :

ويوجه هذا النوع لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمال عدم السداد وينقسم إلى نوعين:

- قروض قابلة للتعبئة :

أي أن البنك المقرض بإمكانه عادة الخصم لهذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه.

-قروض غير قابلة للتعبئة:

وهنا البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة الخصم لهذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقرض لهذا القرض (ربحية، 2013-2014، صفحة 5)

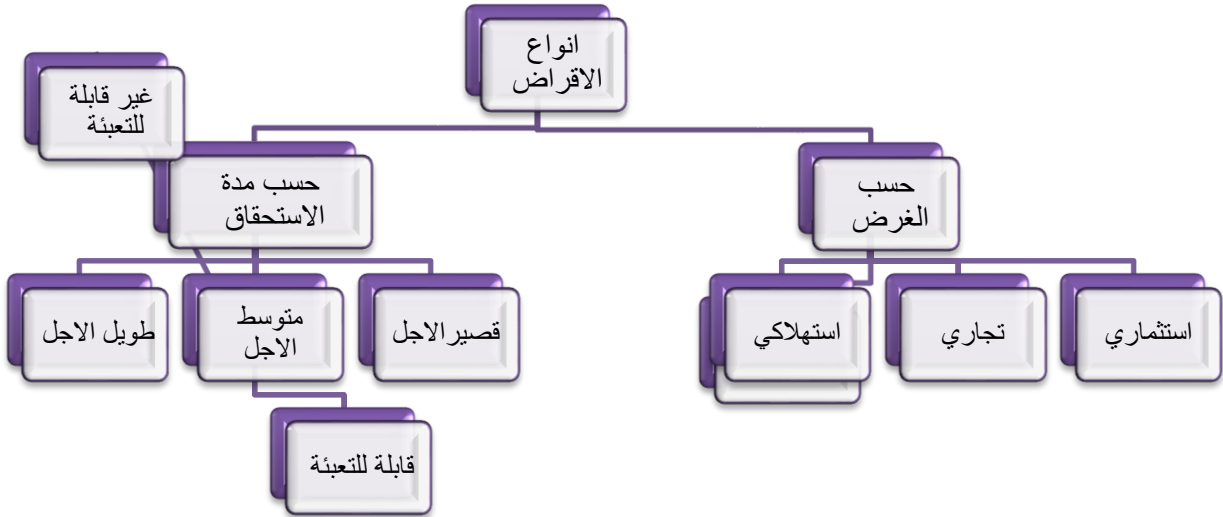
اقراض طويل أجل:

وهو يفوق في الغالب سبع (07) سنوات، ويمكن أن يمتد أحيانا إلى غاية عشرون (20) سنة، ويوجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية.....).

ونظرا لطبيعة هذا النوع (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم به مؤسسات متخصصة لاعتمادها عليها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك عادة على جمعها (لطرش، 2007، الصفحات 74-75)

الشكل التالي يوضح جميع الأنواع التي شهدناها:

الشكل (1-1) أنواع القروض



• المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما ذكرناه سابقا

○ **المطلب الثالث: عناصر وأدوات الإقراض المصرفي**

▪ **الفرع الأول: عناصر الإقراض المصرفي**

ثقة البنك في العميل: وهو ما يستلزم قيام البنك بدراسة كافة المقومات الائتمانية للعميل بقصد التحقق من جدارته الائتمانية.

إتاحة مبلغ من المال: وذلك أن الائتمان المصرفي لا ينحصر في قيام البنك بدفع مبلغ نقدي للعميل، وإنما يتعدى ذلك إلى إتاحة هذا المبلغ للعميل من خلال عدة صور أخرى كإضافته إلى حسابه الجاري أو استخدامه في فتح اعتمادات مستندية لصالحه أو إصدار خطابات ضمان له، أو غير ذلك من صور الإتاحة المتعارف عليها في العمل الائتماني.

تعيين مبلغ الائتمان: إذ لا بد من تحديد مبلغ الائتمان حتى وإن تعددت صورته، وهو ما يعرف في العرف المصرفي باسم السقف الائتماني للعميل.

تحديد الفائدة على الائتمان: حيث يُعتبر حصول البنك على الفائدة من المقترضين الهدف الرئيسي من قيامه بمنحهم الائتمان، ويمثل تحديد هذه الفائدة مقدماً جوهر العمل المصرفي التقليدي.

تحديد الغرض من الائتمان: إذ يلزم تحديد الغرض من حصول العميل على الائتمان ومعرفة هل سيوجه مبلغ التمويل لعمليات استثمارية أم لتمويل رأس المال العامل. كما يلزم كذلك معرفة النشاط الذي سوف يتم ضخ هذا التمويل فيه. (Cole، 1998، صفحة 5)

▪ الفرع الثاني: أدوات الإقراض المصرفي

تعريف السفتجة: إن السفتجة يمكن تعريفها كسند للوفاء والائتمان والتي بمقتضاها يأمر شخص يسمى بالساحب مدينه الذي يسمى بالمسحوب عليه بأن يدفع لشخص ثالث يسمى بالمستفيد أو الحامل مبلغاً معيناً بالنقود في تاريخ معين (غانم، 2002، صفحة 127)

السند لأمر: هو صك محرر وفق شكل معين حدده القانون، يتضمن تعهد شخص يسمى المحرر بأن يدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين بمجرد الاطلاع لأمر شخص آخر المستفيد. (البقيرات، 2010، صفحة 131)

كما يعرف بأنه: صك يمثل عقد شخص يسمى المحرر بالدفع لأمر شخص آخر يسمى المستفيد في تاريخ معين مقدار مالي. (stouffelt، 2008، صفحة 159).

وهناك من عرفه أيضاً: هو محرر مكتوب يلتزم بموجبه شخص يسمى المحرر بأن يدفع لأمر شخص آخر يدعى المستفيد مبلغاً معيناً من النقود في ميعاد محدد ويمكن كتابته وفق لنماذج متعددة فالمشرع لم يحدد نموذجاً معيناً (عرب، 1999، صفحة 151).

الشيك: يعرف الشيك بأنه: محرر مكتوب وفق الشروط المذكورة في القانون يتضمن أمراً صادراً من شخص وهو الساحب إلى شخص آخر يكون معروفاً وهو المسحوب عليه، بأن يدفع لشخص ثالث أو لأمر أو لحامل الشيك وهو المستفيد مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع على الشيك. (حلو، 2008، صفحة 541)

لغة: النصيب المحكم، والسهم هو الحظ والجمع سهامان وسهمه. والسهم في الأصل واحد السهام التي يضرب بها الميسر، وهي القداح... ثم كثر حتى سمي كل نصيبا سهما. (سليمان، 2006، صفحة 10)

اصطلاحا: هناك عدة تعريفات نذكر منها:

● صك يمثل حصة في رأسمال شركة المساهمة، وكلمة سهم تعني حق الشريك في الشركة ، كما أنها الوثيقة المثبتة لهذا الحق. (طه م.، 1998، صفحة 193)

● ما يمثل الحصص التي يقدمها الشركاء عند المساهمة في مشروع الشركة، سواء كانت حصص نقدية أو عينية ويتكون رأس المال من هذه الأسهم (برج، 2013، صفحة 31)

تعريف السند: هو عبارة عن صك مديونية يثبت دين على الجهة المصدرة التي أصدرته، وهذه الجهة قد تكون الدولة أو شركة المساهمة فتكون لدينا سندات حكومية وسندات شركات المساهمة-فعليها أن تدفع فوائد عند استحقاق معين بحيث تمثل قروض طويلة الأجل. (زويل، 2000، صفحة 44)

ومما يمكن أيضا تعريف السند بأنه مسك يثبت حق المديونية للمقترض على شركة المساهمة المصدرة له، تعطي الحق في الحصول على فوائد سنوية واستردادها في تاريخ معين، كما نستخلص أن للسند عدة خصائص وهي:

● تساوي قيمة السند

● قابلية السند لتداول (فضيل ن.، الأوراق التجارية في القانون الجزائري، الطبعة 11، 2006، صفحة 118)

تعريف النقود الورقية: تعتبر النقود الورقية الشكل الحديث للنقود الذي تتطلبه مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي ولقد بدأ استعمال هذا من النقود السلعية والتي كانت على شكل سندات تثبت إيداع العملات الذهبية والفضية، وتختلف النقود الورقية عن النقود السلعية في أنها ليست ذات قيمة ذاتية (مثل المعدن النفيس)، بل إن قيمتها تحدد حسب قوة الأبراء التي يحددها لها قانون الدولة التي تصدرها. (المنعم أ.، 2005، صفحة 26)

● المبحث الثاني: أهمية ومزايا الإقراض المصرفي

يلعب الإقراض المصرفي دوراً هاماً في الاقتصاد الحديث، حيث يُعد أداةً رئيسيةً لتمويل المشاريع والأفراد، وتحفيز النمو الاقتصادي. ويتميز الإقراض المصرفي بالعديد من المزايا والفوائد، سواءً بالنسبة للمقرضين أو للمصارف.

○ المطلب الأول أهمية الإقراض المصرفي:

إن تقديم الائتمان من طرف البنوك نشاط في غاية الأهمية له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني وعليه يعتمد نموه وارتقائه، وتعتمد البنوك في جزء كبير من مواردها على ما كونته من احتياطات ومن الاقتراض من القطاعات التي لديها فائض و إيصال ما جمعت من أموال إلى القطاعات التي لديها عجز في ذلك، و بذلك يأخذ القطاع المصرفي شكل الهرم التمويلي الائتماني في قمته البنك المركزي و في حافتي قاعدته توجد البنوك التجارية والمتخصصة، و تطبق صفة الهرمية على طبيعة العلاقة التي تربط بين مؤسسات هذا القطاع ببعضها البعض من ناحية و بينهم و بين الدولة من ناحية أخرى . (WOLF, personal finance , 1975, p. 120) (الحميد ع .، 2000, p. 23) .

والمنتج لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك، لذلك يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الحاليتين تسبب آثار اقتصادية غاية في الخطورة وقد يصعب في كثير من الأحيان معالجة ذلك (محمد، 2006، صفحة 12)

ولدينا أهمية الائتمان متمثلة ف:

1. بالنسبة للاقتصاد:

تقوم التسهيلات الائتمانية بدور هام في آليات الاقتصادية، حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة وتظهر أهمية الائتمان بالنسبة للاقتصاد ككل من خلال ما يلي:

- للتسهيلات الائتمانية دور هام في تمويل خطة التنمية الاقتصادية، بحيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكبة لسياسة الدولة وذلك بتوفير الأموال اللازمة للقطاعات التي لها دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع والمواطنين ورفع معدل نمو الصادرات والحد من الاستيراد، إضافة الى تمويل

التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية وبالشكل الذي يمكنهم من تنمية انشطتهم في سهولة ويسر وتجنب التعرض لاختناقات أو أزمات مالية.

■ للائتمان دور كبير في نجاح وانتشار التجارة الداخلية والخارجية وذلك بما يقدمه من تيسير للعمليات التجارية الذي يؤدي الى ازدهار النشاط التجاري وتوسيعه إضافة الى دوره في تمويل التجارة الدولية الذي يؤدي الى ازدهار النشاط التجاري وتوسعه إضافة الى دوره في تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة الى الاعتمادات للاستيراد أم التصدير.

ودون الائتمان المصرفي تصبح المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد المقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية سوف لا تتدفق بكفاءة من الاستخدامات الأكثر إنتاجية. (Catheart, 1982, p. 24)

كما يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عمليات اصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة الإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدات النقدية. (الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني (2002, p. 24 ,

يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة يستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات، وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها ويؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين الى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم النفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد. وللائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الافراد على الادخار لتوفير موارد الائتمان، الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

ب. بالنسبة للمستهلكين:

للتسهيلات الائتمانية دور كبير في رفع المستوى المعيشي للمستهلكين، فالمستهلكون عموما يستفيدون من استخدامهم للائتمان كونهم يمكنهم من استخدام دخلهم المستقبلي لدفع قيمة الخدمات والسلع المطلوبة حاليا، حيث يبرز ذلك بشكل جلي في السلع المعمرة التي قد لا يستطيع محدود الدخل شراءها نقدا فيمكنهم شراءها بالتقسيط أي بالائتمان. و من جهة أخرى يمكن الائتمان المستهلكين من مواجهة الحالات الطارئة أو الازمات، فقد يضطر الانسان لنفقات ضرورية تفوق مت لديهم من سيولة

نقدية، فيمكن هنا اللجوء الى الائتمان بدلا من تصفية بعض ما يملكه من أصول غير سائلة، الامر الذي قد يحمله تكلفة أعلى من تكلفة الائتمان، كانهخفاض سعر تلك الأصول مثلا.

ج. بالنسبة للبنك:

يلعب الائتمان المصرفي دورا هاما بالغ الأهمية بالنسبة للبنك فهو يمثل المصدر الرئيسي لإيراداته، كما أن ارتفاع نسبة القروض الممنوحة في ميزانيات البنك يشير الى زيادة أهمية الفوائد والعمولات وتوفير قدر مناسب من السيولة تمكن البنك من مواجهة سحبات العملاء.

وبما أن البنك يؤثر في القروض المصرفية بعدة عوامل سواءا بالمصرف نفسه أو بالبيئة التي فيها لدينا اهم هذه العوامل:

○ أثر حجم الودائع على القروض المصرفية:

يعتبر حجم الودائع العامل الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك التجارية للقيام بمختلف نشاطاتها لتحقيق الربح عن طريق الائتمان، فهو يعتبر من العوامل المحددة والمؤثرة على قدرة البنك في منح القروض، فكلما كان حجم الودائع مرتفع كلما زادت قدرة البنك على الإقراض - (Omowunmi, 2011, pp. 61-72).

فالبنك دائما ما يقرض من الودائع التي لديه، أما رأس ماله واحتياطاته فلها وظائف أخرى ولا تستخدم في عمليات الإقراض الا في بداية عمل البنك (عبادي، 2014، الصفحات 442-492)

○ أثر سعر الفائدة على القروض المصرفية:

يشير معدل الإقراض إلى سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك علاا عملاتها الذين يطلبون التمويل من البنوك، فارتفاع سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على المقترض يؤدي إلى زيادة التكلفة المالية للمقترض (Azira & Juhaiada, 2018)، وبالتالي يتراجع المقترضون المحتملون عن الاقتراض لأن سداد تلك القروض يكلف أكثر، وبالنسبة للذين لديهم قروض، تكون هناك احتمالية أكبر للتخلف عن السداد، أي أن سعر الفائدة له علاقة عكسية مع محفظة القروض (Jakit & Nagib, 2018, p. 52)

○ أثر القروض المتعثرة على الإقراض المصرفي:

تعرف القروض المتعثرة (NPL) باسم الأصول الغير عاملة، وهي القروض التي يتوقف فيها العملاء عن تسديد الالتزامات المستحقة عليهم، ويتأخر الدفع فيها لمدة 90 يوما. فتوقف العملاء أو تأخرهم عن تسديد التزاماتهم اتجاه البنك يشكل خطرا على سيولة البنك وربحيته وهو ما ينعكس سلبا على أدائه. جراء ذلك يتخذ البنك إجراءات مشددة في منح القروض وهو ما يؤثر على منحها. فالقروض المتعثرة تؤثر سلبا على منح القروض المصرفية وهو ما اثبتته الكثير من الدراسات، كدراسة (Cucinelli, Tracey, 2011) (pp. 59-71) والتي أكدت كلها الأثر السلبي للقروض المتعثرة في تقاوم خطر القرض ومن ثم تراجع النشاط الاقراضي للبنوك.

العوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة على الإقراض المصرفي:

تلعب البيئة الاقتصادية الكلية دورا فاعلا في التأثير على النشاط المصرفي عامة وعلى منح القروض المصرفية بوجه خاص، نركز اهتمامنا على العوامل الاقتصادية التالية:

أثر الناتج المحلي الإجمالي على الإقراض المصرفي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشر مهم يقيس صحة اقتصاد الدولة، وأحد العوامل التي تؤثر على النظام المصرفي، والأكثر حيوية وثباتا لتحديد ميل البنوك الى تقديم قروض طويلة الأجل.

فمن الناحية النظرية، يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على الإقراض المصرفي بشكل إيجابي ذلك وأنه وهو ما أشارت اليه عدة دراسات كدراسة (rabab 'ah, 2015, pp. 166-178) و (Hoang dieu hien, 2020, pp. 179-189). ففي فترة الازدهار الاقتصادي يزيد طلب القطاعات على اقتراض الأموال من أجل الاستثمار والقيام بالأعمال التجارية، ستتاح للبنوك المزيد من الفرص لمنح القروض، وبالتالي تزداد أرباح الشركات وقطاعاتها المعنية، ما يؤدي إلى نمو القروض المصرفية. أما في فترات الركود تصبح معظم القروض متعثرة فتقوم البنوك بتشديد معاييرها وتقنين الائتمان حتى وان كانت المشاريع مربحة لاحتمالية التخلف عن السداد. (domushieva, 2020, p. 11)

أثر التضخم على القروض المصرفية: يعتبر معدل التضخم المقياس الكمي للمعدل الذي يرتفع عنده المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. فعند ارتفاع التضخم تحدث زيادة مقابلة في ارتفاع أسعار الفائدة، و بمرور الوقت تميل أسعار الأشياء الى الزيادة، لذلك تنخفض قيمة النقود، نتيجة لذلك يدرك المقرضون أن التضخم سيؤدي إلى تآكل قيمة أموالهم خلال الفترة الزمنية للقرض، لذا فهم يرفعون معدلات الفائدة لتعويض خسارتهم (Chowdhury, 2012, pp. 5-13). فمعدل التضخم المرتفع يدفع البنوك الى تقنين الائتمان.

كما أشار البعض إلى ان زيادة معدل التضخم ستخفض القوى الشرائية للأفراد، الذين سيحتاجون بعد ذلك إلى المزيد من الأموال لشراء نفس المنتجات ، و نتيجة لذلك سيزداد الطلب على القروض (domushieva, 2020، صفحة 12) و أثر التضخم على القروض تناولته العديد من الدراسات كدراسة (Tan, 2012, pp. 675-696) التي أثبتت أن التضخم له علاقة إيجابية بالإقراض المصرفي، و ربحية البنوك و دعمتها دراسة (Alkhazaleh, 2017, pp. 31-38) أما دراسات أخرى أمثال دراسة (Tinoco-zemeno, 2013, pp. 1-22) أكدت أن سعر الفائدة و معدل التضخم يؤثران سلبا على الإقراض المصرفي.

أثر البطالة على القروض المصرفية:

تعتبر البطالة من أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الاقتصاد وعلى النظام المصرفي بالأخص، فالزيادة في معدل البطالة تؤدي بالبنوك الى الفشل في استيعاب هذه العوامل الخارجية السلبية التي يحركها سوق العمل لزيادة الائتمان الاستهلاكي وانخفاض السيولة لديها، أي أن الزيادة في معدل البطالة التي تؤدي إلى انخفاض دخل الأسر مما يؤدي بدوره إلى زيادة عبء ديون الأسر وبالتالي زيادة القروض المتعثرة، والتي بدورها تؤدي الى انخفاض في حجم الودائع وانخفاض حجم القروض. فمعدل البطالة المرتفع يعني انخفاضا في الطلب الفعال وانخفاض الإنتاج (Donaldson, 2015, p. 2) اختبرت دراسة (Bai, 2016, pp. 127-145). فالبطالة تؤدي اذن الى زيادة مخاطر الائتمان وهو ما توصلت اليه الكثير من الدراسات كدراسة (Georgieva Svrtnov, 2019, pp. 1-12) التي أكدت أن البطالة تؤثر بشكل مباشر على قدرة العملاء على سداد التزاماتهم عند استحقاقها.

أثر سعر الصرف على القروض المصرفية:

يعتبر سعر الصرف عامل محفز يتحكم في مستويات ربحية البنوك ويؤثر على إجراءات الوساطة النقدية فالتقلبات في أسعار الصرف تؤثر على موجودات البنوك كونها مقومة بالعملات الأجنبية، فبارتفاع أو انخفاض سعر العملة المحلية الى خسارة ناجمة عن الفرق في سعر الصرف من القروض الآجلة التي يسدها العملاء، وهو ما يؤثر على عرض القروض المصرفية من طرف البنوك التي تتكبد هذه الخسارة. (عفرأ، 2016، الصفحات 369-388)

لذا يمثل السبب الرئيسي لضعف أداء البنوك المقترضة. فعدم استقرار سعر الصرف له تأثير على بيئة الاقتصاد الكلي. فخلال الفترات التي يكون فيها سعر الصرف مستقرا يتأكد رجال الأعمال من

استثماراتهم على المدى الطويل ، يؤدي ذلك الى زيادة الطلب على القروض ، و تكون البنوك أيضا على استعداد لتقديم القروض مدركة تماما أن هناك احتمالية أكبر لسداد القروض ، و عندما يكون سعر الصرف متقلبا ، ترتفع تكاليف المعاملات و تكون البنوك غير مستعدة لمنحها قروضا خوفا من عدم القدرة على السداد (Marshall, 2017, pp. 131-139) و (Keshtgar, 2020, pp. 39-56) ، و في المقابل تجدر الإشارة إلى أن الباحثين ، يؤكدون على أن أثر سعر الصرف على القروض المصرفية ممكن أن يكون إيجابيا حسب طبيعة نظام الصرف المتبع ، درجة الانفتاح التجاري و مرونة الصادرات في البلد (Keshtgar, 2020, pp. 1-12)

المطلب الثاني: مزايا الإقراض المصرفي

. تعتمد غالبية المعاملات في الوقت الراهن على الائتمان المصرفي أي أنها ابتعدت عن الصفة الفورية واكتسبت الصبغة الآجلة، والتي بمقتضاها يتبع أحد طرفي العملية الائتمانية بفرصة دفع الدين في المستقبل، وعليه يمكن ايراد بعض اهم مزايا الائتمان المصرفي فيما يلي: (خبابة، 2000)

✚ الاقتصاد في استعمال النقود، فمِنح الاجل يغني مؤقتا عن استعمال النقود القانونية، ويسهل من إتمام التعامل دون مشقة أو ضرورة اللجوء إليها، وفي بعض الأحيان الاستغناء النهائي عنها عند حالات تسوية بعض الديون بما يعرف بالمقاصة

✚ تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد (ذو الطبيعة التضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة.

✚ وجود الائتمان يفتح الآفاق رحبة أمام الطاقات وأرباب المشاريع الذين يعوزهم التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشاريع، والتي تعود بفوائد أكبر على المستويين الكلي والجزئي.

✚ عن طريق نظام التأمين يستطيع البنك منح عملائه قروضا بمبالغ كبيرة، فعلى الرغم من احتفاظه باحتياطي نقدي قليل نسبيا، يقرض البنك اضعاف ما يودع لديه، فيستحق بذلك وصف صانع الائتمان

✚ احداث الانسجام بين توظيفات البنك وأغراض الدولة، بضمان التوافق مع الاتجاه العام لأهداف السياسة الاقتصادية القومية، من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيها.

✚ يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد الإنتاجية في المجتمع سواء في مجال الإنتاج، او الاستهلاك على النحو التالي: (حشيش، 2004)

❖ بالنسبة للإنتاج:

سمة الإنتاج الحديث الأساسية هي التركيز والتركيز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، فتركز رؤوس الأموال يتضمن ازدياد حجم كل المشروعات لزيادة الاستثمارات الجديدة ن بينما يقتصر التركيز على ازدياد حجم بعض المشروعات على حساب غيرها وفي كلتا الحالتين يساعد الائتمان في الحصول على القروض، وطالما كانت المشروعات الكبيرة أقدر من غيرها _الصغيرة_ في الحصول على القروض فالائتمان يساهم في تركيز الأموال الإنتاجية على مستوى القليل من المشاريع التي تتمتع بمزايا الإنتاج الكبير.

❖ بالنسبة للاستهلاك:

الائتمان المصرفي يساعد المستهلكين على إعادة رسم خطط انفاقهم الاستهلاكي خلال الزمن بالطريقة التي تكفل لهم أقصى اشباع كلي ممكن، خاصة إذا أحسن الفرد استغلال التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها.

كما قد يساعد الائتمان في زيادة رقعة السوق عن طريق مساعدته للمشروعات في الحصول على ما تحتاجه من أموال قد لا تمكنها قوتها الشرائية العاجلة من توفيرها، وبالتالي لا تتوقف عجلة إنتاجها أو تتباطأ، فضلا عن أن هذه المشروعات لا تستنفذ ما لديها من سيولة هي أولى بتخصيصها في زيادة انتاجها.

❖ بالنسبة للاقتصاد ككل:

انطلاقا من التسليم بأهمية الوساطة المالية بالنسبة للوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز في تقادي عديد المصاعب التمويلية، فالإقتصاد في عمومه يستفيد كذلك من وجود هذه الوساطة في عدة جوانب خاصة:

- تقادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وذوي العجز فيه، ومثل هذا التعارض يخلق اختلالات على مستوى الأداء الاقتصادي والتي يمكن تجاوزها فقط عن طريق الوساطة المالية.

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يساهم في خلق فرص استثمارية جديدة، إضافة إلى التوسع في الأنشطة الحالية، ويترتب عن الحالتين زيادة في الإنتاج والخدمات وفتح مجالات جديدة للتوظيف وزيادة دخل الافراد في المجتمع، ومنه تحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية

• المبحث الثالث: سياسات الإقراض المصرفي

تساهم سياسات الإقراض المصرفي في توجيه مسار النشاط المصرفي، وتحديد مدى كفاءة وفعالية استخدام الأموال المُودعة لدى البنوك. وتُعدّ هذه السياسات بمثابة إطار عمل يُنظم عملية منح القروض للعملاء، وتحدد شروطها وضماناتها، وآليات متابعتها وتحصيلها، إذ لا شك أن المصارف تعتبر وسيط مالي بحيث تتكون من مسيرٍ مجالس إدارة، إلى غير ذلك ومن أجل السير الحسن لعملية الإقراض المصرفي للوصول إلى الأهداف المرجوة لابد من سن قوانين ولوائح يتبعها الموظفون وسائر الأشخاص المتعاملين في أو مع البنك، لهذا وضعت الجزائر سياسات إقراض معينة.

○ **المطلب الأول: مفهوم ومكونات سياسات الإقراض المصرفي**

▪ **الفرع الأول: تعريف سياسات الإقراض المصرفي**

يمكن تعريف سياسات الإقراض بأنها مجموعة القواعد و الإجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد ضوابط منح القروض و حجم و مواصفات القروض و تلك التي تحدد متابعتها و تحصيلها، و عليه فإن سياسة الإقراض يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة ، و أن تكون هذه القواعد مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض (الحמיד ع.، البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها ، 2000، صفحة 118)

سياسة الإقراض عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من الأسس والمعايير والشروط الإرشادية التي تعتمد عليها إدارة منح الائتمان لتحقيق هدف الوفاء بالحاجيات الائتمانية بالمنطقة التي يعمل فيها المصرف، وذلك بأقصى سرعة باستخدام الموارد المتاحة له سواء كانت موارده الخاصة فقط أو موارده الخاصة وتدفقات من فروع أخرى (وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019، صفحة 34)

أهداف سياسات الإقراض المصرفي: لكي تحقق سياسة الإقراض الأهداف التي وجدت من أجلها يجب أن نشير إلى أن سياسة الإقراض يجب ألا تتدخل في التفاصيل التي قد تعوق المسؤولين في البنك عن اتخاذ القرارات التي توفّق بين صالح العملاء وصالح البنك، كما يجب أن تكون سياسة الإقراض واضحة المعالم ومتاحة لكافة المستويات المسؤولة عن عمليات منح القروض حتى يكون هناك تفهم كامل لأهدافها ولأبعادها. ومن أهم أهداف سياسات الإقراض ما يلي: (النشرتي، 2003، صفحة 177)

- سلامة القروض التي يمنحها المصرف
- تنمية نشاط المصرف بصورة مستمرة وتحقيق عائد مرضي
- تسهل عملية الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة
- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل المصرف، ومحاولة التنسيق والفهم بين البنك وعملائه

- ترشيد القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن ويجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال المودعين
- ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح ومن ثم استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها وتقوية مركزه المالي
- احداث انسجام بين البنك والدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية وتوظيف جانب من موارده فيها
- عدم منح القروض لمشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في مجال الانحرافات الأخلاقية او مجال حماية البيئة من التلوث (الحميد ع.، اقتصاديات النقود و البنوك-اساسيات و المستحدثات -، 2007، الصفحات 145-146)
- توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ، ونشير الى انه يجب أن تكون سياسة الإقراض مكتوبة من أجل ضمان المعالجة الموحدة لكافة الأمور المتعلقة بالإقراض (وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019، صفحة 35)
- الفرع الثاني: مكونات سياسة الإقراض المصرفي

إن سياسة الإقراض على الرغم من اختلافها من مصرف لآخر، إلا أنها تتفق فيما بينها من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض فيما يلي: (جودة ع.، 1999، صفحة 51)

✓ مراعاة الجوانب القانونية: وهو أن تكون سياسة الإقراض مرتبطة بالقوانين والتشريعات الائتمانية التي يصدرها البنك المركزي، سواء ورد النص عليها في التشريعات المكتوبة أو في القواعد العرفية (السيسي، 1998، صفحة 240)

✓ مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض او رفضه، وهذا من اجل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في البحث عن القروض الروتينية مما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة إذا كان العميل بحاجة إلى الأموال المستعجلة و حتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى اداري، و ذلك لتحديد قيمة معينة ، فإذا زادت قيمة القرض عن القيمة المحددة للمستوى الإداري فغن الامر يرفع إلى المستوى الإداري الأعلى و هكذا . (وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019، صفحة 36)

✓ تحديد أنواع القروض الممنوحة: بناء على التقسيمات التي مررنا بها يمكن تحديد في سياسة الإقراض أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها، كما تمثل هذه القروض الأسس المهمة التي يجب أن تعمل في ظلها إدارة الائتمان، يتم اختيار نوع الائتمان الذي يتسم بجودة عالية من خلال المقارنة بين العائد المتوقع و درجة المخاطر لكل نوع بذلك يتم الفصل المبدئي بين القروض المقبولة أي التي تتماشى مع سياسة البنك، و تلك المرفوضة التي لا تتماشى مع سياسة البنك، عمليا و تقاديا للمخاطر تقوم إدارة البنك بتوزيع تشكيلة القروض من حيث القروض الصغيرة و القروض كبيرة الحجم، و من حيث أجل الاستحقاق و كذلك من حيث المناطق الجغرافية و النشاطات الاقتصادية (وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019)

✓ تحديد حجم الأموال المتاحة للإقراض:

ويقصد بها تحديد الحجم الإجمالي للقروض التي يمكن للبنك ان يمنحها لعملائه ككل او لعميل واحد. ويجب ألا تزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد المتاحة من الودائع، فهي سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقا لارتفاع وانخفاض حجم الموارد المتاحة، كما يجب على البنك الاحتفاظ بجزء من الودائع النقدية لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى، وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي (هندي، 2006، صفحة 216)

✓ تحديد الضمانات التي يقبلها البنك: سبق الإشارة في أنواع القروض انه عندما يقوم البنك بمنح قرض مقابل ضمان عيني فإنه يراعي أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض و الفرق بينهما يسمى الهامش، كما ان تحديد أنواع الضمانات من الأسس المهمة التي يجب أن تتضمنها سياسة الإقراض، فالضمان يقلل من حدة المخاطر التي تتعرض لها إدارة القرض إذ لا بد من تحديد نوع الضمانات التي يمكن قبولها او التي توقف على الظروف المحيطة و المختلفة ومدى قبولها في السوق

✓ تحديد المنطقة التي يخدمها البنك: يجب ان تحدد مسبقا المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح القروض ولا شك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة

✓ شروط ومعايير الإقراض:

ينبغي ان تنص سياسات الإقراض على (هندي، 2006، صفحة 218) حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن للبنك تقديمه

- ❖ حد أقصى لتاريخ استحقاق القروض والتي قد يتراوح من ليلة واحدة إلى عدة سنوات مع مراعاة أنه كلما زاد أجل الاستحقاق كلما زادت المخاطر المحيطة بسداد القرض (الحميد ع.، البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها ، 2000، صفحة 121)
 - ❖ الالتزام بمعدل ثابت لسعر الفائدة طوال مدة القرض. ومن الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤدية (سعر الفائدة، مصاريف إدارية، عمولات) داخل المنطقة الواحدة
 - ❖ الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهن لضمان القرض، وأنواع الأصول المقبولة
 - ❖ البدائل لضمان تسديد القرض كتقديم طرف ثالث كضامن للعميل (قروض بضمانات شخصية)، أو النص في عقد الاقتران على حق البنك في استرداد قيمة القرض عند اخلال العميل بشروط للعقد
 - ❖ معايير أهلية العميل للاقتراض وتشمل سمعة العميل، مركزه المالي، مدى كفاية مداخله لسداد القرض وفوائده
 - ✓ نظام متابعة القروض: في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراض السياسات الواجب اتباعها في متابعة القرض الذي تم تقديمه لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد وتحديد فترة التأخير المسموح بها لقبول الأقساط، والحالات الواجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر أو تحويل الموضوع للقضاء، وكيفية عرض القروض المتعثرة على الإدارة العليا (الحميد ع.، البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها ، 2000، صفحة 124
 - ✓ تحديد مستندات القرض: تقوم سياسة الإقراض لأي مصرف بتحديد مستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات تختلف قليلا من بنك الى آخر، إلا أنه يمكن ايجاز أهمها في ما يلي: (جودة ع.، 1999، صفحة 142)
 - ❖ طلب الإقراض ويكون مكتوب وموقع من طرف العميل
 - ❖ بيان مصادر الدخل بالنسبة للقرض او القوائم المالية لعدد من السنوات بالنسبة للمؤسسات والشركات وعادة يتم طلب القوائم المالية (جدول حسابات النتائج، الميزانية ...) لآخر ثلاث سنوات
 - ❖ بيان بالقروض السابقة التي منحت للعميل في حالة وجودها
 - ❖ وثيقة تظهر وضعية الزبون اتجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية
 - ❖ وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمان للعميل
 - ❖ نسخة مطابقة للأصل للسجل التجاري او عقد الشركة (القانون الأساسي) للأشخاص المعنويين (المؤسسات)
 - ❖ اما بالنسبة لطلبات قروض الاستثمار: دراسة تقنية اقتصادية ووثيقة تقديرية تعكس المبيعات
- المطلب الثاني: إجراءات منح القروض والعوامل المؤثرة في سياسة الإقراض المصرفي

▪ الفرع الأول: إجراءات منح القروض

كأول خطوة ينبغي على البنك الاتصال بالعملاء الحاليين والمحتملين بوضع إعلانات تتضمن القروض المتاحة، وذلك لزيادة تمسك العملاء الحاليين بالبنك وإغراء الآخرين للتعامل معه، وفي حالة رغبتهم في الحصول على قروض، على البنك القيام بالخطوات التالية: (الحميد ع.، البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها ، 2000، الصفحات 134-135).

الفحص الأولي لطلب القرض :

تبدأ حياة القروض بطلب منح القرض الذي يقدمه العميل أو الزبون للبنك، حيث يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا للسياسة الإقراضية و خاصة من حيث الغرض من القرض و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد، و تؤكد هنا على أهمية سداد العميل كلما أمكن كل فترة زمنية حتى لا يقع البنك في مشاكل تحصيل القرض، و يساعد في عملية الفحص الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك من خلال شخصيته و قدراته بوجه عام، و كل هذه الأمور تساعد في اتخاذ قرار مبدئي، إما بإكمال دراسة الطلب او رفضه مع تبيان الأسباب . وقد يستدعي الأمر اجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب الغامضة في طلب القرض، أو القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة الإقراض الى العميل. (الحنوي، الادارة المالية و التمويل ، 2002، صفحة 213)

التحليل الائتماني للقرض المصرفي:

تساعد عملية التحليل الائتماني على معرفة القدرة الائتمانية للعميل من خلال جمع المعلومات المتعلقة به" الشخصية والسمعة، القدرة على السداد، رأس المال، معاملات العميل السابقة مع بنوك أخرى، الظروف الاقتصادية المحيطة والضمانات المقدمة " من مصادر مختلفة والقيام بتحليلها. (الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، 2002، صفحة 205)

التفاوض مع طالب القرض:

بعد القيام بالمرحلتين السابقتين يتم الاتفاق بين البنك العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ القرض و كيفية صرفه و طريقة سداده و الضمانات التي يحتاجها البنك، و هنا ينبغي ان تكون سياسة الإقراض مرنة فإذا اعترض العميل عن فكرة تقديم الرهن كضمان ينبغي ان يقترح البنك تقديم طرف ثالث يضمن تنفيذ العقد كما يتم الاتفاق على سعر الفائدة و مختلف العمولات . (الحنوي، الادارة المالية و التمويل ، 2002)

وبعد التفاوض مع طالب القرض نو درجة عالية من الأهمية و في ضوء التحليل الائتماني يتم التفاوض بمقابلة احتياجات العميل و ظروفه و احتياجات البنك و ظروفه، فإذا كان التمويل المطلوب كبيرا فربما يكون احد البدائل و هو تدبير تجمع مصرفي و القيام بالعملية. (وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019، صفحة 39)

اتخاذ القرار :

على ضوء تحليل البيانات المالية و الاقتصادية و البيئية لطلب القرض و المفاوضات مع العميل فإن القرار يكون اما بقبول الشرط أو الرفض، ففي حالة القبول يبدأ جهاز الائتمان للوحدة المصرفية بإعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني التي تتضمن البيانات و المعلومات اللازمة عن المقترض (وضعه الضريبي، قيمة القرض و الغرض منه، الضمانات المقدمة و مصادر السداد، و ملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة السابقة ...)، و بناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القروض من السلطة الائتمانية المختصة ، ثم يقوم الطرفان البنك(المقرض) و العميل (المقترض) بتوقيع عقد يضمن كافة شروط الإقراض ._(وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019، صفحة 39)

صرف القرض:

حيث يشترط لبدء استخدام القرض توقيع كل من العميل والبنك على العقد و اتفاقية القرض وذلك بعد مراجعة ما يتضمنه قرار منح القرض من ملاحظات و تقديمه للضمانات المطلوبة و استيفاء التعهدات و الالتزامات، يحق للمقترض البدء في استخدام القرض، أي وضع قيمة القرض تحت تصرف العميل المقترض.

متابعة القرض:

من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها ضمانا لسداد أصل القرض و فوائده في مواعيد استحقاقها و حتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة و العمل على تجنبها قبل وقوعها، و تجدر الإشارة الى أن هذه المتابعة تمر بثلاث مراحل و هي: متابعة قبل الصرف ، متابعة اثناء الصرف، متابعة بعد الصرف، و التي تشمل المتابعة المالية و الاقتصادية و البيئية، و من بين الوسائل المستخدمة للمتابعة انشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للحاسب الالكتروني يتضمن قيمة القرض و تاريخ استحقاقه مع الفوائد و انشاء ملف اخر يحتوي على المبالغ المحصلة من العميل و تاريخها، و يتم المطابقة بين الملفين

للكشف عن حالات التأخير عن السداد، و تجنباً للسهو يتم إبرام اتفاق مع العميل لمنح الحق للبنك في سحب قيمة الفوائد و الأقساط من الحساب الجاري للعميل.

تحصيل القرض "استرجاع القرض":

ان من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الإقراض تحصيل القرض وفقاً لجدول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان، لضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فإنه من الضروري مراقبة ملفات القروض التي تم حفظها في الحاسب الآلي لكل عميل. (وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019، صفحة 40)

التقييم اللاحق:

وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت، و لمعرفة نقاط الضعف لتصحيحها و التصدي لها مستقبلاً.

بنك المعلومات:

من الضروري المرور بهذا الاجراء المتمثل في ادخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات أي وضعها في الحاسب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية.

▪ العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض المصرفي:

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الإقراض ومن أهمها نجد: (النشري، 2003، صفحة 193)

الظروف والأوضاع الاقتصادية: يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار ان دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات تحضير القروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم لشهر أو شهرين. (الحמיד ع.، العولمة و اقتصاديات البنوك ، 2000، صفحة 104)

تحليل التكلفة و المخاطرة لعملية الائتمان : يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة، و على البنك ان يقوم بتوفير هذه الموارد الى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر دينار مودع تتساوى مع العائد الحدي من آخر دينار مقرض او مستثمر، و كلما كبر حجم المصرف كلما زادت لدى الإدارة مرونة اكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة ، فالودائع

الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات فكلما زاد حجم الودائع كلما قل نصيب الدينار من التكلفة و هكذا.

أما بالنسبة للمخاطرة وعنصر الربح فهما يؤثران بشكل كبير على تشكيل القروض واعداد سياسات الإقراض، و بالتالي قد تركز بعض المصارف على الأرباح أكثر من مصارف أخرى مما يدعو الى اعداد سياسات اقراض أكثر جرأة، مثل الاهتمام بالإقراض طويل الأجل او الإقراض الاستهلاكي الذي يتمتع بأسعار فائدة اعلى من القروض قصيرة الاجل. (وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019، صفحة 38)

حاجات المنطقة التي يخدمها البنك (موقع البنك) : (وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019، صفحة 38) حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية و حجم الطلب على القروض الممنوحة ، كما أن الدولة تجيز للبنك العمل على أساس ما يؤديه من خدمات مصرفية للمنطقة التي يعمل فيها، فهو مسؤول عن تلبية طلبات الإقراض المستوفية للشروط، و يساهم في تنمية المنطقة بتقديم القروض لتطوير و توسيع منظمات الأعمال القائمة، مثلا في حالة وجود مصرف في مناطق تخصص بتربية المواشي و الثروة الحيوانية فلا يجب أن يتمتع المصرف عن تمويل هذا النشاط، و لكن يجب ان يضع سياسته الائتمانية لكي تتناسب مع حاجات هذا النشاط الاقتصادي.

رأس مال البنك: كلما زاد رأس المال والاحتياطيات كلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر.

حجم الودائع نوعيتها وطبيعتها: كلما ازداد حجم الودائع كلما زاد توظيفها في الإقراض و الاستثمار، و كلما كانت الودائع مملوكة لعملاء مختلفون لكا زادت قدرة البنك في منح ائتمان طويل الأجل، لذلك استقرار الودائع هي أهم خاصية تؤثر على سياسة البنك الاقراضية.

السيولة المتاحة في الاجل القصير والطويل: تعتبر السيولة من الأمور ذات الأولوية التي يسعى البنك لتحقيقها، فإذا احتفظ البنك بأمواله فإنه يقلل من حجم الإقراض.

أثر سياسات البنك المركزي و السلطات النقدية: تتأثر سياسات الإقراض للبنك بقرارات خارجية تفرضها السلطات العليا في البلاد مثل التحكم النسبي في الاحتياطي و السيولة القانونية و تحديد سعر الفائدة و سعر الخصم، إضافة الى وضع حدود قصوى لأنواع مختلفة من القروض. (سلطان، 2005، الصفحات 392-393)

قدرة و خبرة موظفي البنك المسؤولين عن عملية الإقراض: ان سياسة الإقراض تأخذ بعين الاعتبار ما يتوفر لدى البنك من قدرات و مهارات و خبرات فكلما نمت خبرات و مهارات الموظفين و ازداد تخصصهم في تحليل وضعية العملاء و منح القروض، كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل و توصلوا الى تقدير أدق للمركز الائتماني، و تمكنوا من مراقبة الإقراض. (سلطان، 2005، صفحة 395)

خلاصة الفصل:

تطرّقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الإقراض المصرفي والذي يتمثل في القدرة على الاقتراض كما أنه يشير إلى الثقة التي يمنحها البنك لعملائه وذلك بتوفير مبالغ من المال لأجل أغراض محددة، وللائتئمان المصرفي أهمية بالغة تكمن في دوره الفعال في توزيع الموارد الموائية المتاحة للقطاع البنكي على مختلف الأنشطة والقطاعات، ويساعد كذلك الائتئمان الاستهلاكي في تنشيط جانب السلع والخدمات وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني ، وله عدة مزايا تشمل الإنتاج والاستهلاك والاقتصاد ككل ، ويخلق فرص استثمارية جديدة ويوسع الأنشطة الحالية، و للائتئمان المصرفي عدة أنواع وأشكال تختلف حسب الغرض، فمنها الاستثماري والتجاري والاستهلاك، وكذلك حسب المدة فهي إما قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل وأخيرا حاولنا أخذ نظرة عن سياسات الإقراض المصرفي بمفهومها ومكوناتها إضافة إلى إجراءات منح القروض.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها مهما كانت طبيعة نظامها الاقتصادي ولقد ظهرت العديد من النظريات والنماذج الاقتصادية التي تسعى إلى العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي ومحاولة تفسير طبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، ومن هنا سنحاول في هذا الفصل عرض ماهية النمو الاقتصادي وخصائصه وتبيان مؤشرات قياس هذا النمو وكذلك النظريات المتعلقة بهذا النمو وأخيرا محاولة التعرف على نماذج النمو الاقتصادي في الجزائر.

• المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

إن التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد من زيادة موارد وتحسين الدخل، كلها تدور ضمن مؤشر النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي بدوره له تعاريف عدة عند مختلف الباحثين والمفكرين، باختلاف المكونات، المميزات، طرق القياس وحتى النظريات.

○ المطلب الأول مفهوم النمو الاقتصادي

تعددت المعاني الاقتصادية حول موضوع النمو الاقتصادي، وذلك راجع إلى اختلاف الشعوب حول درجته في الاقتصاد، أيضا بسبب نظرة البلدان من ناحية أهميته، حيث كانت أوروبا تعطي النمو أكثر أولوية.

النمو الاقتصادي هو زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج ويقاس بزيادة الناتج المحلي الإجمالي المطلق او النسبي او يدخل الفرد الواحد خلال فترة من الزمن (صالح، 2001، صفحة 228)

يعرف أيضا على انه العملية المستمرة التي من خلالها تزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي (حمود، 2006، صفحة 31)

عرفه سيمون كوزنت (Simon Kuzent) على أنه: "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي يحتاج الامر اليها (Robert, 2010)

كما يعتبر البعض أن النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد (القادر، 2000، صفحة 51)

الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

لولا قضية التخلف التي عانى منها كثير من الدول يضل النمو و التنمية الاقتصاديين مصطلحات واحدة، حيث كان ينظر لها بأنها زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في التنمية، الإمكانيات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، و لكنهما تختلفان في المضمون و الأهداف و في القضايا التي يعالجها.

تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها عملية بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال بمقتضى أحداث العديد من التغيرات الجذرية، والجوهرية في البنيات والهيكل الاقتصادي.

التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، التي يمكن تعريفها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، فالتنمية بمفهوم واسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل والنظام الاجتماعي ذو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضا بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.

و من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية، الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة الإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداماً أمثل، عن طريق أحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات، و منه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

❖ إحداث تغير لهيكل الناتج مع ما يقتضيه، ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات

❖ ضمان حياة كريمة

❖ ضمان استمرارية هذا النمو من خلال استمرارية تدفق الفائض أو المتبقي بعد حاجات

الأفراد والموجه للاستثمار. (رماح، 2019، صفحة 19)

ومما سبق، يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول التالي: (ناصر، 2000، الصفحات 50-51)

الجدول (1-2) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
1. لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي	1. يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعه
2. يركز على التغيير في حجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد م السلع والخدمات	2. يهتم بنوعية السلع والخدمات بنفسها
3. لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي	3. تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
4. يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها احداث تغير هيكل للمجتمع	4. عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكل للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد

المصدر: (زقير، 2012، صفحة 9)

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

○ **المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وخصائصه**

▪ **الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي**

تراكم رأس المال: إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار أي أنه كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحى به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال، فلا بد للمجتمع أن يضحى بالاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، الآلات، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات والمستشفيات، الخ (مبارك، 2005، صفحة 406)

وقد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد تجدر الإشارة إلى أن تراكم رأس المال ليس مهما بحد ذاته فحسب بل أنه الوسيلة الرئيسة للتقدم في المعرفة التي بدورها تعتبر محددًا رئيسيًا لنمو الإنتاجية، إذ أن رأس المال في حالة كونه المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي لا بد أن يكشف عن تناقص العائد من رأس المال تبعاً

لتناقص انتاجيته الحدية مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في عمليات الإنتاج (الرؤوف، 2011،
صفحة 71)

➤ معدل التقدم التقني:

التقدم التكنولوجي يعني الجهود المستمرة التي بلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وهو يعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري (سمير، ديسمبر 2011، صفحة 273)

وجوهر عامل التقدم التقني والتكنولوجي يكمن في مدى إمكانية الاستفادة منه ومن أدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج، وبالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي يجب ألا يتم حصرها في جانب واحد معين بل يجب أن يمتد أثرهما ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويق والإنتاج وغيرها من المجالات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وآلياته. (الشرفات، 2010، صفحة 49)

➤ كمية ونوعية الموارد البشرية:

لا شك ان زيادة السكان تؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة الفاعلة (active labour) التي تحدد عادة ما بين (15_65) سنة. أي عدد السكان القادمين او الزيادة في الناتج القومي، اما الجانب النوعي (وهو الأهم) في عجلة النمو الاقتصادي فيعتمد على إنتاجية العمل (labour productivité)، أي الزيادة الحاصلة في الإنتاج للعامل الواحد خلال فترة معينة (في الساعة الواحدة) او (يوم عمل)، كما يتضح من المعادلة التالية:

$$LL \cdot 0 / L = 0$$

حيث 0: الناتج القومي.

L : عدد ساعات العمل

L/O : متوسط إنتاجية العمل

يتضح بما تقدم ان النمو الاقتصادي يمكن ان يتحقق نتيجة لزيادة كمية الموارد البشرية وكذلك بزيادة نوعية هذه الموارد، أي انتاجية العمل (سعيدان، 2020-2021، الصفحات 36-48)

➤ كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد النمو الاقتصادي على كمية و نوعية الموارد الطبيعية المتوفرة في قطر معين ، فالأراضي الصالحة للزراعة و خصوبة التربة و توفر المياه و المعادن و الغابات و حتى جمال الطبيعة و اعتدال المناخ كلها عوامل مدعمة للقدرات الإنتاجية الكامنة التي إذا ما احسن استغلالها تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي و بالتالي الناتج لقومي ، هنا يبرز دور العامل البشري في استغلال الموارد الطبيعية ، فقد تكون الموارد الطبيعية متوفرة إلا انها غير مستغلة من الناحية الاقتصادية لأسباب عديدة في مقدمتها عدم يوفر الايدي العاملة و انخفاض مستوى التقدم التكنولوجي ، الجدير بالملاحظة ، ان كمية و نوعية الموارد الطبيعية لقطر معين ليست بالضرورة ثابتة ، حيث من الممكن لهذا القطر ان يكشف او يطور موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل ، فعلى سبيل المثال الاحتياطات النفطية المؤكدة (Proven Oil Réserves) المتاحة في الأقطار المنتجة و المصدرة للنفط يمكن زيادتها في حالة تكثيف عمليات التنقيب على آبار نفطية جديدة ، و هكذا بالنسبة للمعادن الأخرى . (سعيدان، 2021، الصفحات 36-48)

➤ توفير البيئة المحفزة للنمو الاقتصادي:

إن الواقع ان النمو الاقتصادي لا يتحقق من فراغ، وإنما يتطلب توفر مجموعة من العوامل المحفزة: كالاستقرار السياسي، البنى التحتية الأساسية في مجال الاتصالات الحديثة والقوانين والأنظمة الهادفة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأجهزة ضريبية كفئة ونزيهة، وسياسات مالية نقدية وتجارية منسجمة مع الأهداف الاقتصادية المعلنة من قبل الدولة. وأخيراً، لابد من وجود إرادة سياسية ثابتة لإعطاء قوة دفع مستمرة لتحقيق الأهداف الإنمائية (سعيدان، 2021، الصفحات 36-48)

▪ الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

يرى الباحث Simon Kuznut الحاصل على جائزة نوبل سنة 1971 أن هناك ستة خصائص أساسية يتميز بها النمو الاقتصادي و التي تطرق لها في مقال تحت عنوان: نتائج و انعكاسات النمو الاقتصادي الحديث، و المنشور في جوان 1973 في المجلة الامريكية للاقتصاد، و التي تركز على المقاييس التقليدية للناتج و مكوناته ، السكان و القوى العاملة ، و تتمثل هذه الخصائص في ما يلي :

➤ المعدلات المرتفعة من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني في الدول المتقدمة:

تحقق الدول المتقدمة معدلات مرتفعة في معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي و في معدل النمو السكاني مقارنة بغيرها من الدول ، فغالبا ما كان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 2% و 1% لمعدل النمو السكاني ، 3% لمعدل نمو الناتج الإجمالي ، حيث أن هذه المعدلات ارتفعت بشكل كبير في هذه الدول مقارنة بالفترة التي سبقت الثورة الصناعية فعلى

سبيل المثال تضاعف نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بحوالي 10 مرات بينما تضاعف النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات ، أما معدل نمو الناتج الإجمالي فتضاعف من 40 إلى 50 مرة (Kuznut, 1973)

➤ ارتفاع معدلات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

توضح الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الكفاءة في استخدام هذه المدخلات في دالة الإنتاج، وفي هذا الاطار الدراسات السابقة للبنك الدولي إن أجمالي الإنتاجية لعوامل الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول و بالخصوص النامية منها، كما أن دراسات أخرى تظهر أن زيادة معدلات الإنتاجية الكلية المحسوبة في بعض الدول من 50% الى 75% للنمو التاريخي لنمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في الدول المتقدمة. (سعي، 2017)

➤ ارتفاع معدل التغير الهيكلي في الاقتصاد:

بدأت تظهر خصائص التغير الهيكلي مع الانتقال و التحول من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الغير زراعية ، حيث شهدت العقود الماضية التحول التدريجي من الصناعة للخدمات و هو ما أدى إلى تغيرات في حجم الإنتاجية الوجدوية و هذا من خلال الانتقال من المؤسسات الشخصية إلى المؤسسات غير الشخصية ، و هو ما سمح بتغير كبير في الوضع المهني للعمل ما أدى لظهور أنماط اقتصادية جديدة و خصوصا المتعلقة بعملية الاستهلاك ، فمثلا كانت الولايات المتحدة عام 1870 تحصي ما نسبته 53,5% من القوى العاملة في القطاع الزراعي و الذي تراجع إلى ما نسبته 7% عام 1960 بينما في دول أوروبا الغربية كبلجيكا كانت نسبة مساهمة القوى العاملة في القطاع الزراعي 51% ثم انتقلت إلى 7.5% عام 1961 (Kuznut, 1973) و هو الشيء الذي يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (2-2) حقائق Kuzent

جزء من اجمالي الانفاق الاستهلاكي
النهائي

جزء من اجمالي القوى العاملة

القطاع الاولي	انخفاض	انخفاض
القطاع الثانوي	يبقى ثابت	يبقى ثابت
القطاع الثالثي	ارتفاع	ارتفاع

• المصدر: (Karl Farmer, 2013, p. 14)

➤ **المعدلات المرتفعة للتحويلات الاجتماعية والأيدولوجية:**

وهي تلك التغيرات والتحويلات التي تشمل عملية التحضر (التمدن) وتبني الأفكار والمواقف التي تصاحبها عدة مظاهر والتي وضحها العالم السويدي **Gunnar Myrdal** وهي: (<http://kokminglee.125mb.com/economics/charofgrowth.html>,, 2020)

1- الرشاد: حيث لا بد أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكير حديث.

2- التخطيط الاقتصادي: حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلاد.

3- المساواة الاجتماعية والاقتصادية: إن تعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المكانة والفرص والثروة والدخل ومستويات المعيشة من خلال تعزيز التعليم الشامل والحصول على الرعاية الصحية، وضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين يساهم في تراكم رأس المال البشري والذي يعتبر من أهم الموارد المساهمة في النمو الاقتصادي.

4- المؤسسات والمواقف المحسنة: وهذا عبر زيادة كفاءة العمل والاجتهاد من خلال التدريب واستخدام التكنولوجيا وحافز المكافآت ما يعزز المنافسة الفعالة للأفراد ويقدم لهم دافع أفضل للمساهمة بشكل منتج في الأنشطة الاقتصادية، غير أن تعديلات المواقف هذه في حد ذاتها لا تؤدي إلى النمو ولكنها ستسهل وتهيئ الظروف المسبقة للنمو الاقتصادي.

➤ **الهيمنة الدولية:** عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة - وهي أغلبها بلدان نامية- مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحكرة لديها، خلال المواصلات والاتصالات، مما فتح مجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة. (بحري، 2017)

➤ **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:**

على الرغم من الزيادة الهائلة للنتائج العالمي خلال 200 عام الماضية، إلا أن انتشار النمو الاقتصادي يبقى غير متكافئ بين الدول المتقدمة والبلدان النامية، وهو الأمر الذي يجعل الفجوة في تزايد مستمر بين هذه الدول (http://kokminglee.125mb.com/economics/charofgrowth.html، 2020)

○ **المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي**

تتوقف سرعة النمو الاقتصادي على مدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية والطاقات الإنتاجية فيه، حيث يتميز هذا الأخير بتغير قيمته من سنة لأخرى وهو أدى إلى إيجاد مؤشرات لقياسه، والتي يعتبر من أبرزها دون شك "الناتج المحلي الخام GDP" والذي يشير إلى: "القيمة النهائية للسلع و الخدمات المنتجة داخل رقعة جغرافية محددة من قبل المقيمين و غير المقيمين (Todaro, 2015) إن النمو الاقتصادي يمثل بشكل عام الفرق بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنتين متتاليتين أي:

$$\Delta y = y_{t+1} - y_t$$

أما معدل النمو الاقتصادي فهو يمثل تلك النسبة بين الفرق في الناتج المحلي الإجمالي لسنتين متتاليتين $(y_{t-1} - y_t)$ على الناتج المحلي الإجمالي في السنة t والذي توضحه العلاقة التالية: (Shelnast)

$$g_t^y = \frac{y_{t+1} - y_t}{y_t}$$

بالنسبة لقياس النمو الاقتصادي بين فترات زمنية متباعدة فيستعمل معدل النمو المركب والذي يعطى بالعلاقة التالية (ibid):

$$g^y = \sqrt[T]{\frac{y_T}{y_0}} - 1$$

g^y : معدل النمو المركب

T : عدد السنوات بين سنة الأساس و سنة القياس (آخر سنة)

y_t : الناتج المحلي الإجمالي للفترة الأخيرة (سنة القياس)

y_0 : الناتج المحلي الإجمالي للفترة الابتدائية (سنة الأساس)

توجد عدة مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي غير أننا سنركز عن أبرز وأهم هذه المؤشرات:

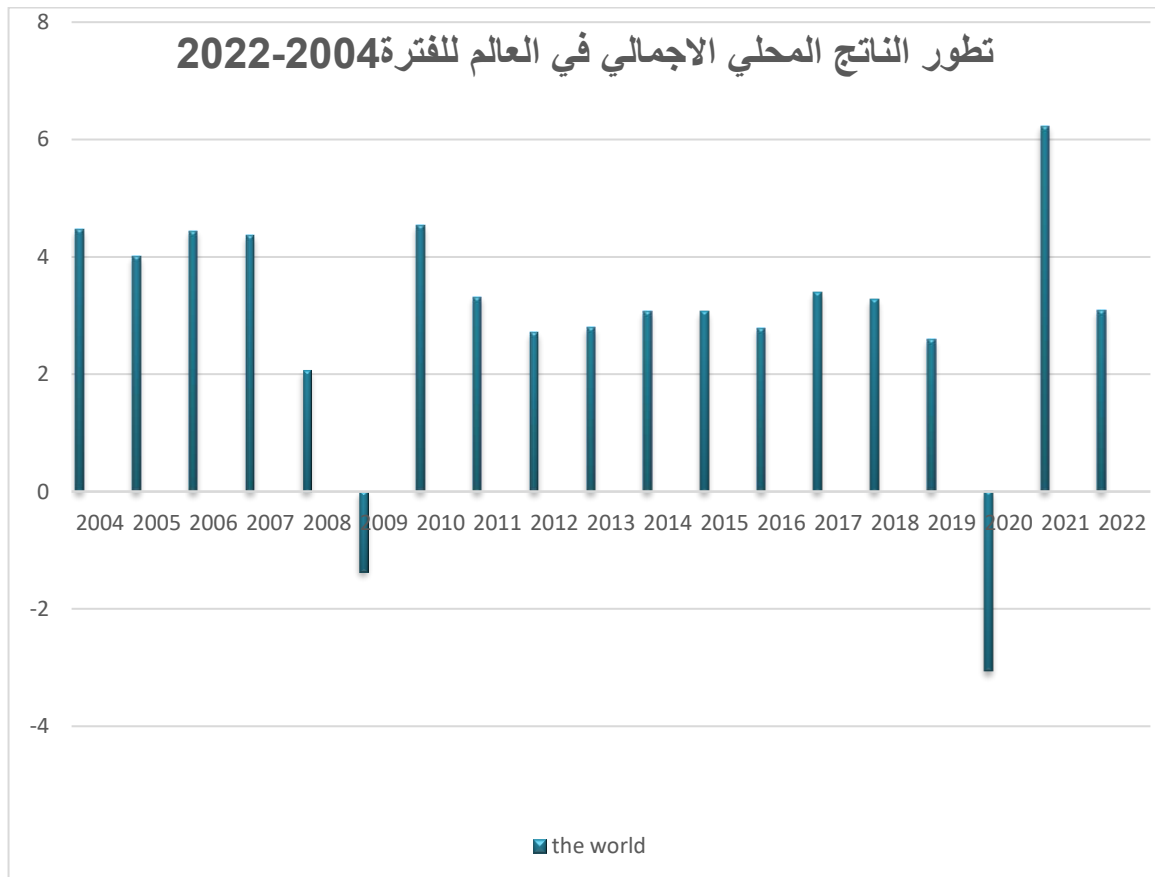
أ: الناتج المحلي الإجمالي: Gross Domestic Product:

يعتبر الناتج المحلي الخام من أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على حجم النشاط الاقتصادي و قوته، يمثل الناتج المحلي الإجمالي: "القيمة السوقية للسلع و الخدمات المنتجة داخل رقعة جغرافية معينة و لفترة زمنية محددة عادة سنة واحدة" (E.Leamer, 2009) ، هذا المؤشر أصبح من بين المعايير الدالة على صحة و أداء الاقتصاد و الذي بدوره يتألف من عدة مؤشرات فرعية فنجد : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية .

ونظرا لأهمية الناتج المحلي الإجمالي، يتطلب على كل دولة أن تحدد معدلاته كل سنة، وذلك من أجل معرفة البلد لمساره وهل هو في تحسن أم العكس،

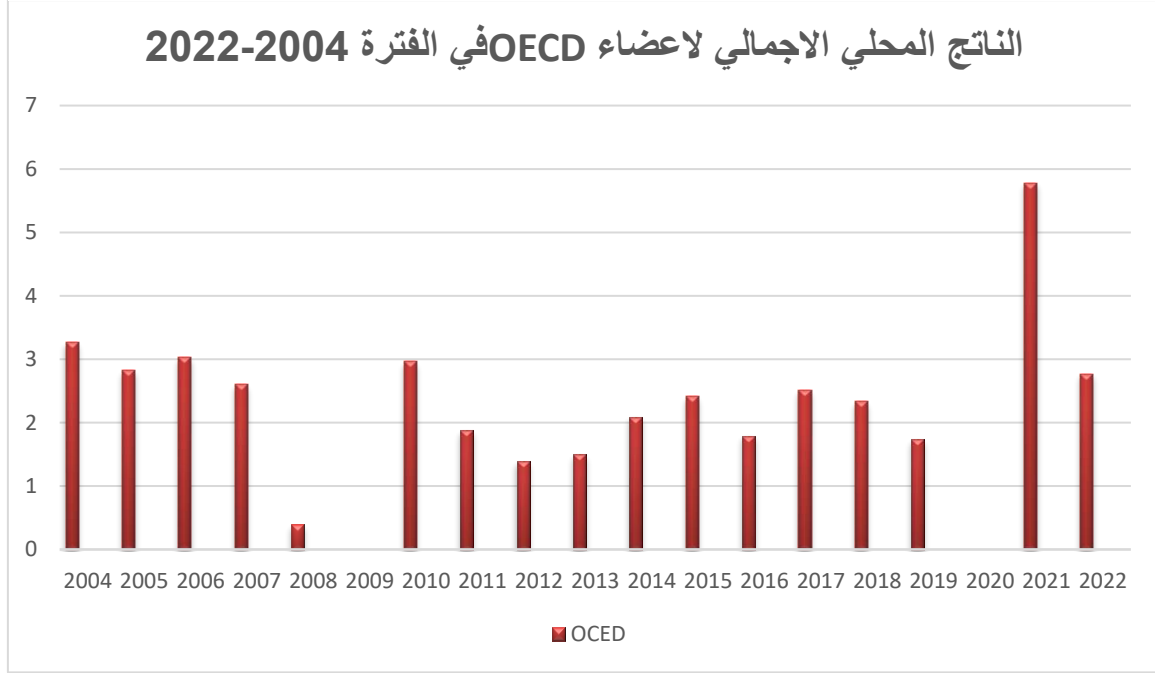
لدينا الاشكال التالية التي توضح تغيرات الناتج المحلي الإجمالي في كل من العالم ودول OECD:

الشكل (2- 1) تطور الناتج المحلي الاجمالي في العالم للفترة 2004-2022



- المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

الشكل (2-2) تطور الناتج المحلي الإجمالي لـ OECD 2004-2022



- المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real GDP:

يعتبر كمقياس مصحح ومعدل لأثر التضخم، ويتم التعبير عنه استناداً إلى سنة الأساس، وغالباً ما يشار إليه باسم "السعر الثابت" أو "الناتج المحلي الخام المصحح للتضخم"، هذا المؤشر على عكس الناتج المحلي الخام الاسمي يمثل كذلك التغيرات في مستويات الأسعار ويوفر أرقاماً أكثر دقة للنمو الاقتصادي (Chappelow, 2020)

- مع العلم أنه يستخدم الاقتصاديون عادة من أجل اجراء مقارنة للأداء الاقتصادي، مستوى المعيشة ومستوى التنمية الاقتصادية بين البلدان مؤشرات GDP الحقيقي ونصيب الفرد من GDP الحقيقي. هنا يعرف النمو الاقتصادي على أنه التغير المئوي السنوي في GDP أو في نصيب الفرد من GDP الحقيقي. فالنمو الحاصل في GDP الحقيقي يقيس مدى سرعة الاقتصاد الإجمالي في تحقيق التوسع أما

نمو نصيب الفرد من GDP الحقيقي (أن يكون نمو GDP الحقيقي أسرع من النمو السكاني) فيعكس تطور متوسط مستوى المعيشة لكل بلد _ وعلى وجه خاص متوسط مستوى الرفاهية المادية

وعليه يعطى معدل نمو بلد ما (ليكن y نصيب الفرد من الدخل الحقيقي) كالاتي:

$$g_y = (y_{t+1} - y_t) / y_t$$

وعلى سبيل المثال إذا كان نصيب الفرد من الدخل (دخل الفرد) الحقيقي في بلد ما عام 2012 هو 42482 دولار أمريكي و43215 دولار أمريكي عام 2013، فإن معدل النمو الاقتصادي لعام 2013 هو $g_{2013} = (y_{2013} - y_{2012}) / y_{2012} = (43215 - 42482) / 42482 = 0.017$

إذن ينمو دخل الفرد في هذا البلد بمعدل 1,7 % عام 2013.

كيف يمكن لبلد ما أن يكون 30 مرة أكثر ثراء من بلد آخر؟ الجواب ببساطة يكمن في وجود اختلافات في معدلات النمو فيما بين البلدان. لتوضيح ذلك، ليكن لدينا بلدين A و B لديهما نفس المستوى الأولي (الابتدائي) للدخل في نفس الوقت. لنفترض الآن أن البلد A ينمو بمعدل 0%، إذن فإن الدخل الفردي سيبقى مستقرًا في حين ينمو البلد B بمعدل 2% سنويًا. في ظرف 200 عامًا، سيصبح البلد B غنيا 52 مرة مقارنة بالبلد A لذلك فإن الولايات المتحدة مثلا هي غنية جدا مقارنة بنيجيريا لأنها حافظت على معدلات نمو بشكل مستقر على مدى فترة طويلة من الزمن على عكس نيجيريا.

- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي Nominal GDP:

هو القيمة السوقية بالأسعار الحالية للسلع والخدمات التي أنتجت داخل الحدود الجغرافية لدولة ما، وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم.

إن كلا من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يعبر عن القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين بأسعار السوق الحالية، بينما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعدل ليقوم النمو الاقتصادي الفعلي بعد إزالة تأثير التضخم أو الانكماش الناتج عن تغيرات في أسعار السلع والخدمات. في العادة، يستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقياس النمو الاقتصادي الحقيقي وتحليل تغيرات مستوى المعيشة على المدى الزمني. حيث يختلفان هذان المؤشران في أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار التصحيح بالنسبة لمعدل التضخم والعلاقة التي تربط بينهما تكون كالتالي:

$$GDP \text{ de flator} = \frac{\text{Nominal GDP}}{\text{Real GDP}}$$

حيث:

:GDP de flator

يمثل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر مقياس التضخم لأسعار السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

-الناتج الوطني الإجمالي للفرد : GDP Per capita

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياس اقتصادي يستخدمه الاقتصاديون إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي لتجليل رخاء الدول ونموها الاقتصادي، كما يظهر قيمة المنتج الاقتصادي للبلد بالنسبة للفرد الواحد، يسمح هذا المقياس بتقديم رؤية تحليلية قابلة للمقارنة فيما يخص الازدهار والتطور الاقتصادي بين مختلف الدول ويتم حسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي أو الحقيقي) على عدد السكان لدولة ما حسب العلاقة التالية: (Chappelow، 2020)

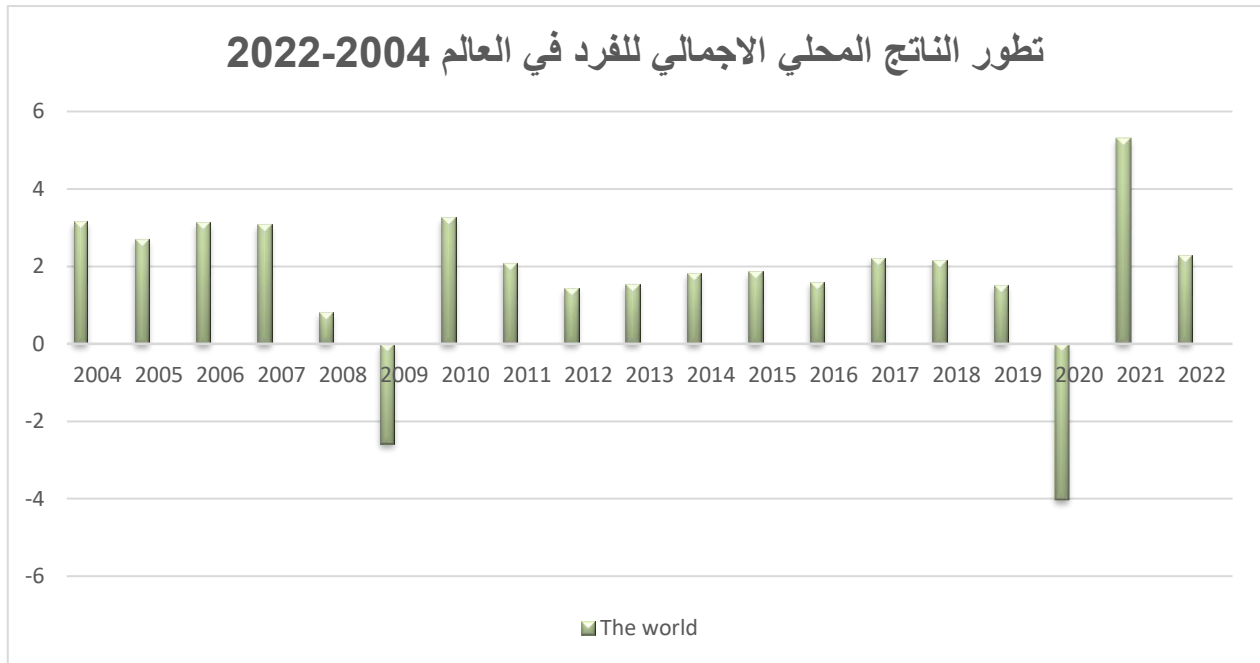
$$\text{GDP Per capita} = \frac{\text{GDP}}{\text{population}}$$

: الناتج المحلي الخام وفق مقياس تعادل القوة الشرائية GDP،ppp

من بين المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاديين أثناء عملية المقارنة بين الدول هو اختلاف العملات وتباين أسعار السلع والخدمات وتكاليف المعيشة وكذلك البنية والهيكل الاقتصادي من دولة لأخرى، وهو ما أدى بعديد المنظمات الاقتصادية إلى تبني هذا المقياس والذي يتم من خلال تحويل الناتج المحلي الإجمالي أو المؤشرات الأخرى إلى عملة موحدة و هي الدولار الأمريكي من خلال مقياس تعادل القوة الشرائية ، (Koechlin, march 2002, p. 1)

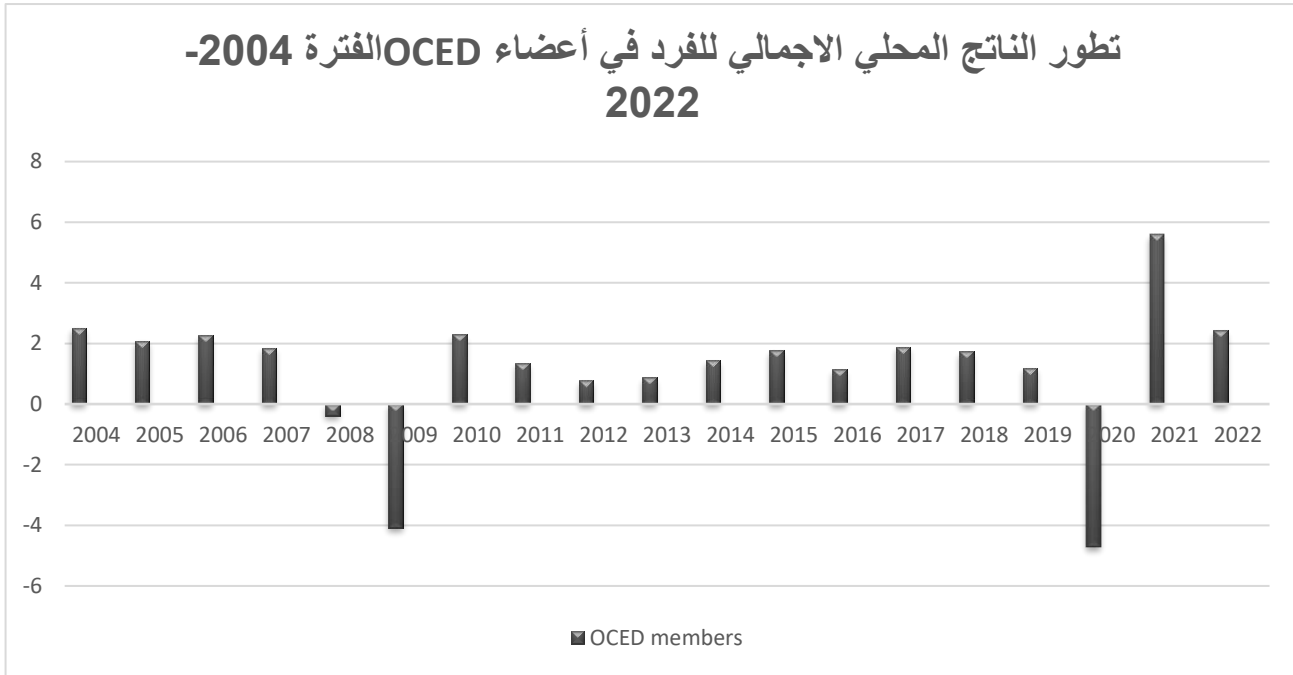
والاشكال التالية توضح تغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفرد عبر: العالم، أعضاء OCED، في فترة زمنية تعددت فيها الاحداث الاقتصادية حيث شهد العالم أزميتين (2009-2020):

الشكل (2-3) الناتج المحلي الاجمالي للفرد في العالم 2004-2022



• المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

الشكل (2-4) تطور الناتج المحلي الاجمالي للفرد في أعضاء OECD 2004-2022



• المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

• المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

يشغل موضوع النمو الاقتصادي حيزًا هامًا في الفكر الاقتصادي، لما له من آثار على رفاهية المجتمعات وتقدمها. وسعت النظريات الاقتصادية على مر العصور إلى تفسير وتحليل آليات النمو الاقتصادي، وتحديد عوامله المُحددة، ووضع نماذج للتنبؤ بمساره المستقبلي.

o المطلب الاول النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية:

اهتم الاقتصاديون الكلاسيك أمثال "روبرت مالتوس" و "ادم سميث" و "جون ستيوارت ميل" و "ريكاردو" وآخرون بالنمو الاقتصادي، وكان الاعتقاد السائد لدى هؤلاء أن النمو الاقتصادي لا بد أن يصل إلى مرحلة يتوقف عندها، وبالتالي يدخل الاقتصاد مرحلة الركود الاقتصادي، وفي هذه الحالة، يتوقف أيضا النمو السكاني، وتقل الاستثمارات وتنخفض الأجور إلى حد الكفاف.

➤ تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي (1723-1790):

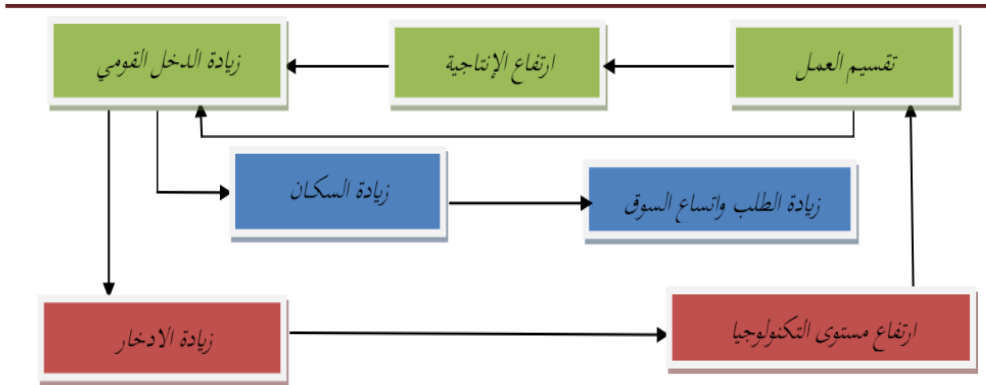
ركز Adam smith على القطاع الصناعي وطبقة الصناع كأساس للنمو الاقتصادي في المجتمع بسبب تزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتج عن طريق تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، حيث تركز اهتمامه على العناصر التي تعزز النمو في إنتاجية العمل هو تقسيم العمل الذي ينجم عنه حجم كبير من الإنتاج وبين حجم السوق الذي قد يعطل حركة النمو الاقتصادي. (العيسى، بدون سنة نشر)

ووفقاً لنظرية Smith فإن عملية النمو حينما تبدأ فإنها تصبح متجددة ذاتياً (Sustaining-self) نظراً لأن تقسيم العمل يرفع من الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي حيث تسهم التكنولوجيا في ظهور آلات حديثة تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية ومن ثم زيادة الأرباح.... وهكذا.

إلا أن Smith يرى أنه توجد حدود لعملية التراكمية للنمو الاقتصادي، و يعبر عن تشاؤمية عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي، حيث يركز الرأسماليون على الاستثمار في مجالات معينة مما يؤدي إلى هبوط معدلات الأرباح، و ينتهي الأمر إلى حالة من الركود ، و يرى Smith أن النمو الاقتصادي للمجتمع (الصعود التراكمي للمجتمع) لن يستمر طويلاً بسبب بطئ التقدم التكنولوجي الذي يعتمد على تراكم رأس المال ، بسبب انخفاض الأرباح الناجم عن ارتفاع الأجور نتيجة لمحدودية الموارد و بالتالي يبدأ الاتجاه نحو الهبوط ، و لا يعتبر هذا الهبوط تخلفاً عند Smith بل حالة سكون سرعان ما يخرج منها المجتمع مع تغير الموارد و التقدم حيث يستأنف المجتمع من جديد و هكذا. (سعيدان، 2020-2021، صفحة 46)

والشكل التالي يوضح أفكار ادم سميث حول النمو الاقتصادي

الشكل (2-5) افكار ادم سميث عن النمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي، مُجد طالح تركي القريشي "مقدمة في اقتصاد التنمية" دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة

الموصل، العراق، 1988، ص 61.

❖ تحليل ديفيد ريكاردو للنمو الاقتصادي:

عمل ريكاردو على تعميق أفكار المدرسة الكلاسيكية وجعلها أكثر قوة يعتبر ريكاردو من أبرز

كتاب المدرسة الكلاسيكية بعد سميث، أما فيما يتعلق بأفكاره حول عملية النمو فإنه يرى أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، لتوفيرها الغذاء للسكان الذي تتزايد اعدادهم إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وجاء هذا الافتراض عند ريكاردو نتيجة لعدم إعطائه أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي. وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات ليحلل النمو من خلال العلاقة التي تنشأ نتيجة توزيع الدخل على هذه الطبقات الثلاثة وهي: (علي، 2004، الصفحات 71-75)

- **الطبقة الرأسمالية:** تعتبر هذه الطبقة ضرورية لعملية النمو الاقتصادي لأنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية، حيث أن هذه الطبقة تستهلك جزءاً قليلاً من دخلها والباقي يتحول إلى ادخار الذي يعتبر الأساس لتراكم رأس المال، وهذا بدوره يضمن تحقيق عملية النمو.
- **العمال:** تعتمد هذه الطبقة في عيشها على الأجور المدفوعة من الرأسماليين مقابل العمل الذي يبذلونه في العملية الإنتاجية، ويرتبط عدد العمال بمستوى الأجور فعند زيادة الأجور فوق أجر الكفاف، فإن هذا سيؤدي لزيادة السكان وزيادة عرض العمل، مما يؤدي لانخفاض الأجور المستوى أجر الكفاف و العكس أي في حين انخفاض الأجور تحت أجر الكفاف، فإن ذلك سيؤدي لانخفاض السكان و انخفاض عرض العمل، مما يؤدي لارتفاع الأجور فوق مستوى أجر الكفاف.

▪ **ملاك الأراضي:** تعتبر هذه الطبقة غير منتجة، ويحصلون على دخولهم عن طريق الربح الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم، كما أن هذه الطبقة تتفق كامل دخلها على الاستهلاك الترفي. و بناء على التقسيم الطبقي للمجتمع يتم تحديد كيفية توزيع الدخل القومي حيث يوزع على أصحاب الأراضي (الربح) بينما يحصل العمال على (الأجور) ، و يحصل الرأسماليون على (الربح).

يظهر في فكر ريكاردو عاملان اساسيان هما: تراكم رأس المال والنمو السكاني، فعندما يتزايد النمو السكاني بمعدل أكبر من معدل رأس المال فإن المجتمع سينتهي لمرحلة الركود والحل الوحيد هو تحديد عدد السكان، حيث ان ريكاردو يولي العوامل الغير اقتصادية أهمية في عملية النمو الاقتصادي حيث شجع حرية التجارة، لأنها تقوم بتمويل النمو الاقتصادي في المجتمع وتساعد في تصريف الفائض من الإنتاج الصناعي. (خلف، 2006، صفحة 57)

❖ **تحليل روبرت مالتوس:** اشتهر مالتوس بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان بالرغم من نظريته التشاؤمية في ذلك، إذ اعتقد بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية، في حين أن الإنتاج ينمو بمتتالية حسابية. (مالتوس، 1789)

وبالرغم من ذلك فإن Maltose اختلف مع بعض الكتاب الكلاسيك بخصوص عملية النمو وجاء بآراء مهمة للنمو الاقتصادي فاعتبر أن النمو يتمثل في الفرق بين اقصى ناتج قومي ممكن (potentiel output) والناتج القومي الفعلي، وتوقع نظام الثنائية في الدول النامية وتوقع وجود قطاعين: قطاع زراعي بطيء النمو وقطاع صناعي متقدم حيث اعتبر أن القطاع الزراعي يخضع لقانون تناقص الغلة بسبب قلة ارتباطها بالتقدم التكنولوجي. عكس قطاع الصناعي الذي يتميز بزيادة الغلة لإمكانية تطبيق التقدم التكنولوجي فيه، كما أن القطاع الصناعي هو الأمل الوحيد لامتصاص الزيادة في السكان وبالتالي تخفيف الضغوط على الأرض. ورفض Maltose فكرة التوازن التلقائي بين عرض الادخارات والطلب عليها لأغراض الاستثمار، والحفاظ على مستوى الربحية يرى بأنه يجب ان ينمو الطلب الفعال بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج، وأعتقد بأن التقدم التقني والتراكم الرأسمالي يؤديان للتقدم الاقتصادي، وعند تراجع معدل التقدم التقني يظهر قانون تناقص الغلة مما يؤدي لارتفاع أجور الكفاف ونقص الأرباح، وارتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي يؤدي لوصول الاقتصادي لحالة السكون أو الركود.

○ **المطلب الثاني النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك:**

يعتبر الفريد مارشال A. Marshal و فيكسل K WICKCKELL و كلارك CLARK لمن بين أبرز اقتصادي الفكر النيوكلاسيكي ، حيث قدموا اعمالا في تفسير استمرار النمو الاقتصادي دون حدوث ركود. حيث أن أفكار هذه المدرسة تركز على: (حبيب، 2013-2014)

- النمو هو عبارة عن عمليات متداخلة ومتراصة فيما بينها، لأن نمو أي قطاع يؤدي حتما إلى نمو القطاعات الأخرى، كما أن نمو الناتج الوطني يكون له تأثير إيجابي على الأجور والأرباح.
- يعتمد النمو الاقتصادي على ما يتوفر في المجتمع من عوامل إنتاج كالأرض، العمل، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا.
- تهتم المدرسة النيوكلاسيكية بفكرة أهمية التوافق بين الزيادة في عدد السكان وحجم الموارد الطبيعية الموجودة والمتاحة.
- وقد ركزوا أيضا على تراكم رأس المال، حيث اعتبروا أن زيادة عرض رأس المال تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة، الأمر الذي يدفع بالاستثمارات إلى الزيادة، فيزيد معها الإنتاج، ويتحقق بذلك النمو الاقتصادي.
- يمنح النيوكلاسيك أهمية كبيرة للادخار، حيث قالوا إن الادخار هو المصدر الأساسي لكل مجتمع إذا أراد أن يحقق نموا اقتصاديا.
- يلي هؤلاء المفكرين أيضا أهمية لعامل التكنولوجيا، حيث بينوا، أن على المنظم استغلال التطور التكنولوجي من أجل تحقيق إنتاجية كبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.
- النمو يتحقق تدريجيا، ولا يتحقق فجأة واحدة.
- الأخذ بفكرة الكلاسيك (آدم سميث) حول التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، التي تعتبر عوامل يجب أن يركز عليها النمو الاقتصادي.

❖ **النمو الاقتصادي عند شومبيتر:** يعتبر شومبيتر من أبرز اقتصادي القرن العشرين، نظير اسهاماته الكبيرة في مجال النمو والتنمية الاقتصادية، رغم أن المفكر لم يكن ينتمي إلى أي مدرسة اقتصادية، إلا أنه تأثر بأفكار النيو كلاسيك، حيث برزت أفكاره في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" 1911و أتمها في كتابه عن "الدورات" 1939 حيث ارتكزت أهم هذه الأفكار على: (حبيب، 2013-2014)

- التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.
- يركز النمو على المنظم والائتمان المصرفي، والذي من شأنه دفع المنظم للتجديد والابتكار، حيث قال "إن المنظم هو العمود الفقري في عملية التنمية"، إنه المجدد المبتكر الذي يعمل على تضافر

عوامل الإنتاج في وحدة مؤلفة تأتي للمشروع بأفضل النتائج ومن خلال هذا، يمنح شومبيتر للمنظم أهمية كبيرة في التنمية.

- التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، من خلال استحداث أساليب جديدة في الإنتاج، فتح أسواق جديدة واستحداث سلع جديدة... الخ.
- إمكانية انهيار نظام الرأسمالية، بسبب اندثار دور المنظم في الابتكار، ظهور الاحتكار والتكتلات الاقتصادية والعداء ضد الرأسمالية بسبب ظهور البيروقراطية، حيث قال "إن الرأسمالية لن تنهار تحت وطأة العوامل الاقتصادية المضادة، وإنما ستقابل-بمرونة تامة- الاشتراكية في منتصف الطريق.

○ المطلب الثالث نظرية النمو الاقتصادي عند كينز:

(نموذج هارود-دومار): لقد كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنتظماً قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبرز مشكلة الفقر من جهة أخرى.

والنموذج الكينزي الأصلي يركز على القصور في الطلب، ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نماذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جداً، وبموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط. (القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، (2007)

○ المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة

نظرية النمو الداخلي تهدف لتوضيح فكرة أن العامل التكنولوجي هو عامل داخلي مساهم في عملية النمو التي تتشكل من داخل النموذج المعبر عنها وليس من خارجه، حيث أنها بدأت تأخذ حيزاً واسعاً فيما منذ ثمانينات القرن العشرين بعد أبحاث كل من رومر 1986 ولوكاس 1988.

إن النقطة المشتركة لنماذج النمو الداخلي هي التخلي عن فكرة تناقص عوائد الحجم لعوامل الإنتاج والارتكاز على فكرة أن النمو الاقتصادي قابل للاستمرار في المدى الطويل، حيث تقوم التصورات العديدة المشكلة لنظرية النمو الداخلي على مفهوم واسع لرأس المال امتد ليشمل الاستثمار في عوامل الإنتاج، التي يتجدد انتاجها كترام رأس المال البشري عن طريق التدريب تطوير المعارف عن طريق البحث والتطوير، تطوير البنى التحتية عن طريق الانفاق.... الخ.

إذ يمكن من خلاله اعتبار عوائد الحجم الثابتة وحتى متزايدة ومن ثم الوصول إلى تفسير حقيقي لإمكانية تحقيق نمو في المدى الطويل.

❖ **نموذج AK:** يعتبر نموذج AK من أبسط النماذج المعبرة عن مفهوم نظرية النمو الداخلي، من خلال إبراز كيف أن بعض أدوات السياسة الاقتصادية الحكومية تلعب دورا كبيرا في تحقيق معدل النمو على المدى الطويل، حيث جاء هذا النموذج بناء على أبحاث "ريبيلو" 1991 والذي استمده من نموذج النمو الخارجي لـ "صولو صوان" من خلال دالة إنتاج معدلة سمي انطلاقا منها، تتميز بثبات عوائد الحجم والارتباط الخطي لحجم الناتج مع رأس المال المادي.

❖ **نموذج تنوع المنتج لـ "رومر":** يركز النمو من خلال هذا النموذج على الابتكارات التي تؤدي لتقديم أنواع جديدة من المدخلات، حيث يكون نمو الإنتاجية مدعوما من جهة بتخصص عنصر العمل الذي يتوفر على انها متزايدة من المدخلات الوسيطة للعملية الإنتاجية، ومن جهة أخرى بالآثار غير المباشرة للأبحاث انطلاقا من أن كل باحث يستفيد من التزايد في حجم الابتكارات والمعارف التي تتولد عنها، فالأفكار هي سلعة غير تزاميه لكنها سلعة استثنائية باعتبار ان كل ابتكار جديد عنها يمكن من تحصيل عوائد احتكارية تعتبر الدافع للقيام بالأنشطة البحثية التي تهدف لاكتشاف أنواع جديدة للمنتج المعني . يشير هذا النموذج الى أن الابتكار يؤدي الى نمو الإنتاجية من خلال خلق منتجات جديدة لا تعتبر متطورة بالضرورة، انبثق بنائه انطلاقا من النظرية الجديدة للتجارة الدولية مؤكدا على أهمية الدور الذي تلعبه الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا. (Howitt، 2009، الصفحات 14-15)

• المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

نماذج النمو الاقتصادي هي أدوات تحليلية رياضية من طرف العديد من المفكرين بحيث تُستخدم لفهم وتوقع سلوك الاقتصاد بمرور الوقت وتسعى هذه النماذج إلى تحديد العوامل التي تُؤثر على معدل النمو الاقتصادي وتحليل مسارات النمو المُحتملة للاقتصاد تحت ظروف مختلفة.

○ **المطلب الأول نموذج هارود دومار:**

قام كل من روي هارود و افسى دومار بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي لمعالجة مسألة استمرارية النمو، وافترض كلاهما أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتمادا كلياً على زيادة رأس المال بالتوافق مع زيادة القوة العاملة، والتطورات التي تزيد إنتاجية العامل وركز هارود في نموده الاقتصاد مغلق في ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي لبيان ديناميكية النظام الكينزي مركزا على الدور المزوج الذي يقوم به

الاستثمار المتمثل في الطلب الفعال من ناحية وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي من ناحية أخرى. (الحبيب، بدون سنة نشر ، صفحة 35)

ومن أهم الافتراضات التي بني عليها نموذج هارود -دومار:

- ✓ ثبات ميل الحدي للاستهلاك؛
- ✓ الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار؛
- ✓ ثبات المستوى العام للأسعار بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي؛
- ✓ اقتصاد مغلق؛
- ✓ ثبات معامل (رأس المال / الناتج) أو (k/y) ؛
- ✓ عدم وجود فجوة بين الادخار والاستثمار؛
- ✓ أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

فإذا افترضنا وجود علاقة اقتصادية بين رصيد رأس المال (k) وإجمالي الناتج (y) ، فإن هذا يعني أن أي إضافة لرصيد رأس المال (من خلال الاستثمارات الجديدة) سوف تعطي ناتجا سنويا بنفس النسبة $1/3$ وهذه النسبة تسمى معامل رأس المال (Capital Output Ratio COR) كما تعتبر مقياسا لكفاءة رأس المال.

$$COR = \frac{dk}{Dy}$$

وحيث أن آية إضافة إلى التكوين الرأسمالي في المجتمع (أي استثمار جديد) يكون مقيدا بمستوى الادخار الكلي والذي يتحدد بالعلاقة التالية: $S = MPSY$

وحيث أن آية إضافة إلى التكوين الرأسمالي في المجتمع (أي استثمار جديد) يكون مقيدا بمستوى الادخار الكلي والذي يتحدد بالعلاقة التالية:

$$S = MPSY$$

وحيث أن الاستثمار في النموذج هارود-دومار افترض انه يساوي معدل النمو في الرصيد رأس المال.

$$I = dk$$

وحيث أن شرط التوازن يتطلب أن يتساوى الادخار القومي الإجمالي الاستثمار القومي ومن المعادلة نستنتج:

$$I = S = sY = dk$$

بتعويض في المعادلة

$$COR = \frac{Sy}{dy}$$

$$Dy = \frac{Sy}{COR}$$

إذن معدل النمو في الناتج (GY) وباستخدام المعادلة (13) هو:

$$G(y) = \frac{\Delta y}{y}$$

والمعادلة تمثل الشكل المبسط لنموذج هارود-دومار في نظريتهم للنمو الاقتصادي حيث نرى أن معدل النمو في الناتج القومي يتحدد بكل من معدل الادخار القومي (S) ومعامل رأس المال العامل للناتج (COR). ونرى من المعادلة أن معدل النمو يتناسب طردياً مع معدل الادخار وعكسياً مع معامل رأس المال، وهذا يعني أن المجتمعات إذا ارادت ان تنمي ناتجها القومي عليها ان تتدخر نسبة من ناتجها القومي ومن تم نستثمر هذا الادخار. أما المعدل الفعلي الذي تنمو به عند أي مستوى من مستويات الادخار والاستثمار فيعتمد على إنتاجية الاستثمار والتي تساوي مقلوب معامل رأس المال أي أن إنتاجية رأس المال تساوي: (ميلود و.، 2013، صفحة 28)

$$\frac{1}{COR} = \frac{y}{k}$$

الانتقادات على نموذج هارود-دومار:

- ✓ افتراض ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية وذلك الإمكانية تغييرها خاصة في الأمد الطويل، وبالتالي فإن تغير الفن الإنتاجي يؤثر على إنتاجية رأس المال والعوامل الإنتاجية الأخرى.
- ✓ عدم اهتمام النموذج باحتمال تغير الأسعار أو أسعار الفائدة
- ✓ فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير واقعية بسبب إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، بالإضافة لتأثير التقدم التقني. (الحبيب، بدون سنة نشر ، صفحة 38)
- المطلب الثاني: نموذج سولو "SOLOW"

ويعد هذا النموذج امتدادا لنموذج هارود-دومار، بحيث يركزان وبشكل مشترك على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي، غير ان سولو يضيف عنصرا آخر من عناصر الإنتاج لنموذجه وهو عنصر العمل إضافة على عنصر ثالث آخر وهو المستوى التكنولوجي. حيث توصل هذا النموذج إلى أن زيادة الاستثمار سترفع من معدل النمو الاقتصادي ولكن الفترة محدودة، ومن ثم يتباطأ هذا النمو وذلك لسببين متداخلين أحدهما: تساعد حصة العامل الواحد من رأس المال أي نسبة (K/L) والأخر هبوط الناتج الحدي لرأس المال (معروف، 2005، صفحة 367)

فيعود الاقتصاد إلى المعدل الطبيعي أو الثابت أو المستقر طويل الاجل (n) حيث ينمو كل من الناتج ورأس المال والعمل بنفس المعدل.

وبغرض تحقيق استمرار العلاقة الإيجابية بين زيادة الاستثمار ومعدل النمو طويل الاجل لابد من توسيع عرض العمل الماهر وتحسين إنتاجية كل من العمل ورأس المال وهنا اهتم النموذج باستقرار التشغيل Stability Employment وأهم استقرار الاقتصاد الكلي Macroeconomic Stability وأشار في هذا الشأن إلى أنه مع عدم وجود استثمار فإن (K/L)

يهبط تلقائيا مع نمو السكان وحتى يكون K ثابتا لابد وأن يكون الاستثمار مساويا ل (n)، وأن تغيير (k) سيغير من النسبة $k/2$ التي تحدد داخليا.

لقد اعتبرت الإنتاجية متغيرا خارجيا Exogenous Variable ومستقلا عن الاستثمار، وهي بقيت حتى الآن التحدي الرئيس أمام نمو الاقتصاديات المختلفة (بما فيها المتقدمة) مما يتطلب دفعا قويا لها بموجات متلاحقة للحفاظ على مسار النمو بشكل مستديم وحسب هذا النموذج عندما يكون معدل نمو السكان ثابتا أو مستقرا عند مستوى النمو الطبيعي (n) للاقتصاد. فإن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج (Y/L=y) يكون ثابتا أيضا.

وفضلا عما سبق نموذج Solow-Swan معضلتين إحداهما معضلة الحرص الاقتصادي Paradox of Thrift والأخرى معضلة الأولى أن تزايد مستمرا في الادخار (S) لن تعقبه بالضرورة معدلات متزايدة للنمو، لأن زيادة الادخار عندما تؤدي إلى ارتفاع حجم رأس المال بمعدل أسرع قليلا من المعدل الطبيعي (n) للنمو، بالتالي كل من الناتج ولاستهلاك وبمعدل أسرع بقليل أيضا ولكن حتى يبلغ رأسمال حدا معيناً ليبدأ معدل النمو الاقتصادي بالتباطؤ وحتى تكون معدلات نمو كافة المتغيرات المتساوية للمعدل الطبيعي (n). وفيما يخص معضلة الناتج فإنها تأتي من أن لكل بلد دالة أعلى للناتج بالنسبة لرأس المال غير أن هذه الدالة تعقل في تحقيق نمو متصاعد للاقتصاد. (سعيدان، 2020-2021، صفحة 25)

○ المطلب الثالث نماذج النمو الداخلي:

تعتمد نماذج النمو الداخلي على عوامل خارجية في تراكم رأس المال البشري حسب Lucas وكذا المنشآت العمومية حسب Barro وفيما يلي سنعرض أهم هذه النماذج.

✚ دور الدولة في النمو الاقتصادي نموذج بارو (1990)

في العام 1990 قدم Barro نموذجه الذي أشار فيه إلى أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي،

حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزءا من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا ومن غير مقابل إلى المنتجين الخواص. (الدين، 2006، الصفحات 52-53)، كما يفترض أيضا أن المشتريات المتعلقة بالسلعة ليس لها منافسين وليست وحيدة، والمؤسسة في حال استخدامها لهذه السلع لا تعتمد إلى تخفيض الكميات من السلع الأخرى التي تستخدمها كما أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد "Baaro" على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة أ

تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = AL$$

ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت أو منه مع $0 < a < 1$ وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت a ومنه فإن $G = ay$

وخلص "Barro" إلى أن أثر الحكومة على النمو هو محصلة أثرين اثنين الأول هو الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، والثاني هو أثر إيجابي على الخدمات العمومية. (سعيدان، 2020-2021، صفحة 27)

✚ نموذج لوكاس في النمو الاقتصادي:

يعتبر رأس المال البشري كمصدر للنمو على المدى الطويل حيث يعتبر نموذج لوكاس عام 1988 من بين النماذج الأولى التي عالجت هذه الحالة، حيث يعتبر لوكاس أن الاقتصاد يتكون من قطاعين أحدهما مكرس للإنتاج السلع الاستهلاكية والآخر في تكوين رأس المال البشري، فالاستثمار في الرأس المال البشري يسمح للأفراد باستعمال التكنولوجيا المتاحة، وأن الأفراد سيفاضلون بين المنفعة الحاضرة

والمنفعة المستقبلية، مع العلم أنه كلما زاد تكوين رأس المال البشري و الاستثمار فيه كلما زادت الإنتاجية والدخل مستقبلا ، وعلاوة على ذلك وبالإضافة إلى المردودية الداخلية و التعليم هو مردود خارجي مرتبط بفعل الاستثمار في التكوين والذي يكون ربحه غير مباشر. (القرشي، التنمية الاقتصادية ، 2007)

تكتب دالة الإنتاج التي اعتمد عليها لوكاس في تحليله على الشكل التالي: -3 (djistera, 2015, pp. 3-4)

$$y_t = Ak_t^\beta (u_t h_t L)^{1-\beta} h_t^{-\gamma}$$

حيث

k_t : هو مخزون رأس المال المادي.

L, h_t, U_t : هو عامل كفاءة العمل

U_t : الوقت المخصص للإنتاج.

h_t : المستوى المتوسط لكفاءات العمال المشاركين في الإنتاج.

L : عامل العمل و الذي يفترض بانه ثابت.

A : يمثل المستوى التكنولوجي

h_t^γ : المخزون المتوسط لرأس المال البشري المحسوب لجميع الافراد.

β : يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي.

$1 - \beta$: تعني مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل

تراكم راس المال هو دالة متزايدة للزمن المخصص للتعليم والتي تصاغ على النحو التالي:

$$h_t = \delta(1 - U_t)h_t$$

حيث ان:

σ : تمثل إنتاجية رأس المال البشري في عملية انتاج المعرفة

$1 - U_t$: يمثل الجزء من الوقت الداخلي المستغرق للتكوين والتعليم بهدف اكتساب معارف جديدة.

الإنتاج الإجمالي للاقتصاد ينقسم بين الاستثمار في رأس المال المادي والاستهلاك وتتمثل في معادلة تراكم رأس المال المادي للأفراد فيما يلي:

$$Ak_t^\beta = A_k^\beta (k_t \cdot U_t \cdot h_t \cdot L)^{1-\beta} \vec{h}_t^y - C_t$$

يختار الاعوان المتغيرات u, c, h, k لموضوع معطى من تطور المستوى الاجتماعي المتوسط لرأس المال البشري ويبلغ الاقتصاد مستوى التوازن عندما يتطابق كل من \vec{h}_t^y و \underline{h} وتكتب دالة تعظيم المنفعة على الشكل التالي:

$$\left\{ H = e^{-\Delta t} \frac{C_t^{1-\sigma}}{1-\sigma} \theta_{1t} (Ak_t^\beta (U_t h_t L)^{1-\beta} \vec{h}_t^y - C_t) + \theta_{2t} (\delta(1 - U_t) h_t) \right.$$

وشروط التعظيم من المرتبة الأولى ل h هي:

$$H_c = C^{-\sigma} - \theta_1 = 0$$

ومن المعادلتين نكتب:

$$\beta Ak^{\beta-1} (uLH)^{1-\beta} \vec{h}_t^y - C_t$$

و بافتراض ثبات الوقت المخصص للتعليم في الحالة المستقرة أو التوازنية ، فإن معدل نمو رأس المال البشري ثابت و يعادل ما يلي :

$$v = \frac{h}{n} = (1 - \mu)$$

و بمفاضلة المعادلة فإن معدل النمو في الحالة التوازنية يكتب وفق العلاقة التالية:

$$y = \frac{1 - \beta + y}{1 - \beta}$$

وفقا للمعادلة فإن رأس المال البشري هو المحرك للنمو في الأجل الطويل، و بالتالي فإن نمو الإنتاج الفردي يتوقف على رأس المال البشري.

القاعدة الأساسية المستخلصة من هذا النموذج هو أن زيادة مستوى الكفاءة للقوة العاملة هو من العوامل الرئيسية المحددة للنمو وأن تراكم رأس المال البشري يسمح باستمرار النمو في الأجل الطويل.

خلاصة الفصل:

في طريقنا إلى عرض النمو الاقتصادي والإلمام بجوانبه عرّفنا النمو الاقتصادي على أنه زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج ، وذلك من خلال دمج عناصره الأساسية من تراكم رأس المال و معدل التقدم التقني وكمية ونوعية الموارد البشرية والموارد الطبيعية وكذلك توفير البيئة المحفزة لهذا النمو ، كما تطرقنا إلى خصائص هذا النمو ومؤشراته من ناتج محلي إجمالي والناتج المحلي الحقيقي وكذلك الناتج الوطني الفردي ... إلخ ، بينما عرضنا في المبحث الثاني نظريات هذا النمو على اختلافها الكلاسيكية ، وتحليل آدم سميث وغيره من النظريات الكثيرة التي سعى الباحثون من خلالها إلى فهم هذا النمو ، وأخيرا سلطنا الضوء نماذج النمو الاقتصادي من نموذج هارود دومار وسولو ولوكاس وغيرهم .

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لأثر الإقراض المصرفي على
النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

إن القطاع المصرفي يلعب دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، باعتباره حلقة وصل بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز، لذلك فإن تحسين كفاءة القطاع المصرفي أمر بالغ الأهمية، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع. ونعرض النظريات المتعلقة بعلاقة الإقراض المصرفي بهذا النمو الاقتصادي، على اختلافها.

وأخيرا سنجري دراسة تحليلية لأثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2004-2022

المبحث الأول: الدراسات السابقة

تُعدّ العلاقة بين الإراض المصرفي والنمو الاقتصادي موضوعًا هامًا نال اهتمام العديد من الباحثين والدراسات الاقتصادية. الأجنبية منها والعربية، إذ تنوعت و تعددت نتائجهم على حسب اختيارهم للمتغيرات، و سنعرض بعضا منها كالآتي:

▪ **المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية**

○ دراسة هيبه (2018) تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL تهدف إلى دراسة أثر الإراض المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر عبر سلاسل زمنية تغطي الفترة 1983-2015 عبر قياس الإراض المصرفي للقطاع الخاص والمعروض النقدي، بحيث أظهرت النتائج ان هناك علاقة إيجابية ومعنوية كبيرة بين كلا من الائتمان المصرفي للقطاع الخاص والمعروض النقدي

بمعناه الواسع وبين النمو الاقتصادي في الفترة القصيرة، اما بخصوص القروض الموزعة للقطاع الخاص فلها تأثير سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي وقد يكون راجعا لقلة الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع الخاص نتيجة لتعطل النشاط الاقتصادي بشكل مؤقت وحالة عدم اليقين وذلك ع ارتفاع معدل التضخم والانخفاض المستمر للجنيه المصري وارتفاع الائتمان الموجه للقطاع الحكومي.

○ دراسة لبزة، عثمانى (2019): انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2017 حيث تم استعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، توصلنا الى ان القروض المصرفية طويلة وقصيرة الأجل تربطها عائلة توازنه طويلة الأجل مع الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في الجزائر، مع تسجيل تباين حجم تأثير القروض طويلة الاجل على القروض قصيرة الأجل وقلة حجم هذا الانعكاس، مما يعني أن الائتمان في الجزائر يؤثر في النمو الاقتصادي لكن لم يرقى للمستوى أن يكون عنصرا فعالا في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي من خلال التمويل بنوعيه القصير وطويل الأجل.

▪ وفاء (2019) تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على المستوى القطاعي تمت هذه الدراسة في الفترة 1998-2017 ، بحيث تم استخدام التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ ECM عبر تحليل متغيرات مستقلة في مختلف القطاعات (عام،خاص،إدارات محلية)، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي

تهدف هذه الدراسة الى البحث عن العلاقة بين الائتمانيات المصرفية، الممنوحة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ ECM بحيث تم استخدام القروض الموجهة لمختلف القطاعات (عام، خاص، إدارات محلية) متغيرات مستقلة، أما الناتج المحلي الإجمالي فيعتبر تابع. توصلت الباحثة الى ان هناك علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي الى القروض المصرفية وهذا ما يتفق مع فرضية الطلب التابع.

▪ دراسة (عواد، 2020) الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين قامت هذه الدراسة بتتبع تطور متغيرات الجهاز المصرفي عبر ثلاث معاملات بنموذج قياسي اقتصادي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل ذات اتجاه واحد بحيث تتجه من النمو الاقتصادي الى التسهيلات الائتمانية، ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من النمو الاقتصادي نحو الاستثمار الأجنبي بالإضافة الى وجود علاقة سببية ثنائية تبادلية بين النمو الاقتصادي والمنح والمساعدات.

▪ دراسة (الجندي، 2021) قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، يهدف هذا البحث إلى قياس تأثير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في ليبيا. حيث استخدم نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، استخدم كمؤشر لتطور القطاع المصرفي كما استخدم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كمؤشر للنمو الاقتصادي بتطبيق نموذج ARDL ن خلال الفترة 1990-2020 أكدت النتائج التي يتم التوصل اليها ان القطاع المصرفي في ليبيا غير متطور ولم يلعب دور فعال في تحفيز النمو الاقتصادي.

▪ دراسة (شندي، 2023) تأثير الائتمان المصرفي على التضخم في الاقتصاد العراقي (دراسة قياسية) تهدف هذه الدراسة الى تأثير الائتمان المصرفي على التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2019 ، و ذلك بأجراء اختبار استقراريه السلاسل الزمنية ، (اختبار الإستقرارية-اختبار جذر الوحدة) و نموذج ARDL ، فقد اشارت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع بالنسبة لاختبار جذر الوحدة بأن المتغير المستقل (الائتمان المصرفي (BCR) قد كان مستقرا بالفرق الأول و المتغير التابع معدل التضخم (INF) فقد استقر عند المستوى، بحيث استنتجوا ان للتضخم تأثير طردي غير معنوي على النمو الاقتصادي .

○ المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

▪ دراسة (Athanasios Vazakidis Antonios ،Adampoulos، 2009) **Credit Market Development and Economic Growth** قدم هدف هذا البحث الى دراسة العلاقة في المدى القصير و الطويل بين سوق الائتمان و النمو الاقتصادي لإيطاليا خلال الفترة (1965-2007) ، قام الباحث بتقدير اثر الناتج المحلي الإجمالي GDP و مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم CPI) على القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص. (BC)

توصل الباحثان على ان زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة القروض المصرفي بنسبة 0,4% في إيطاليا ن بينما زيادة معدل التضخم ب 1% يؤدي الى انخفاض القروض المصرفي بنسبة 0,5% وبالتالي فإن للنمو الاقتصادي أثر إيجابي على تطوير سوق الائتمان في حين أن معدل التضخم له أثر سلبي على تطوير سوق الائتمان في إيطاليا.

▪ (Leitao Nun Carlos، 2012-11-15) **Bank Credit and economic growth**:

تهدف هذه الدراسة الى مفهوم الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي من أجل اختبار العلاقة بينهما في دول الاتحاد الأوروبي للفترة 1990-2010، عبر ديناميكية Panel بمقدار نظام GMM حيث توصل الى ان الادخار يعزز النمو في حين ان للتضخم تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

▪ دراسة (Banu ,Loana Madalina، 2013) **The impact of Credit on Economic Growth in the Global Crisis Context**

تهدف هذه الدراسة إلى تأثير الائتمان على النمو الاقتصادي في سياق الازمة العالمية ، بحيث كان هدفها البحث عن إمكانية وجود علاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي أم لا ، بحيث عملت بمتغيرين و هما القروض المصرفية المقدمة للأسر ، و القروض المقدمة للإدارة العامة و تأثيرهما على معدل الناتج المحلي الإجمالي ، فوجدت أن القروض الممنوحة للأسر تؤثر بشكل كبير ، بينما الممنوحة للإدارة العامة فتساهم و لكن ليس كالأولى.

▪ دراسة (Raz، Arisyi Fairiza، 2013) **The nexus Between Bank Credit Development and Economic Growth in indonesia**

تهدف هذه الدراسة الى العلاقة بين تنمية الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في اندونيسيا، وكانت دراسته تهدف الى إيجاد أهمية العلاقة بين النمو الاقتصادي وتطوير سوق الائتمان من خلال دراسة العلاقة السببية طويلة المدى بينهما خلال الفترة 1985-2011 بحيث وصل الى انه هناك علاقة بين النمو الاقتصادي وتطور سوق الائتمان، إضافة الى ان سعر الإقراض مؤثر إيجابي في سوق الائتمان على اندونيسيا .

▪ دراسة (Adeleke ،Olowofeso,Udoji,Anthony و Udoji، 2015) **Impact of private sector credit on economic growth in Nigeria**

تهدف هذه الدراسة الى اثر

ائتمان القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام اختبار التكامل المشترك غريغوري و هانسن 1996 في الفترة الممتدة من الربع الأول من 2000 الى الربع الرابع من 2014 باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، حيث أكدت النتائج المستخلصة من نموذج تصحيح الأخطاء ، وجود تأثير إيجابي و هام احصائيا لائتمان القطاع الخاص على الناتج ، في حين أن زيادة سعر الإقراض الرئيسي كانت تعوق النمو ، في ضوء أدوار الوساطة المالية التي تقوم بها بنوك أموال الودائع.

■ دراسة (Asit Mohanty, Satyenda Kumar, Suresh Ptra) 2016 ، **Bank Credit and**

Economic Growth : An Empirical Evidence from India States يهدف هذا

البحث الى علاقة الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي ، دليل تجريبي في الهند ، و من اجل الوصول الى النتائج قاموا باختبار كاو للتكامل المشترك القائم على المتبقي على العلاقة طويلة المدى ، بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي في 21 ولاية هندية للفترة 2001-2014 ، درسوا كلا من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ، اجمالي الائتمان ، النفقات الرأسمالية ن النفقات التنموية حيث توصلوا على أن الائتمان المصرفي إيجابي و ذو أهمية كبيرة إذ أنه كلما زاد الائتمان ب 1% زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,18% ، و كلما زاد الانفاق الرأسمالي ب 1% زاد الإنتاج ب 0,18% .

■ دراسة (Emmanuel Alejandro Ramirez, Guerra) 2016 **The Economic growth and the banking credit in Mewico :Granger causality and short- effect**

2001-2016 تهدف هذه الدراسة الى تغير النمو الاقتصادي و الائتمان المصرفي في المكسيك عبر سببية غرانجر و الآثار قصيرة المدى في فترة الربع الأول من عام 2001 الى الربع الرابع من عام 2016 في دولة المكسيك ، درس ذلك على المدى القصير من خلال القيمة VAR و توصل الى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على معدل نمو الائتمان المصرفي و لكن لم يجد أي سببية او تأثير للائتمان على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.

■ دراسة (Guglielmo Maria Caporale ، Mohamed Husam Helmi) 2016 **Islamic**

Banking Credit and Economic Growth Some Empirical Evidence يهدف هذا

البحث الى دراسة الى الخدمات المصرفية الإسلامية ، الائتمان و النمو الاقتصادي ، حيث قاما ببعض الدراسات التجريبية ، عبر 14 دولة من العالم ، سبعة منها لا تحتوي على أي بنك سلامي ، اما السبعة الأخرى فهي دول ناشئة تحتوي على أنظمة مزدوجة إسلامية و ربوية ، عبر الفترة 2001-2016 و ذلك تم قياسه عن طريق نموذج الانحدار الذاتي المتجه VECM ، بحيث كانت نتائج التحليل تؤكد وجود علاقة سببية طويلة المدى تمتد من الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي في

البلدان التي لديها بنوك إسلامية بالرغم من وجود علاقة سببية في هذه الحالة على المدى القصير في البلدان التي ليس لديها بنوك إسلامية.

▪ دراسة (**Bank credit and short-run economic growth : a dynamic threshold panel model for ASEAN countries**، 2020) تهدف دراسة "الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على المدى القصير : نموذج لوحة عتبة ديناميكية لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) عبر نموذج panel ، حيث اختاروا فترة 1993-2019 فتوصلا الى علاقة سببية بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على شكل حرف L مقلوبة بحيث وجد أنه عند وصول الحد الائتماني الى 96,5% تبدأ القيمة بالهبوط 4مرات أقل مما كانت عليه هذا في المدى القصير ، مما يعكس خصائص دول الأسيان خصوصا في علاقتها بيم الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على المدى القصير .

المبحث الثاني: النظريات المتعلقة بعلاقة الإقراض المصرفي بالنمو الاقتصادي

اهتمت دراسات مختلفة بالعلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، ويمكننا تعريف النمو الاقتصادي بأنه تغير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والدخل القومي والخدمات التي يقدمها البلد خلال فترة زمنية محددة، عادة ما يقاس من خلال مستوى الإنتاج داخل الاقتصاد، وهناك مقاييس أخرى للنمو مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسرعة تراكم رأس المال المادي (R.I.M, 1973, p. 118) وما الى غير ذلك

توصل (Schumpeter, 1934, p. 109) إلى أن الوسطاء الماليين يعززون النمو الاقتصادي من خلال جمع و إعادة توجيه الأموال نحو المشاريع الابتكارية و أضاف " تتمثل الوظيفة الأساسية للائتمان في تمكين أصحاب المشاريع من شراء المنتجات التي يحتاجونها لممارسة وظائفهم من خلال الطلب على المنتجين و بالتالي اجبار النظام الاقتصادي لفتح قنوات جديد (Schumpeter, 1934, p. 108)، و يمكن تفسير الطريقة التي يؤثر بها نمو الائتمان على النمو الاقتصادي كالتالي : عندما ينمو الائتمان يمكن المستهلكين من الاقتراض و بالتالي من أجل زيادة النمو الاقتصادي بمساعدة الائتمان يجب وضع سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة كتفعيل عملية خصخصة القطاع المصرفي و تحفيز زيادة استهلاك السلع التي ينتجها الاقتصاد كما يمكن للتنمية المالية أن ترفع النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الادخار و تحسين كفاءة تخصيص الأموال المتاحة للإقراض لتعزيز تراكم رأس المال.

أوضح د. عبد العظيم أن اجراء تحليل لتوزيع الإئتمانات المصرفية على القطاعات الاقتصادية المقترضة لها ، مثل قطاع الزراعة و الصناعة و التجارة و المقاولات و غيرها ، يفيد في تحديد أي القطاعات يتجه

إلى التوسع و أيها يتجه إلى الانكماش أو يثبت على حاله، مؤكداً أن حجم القروض المصرفية التي يمنحها جهاز مصرفي معين في تاريخ ما يعتبر مؤشراً هاماً يدل على حجم النشاط الاقتصادي ، لأن ارتفاع حجم الائتمانات المصرفية دليل على الاتجاه إلى التوسع الاقتصادي و النقدي، مما يتناسب مع التوازن الاقتصادي العام ، لذلك تعتبر القروض المصرفية أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي (المأحي 2017, pp. 28-29 ,

المطلب الأول نظرية العرض القائد:

يعتقد مؤيدي هذه النظرية أن الأنشطة المصرفية تشكل أداة مفيدة لزيادة إنتاجية البلد و هم يرون أن البلدان ذات النظام المصرفي المتطور تميل إلى النمو بشكل أسرع كما أفادت به دراسة Bayouni and Malander ، و من أهم الاقتصاديين الذين أشاروا للمشاركة الفعالة و الإيجابية للتطور المالي في النمو الاقتصادي نجد (Walter Bagehot(1873 ، الذي وجد أن القطاع المالي لعب دوراً مهماً في إنجلترا خلال القرن 18 من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال من خلال تعبئة المدخرات لتمويل سلسلة متنوعة من الفرص الاستثمارية طويلة المدى ، كذلك الاقتصادي (Schumpeter (1911 توصل إلى أن البنوك التي تعمل جيداً ساهمت بنشر التقدم التكنولوجي بالإضافة إلى رفع الإنتاجية .

(Pagano، 1993، الصفحات 615-616) يرى أن القطاع المالي يلعب دوراً حيوياً في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال تقليل تكاليف المعاملات والمعلومات والتي قد تعوق توجيه المدخرات إلى الاستثمار، ويأتي هذا التأثير عن طريق ثلاث قنوات رئيسية هي: الادخار، حجم وكفاءة الاستثمار، كفاءة الوساطة المالية.

أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها (King، 1993، الصفحات 717-737) في 77 دولة ذات الاقتصاديات المتقدمة والنامية أن التمويل لا يتبع النمو بل هو مهم لقيادة النمو الاقتصادي وهذا يؤيد القول بأن الخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي.

○ المطلب الثاني: نظرية الطلب التابع

على النقيض من فرضية "العرض-القائد" فإنه في ظل فرضية "الطلب-التابع" فإن النمو الاقتصادي هو عامل بسبب التنمية المالية و حسب المدافعين عن هذه النظرية فإنه مع نمو القطاع الحقيقي فإن الطلب المتزايد على الخدمات المالية سيجذب القطاع المالي (Gurley، 1955، pp. 515-538) و بحسب (Robinson (1952 ان المؤسسة هي التي تقود التمويل where enterprise leads finance follows ووفقاً لهذا فإن النمو الاقتصادي يخلق الطلب على أنواع مختلفة من الخدمات المالية و النظام

المالي يستجيب تلقائياً الى هذه الطلبات ، و بالتالي فحسب هذا الرأي توفير التمويل لا يؤدي إلى النمو ، و إنما التمويل يستجيب تلقائياً لمختلف طلبات القطاع الحقيقي مما يعني أن التطور المالي ليس هو المسبب للنمو الاقتصادي إنما هو نتيجة لذلك النمو ، كذلك Kuznet(1955) أكد على أن الأسواق المالية لا تبدأ في النمو إلا عندما يقترب الاقتصاد من المراحل المتوسطة في عملية النمو و تتطور هذه الأسواق عندما يصبح الاقتصاد ناضج أي في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي

وباتباع نفس الجدل (GoldsmithR)(أكد على دور النمو الاقتصادي في تراكم رأس المال حيث استعمل بيانات 35 بلدا خلال (1860-1963) وتوصل الى "هناك توازي قائم بين التنمية الاقتصادية والمالية على المدى الطويل "

○ المطلب الثالث: السببية ثنائية الاتجاه: (Bi- directionnel Causality)

يقول مؤيدو هذا الرأي أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي ، فالنمو يجعل تطور نظام الوساطة المالية مربحا كما أن تأسيس نظام مالي يسمح بنمو اقتصادي سريع ، و في الواقع كل من القطاع المالي و الحقيقي يتفاعل أثناء مراحل التطور ، هذا ما أشارت اليه نظريات النمو الداخلي ، بعبارة أخرى لا توجد هناك مرحلة معينة يوجد فيها علاقة من اتجاه واحد بين التطور المصرفي و النمو الاقتصادي ، لذا فإن الكثير من الاقتصاديين يفضلون وصف العلاقة على أنها سببية ذات اتجاهين وبقال (1966) Patrick صاحب فرضية the stage of development Hypothesis فإن اتجاه السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي يختلف وفقا لمرحلة التنمية التي تمر بها الدولة ، فإن النمو الاقتصادي هو الذي يحدث أولا التطور في النظام المالي ، و هذا ينعكس إيجابيا على كفاءة تخصيص رأس المال و يزيد من الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي و بالتالي فإن النمو الاقتصادي يحفز التطور المالي ، و بالنتيجة فإن توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية أي بمعنى في المراحل اللاحقة من التطور الاقتصادي ،إن النظام المالي هو الذي يحفز النمو عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل كبير في الاقتصاد.

فقد أجرى (Demetriades, 1996) ، دراسة في 16 بلد من البلدان الأقل نموا خلال الفترة (1960-1990) و توصل الباحثان الى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التنمية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 13 بلدا ن كما وجد الباحثان علاقة سببية ثنائية الاتجاه في ستة بلدان و علاقة سببية عكسية في ستة بلدان أخرى لذلك يفترض Hussein and Demitriades أنه اذا كانت التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي فمن المهم أن يعمل

النظام المالي بشكل جيد، بينما اذا كانت العالقة السببية عكسية فمن المفترض أنه عندما ينمو الاقتصاد الحقيقي سيكون هناك المزيد من المدخرات في النظام المالي مما يسمح بتقديم قروض جديدة.

• **المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2022**

من أجل الوصول الى نتائج حول أثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر فلا بد من معرفة مسار بعض المتغيرات الخاصة بالإقراض المصرفي ودراسة مدى أثرها على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف المسطرة لدى أي دولة، و الجزائر بصفتها بلد يسعى للتطور، عملت دائما على تحقيق النمو الاقتصادي، حيث: يعود سبب اهتمام الاقتصاديين به لأنه المؤشر الأهم في الدلالة على الأداء الاقتصادي و ما يقود اليه من ارتفاع في مستوى المعيشة و الرفاهية، و يظهر النمو الاقتصادي عند حدوث زيادة في حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي، و قد يأتي على شكل زيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد في مجال ما . (سواعدية، الصفحات 10-11)

وبالحديث عن النمو الاقتصادي في الجزائر سوف نسلط الضوء عن العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي من أجل معرفة مسار هذا الأخير وتطوره في البلد، حيث أن الاستثمار، رأس المال البشري، الاقتصاد الكلي، الانفتاح البشري كلها عوامل تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

لدينا معطيات توضح تطور الاستثمار المحلي في الجزائر خلال لفترة (وقد أخذنا على سبيل المثال فترة 2013-2019):

الجدول (1-3) الاستثمار المحلي للجزائر الفترة 2013-2019

الوحدة: دولار أمريكي

السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي
2013	83,23	2017	93,90
2014	86,43	2018	95,78
2015	88,58	2019	97,64
2016	89,94		

• المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

من خلال الجدول يتضح أن الاستثمار المحلي قد عرف تغيرا دائما ومضطربا طيلة فترة (2013-2019)، وكل هذا التزايد راجع إلى زيادة في أسعار النفط ن مما أدى إلى تمويل عدة مشاريع استثمارية وهذا بفضل تراكم فوائض مالية، وكل هذا يصب في الظروف الاقتصادية والاجتماعية وفي هذه الفترة ظهر لنا المخطط الخماسي، والذي تم تقسيم غلافه المالي، إلى انجاز مشاريع جديدة واستكمال الأخرى منها.

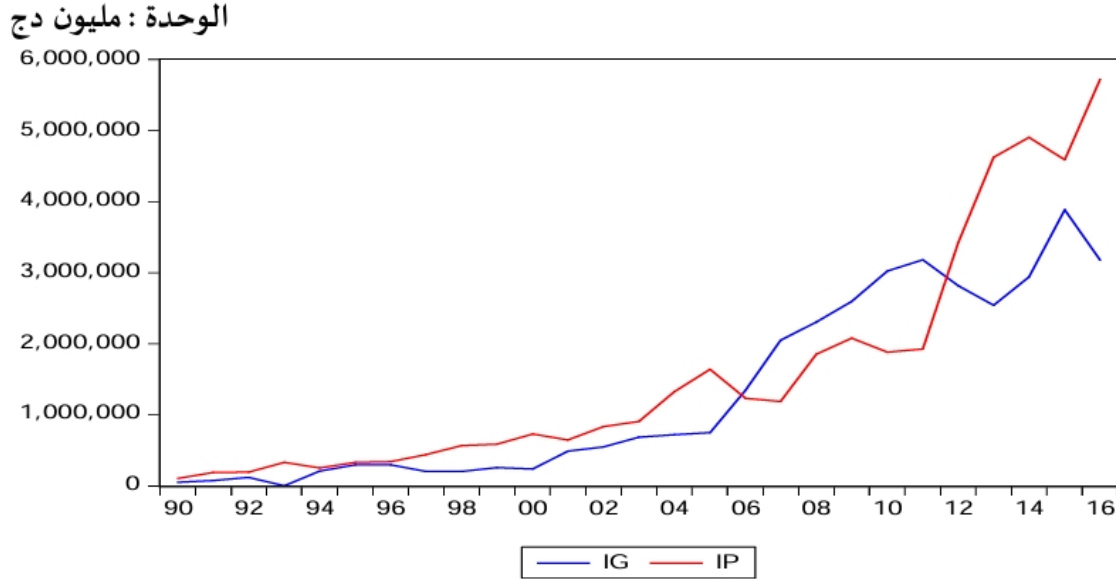
كما أوضحت دراسة (وسيلة، 2021، الصفحات 597-615) عدم وجود علاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ويمكن ارجاع ذلك الى طبيعة الاقتصاد الجزائري وتحركاته في اتجاه النمو الغير متوازن ، بالإضافة إلى عدم استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال واحتواء الاختلالات التوازنية.

تطور حجم رأس المال المادي:

من خلال المنحنى التالي أردنا توضيح حجم رأس المال المادي لفترة سابقة من 1990-2016 وقد اختبرنا الاستثمار الحكومي وكذا الاستثمار الخاص:

الشكل (1-3) تطور حجم رأس المال المادي



• المصدر: (رشيد، 2019، صفحة 509)

نلاحظ انه من الفترة 1990-2000 كان هناك تراحم في النسب حيث كانت 14,06% بالنسبة للاستثمار الحكومي، اما بالنسبة للاستثمار الخاص فكانت نسبته 26,63%، وهذا راجع إلى الهيكلة التي كانت في البلد من اجل تحقيق الامن والاستقرار السياسي.

الفترة (2000-2014): عرفت حجم الاستثمارات الحكومية تطورا كبيرا مقارنة بالاستثمار الخاص وهذا بفعل السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة على شكل برامج تنمية لإنعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو الاقتصادي (رشيد، 2019، صفحة 510)

الفترة الأخيرة: (2014-2016):

الاستثمار الخاص في هذه الفترة شهد تطورا جيدا مقارنة بالاستثمار الحكومي الذي تدهور في هذه الأونة وبالرجوع إلى الأسباب نجد ان تلك المدة شهدت انخفاض في أسعار النفط، لأن الجزائر كانت دولة تعتمد على النفط بنسبة كبيرة، لذا توقفت العديد من المشاريع وانخفضت إيرادات الدولة، لهذا بدأت الجزائر بالتفكير في التنوع الاقتصادي في جميع القطاعات.

وكما أوضحت دراسة (رشيد، 2019) أن رأس المال المادي له دورا مهما وأساسيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما ان هناك مزاحمة بين مركبات رأس المال المادي، فالاستثمار الخاص أكثر فاعلية من

الاستثمار الحكومي إذ يعتبر هذا الأخير مكملا للاستثمار الخاص والذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الجزائر:

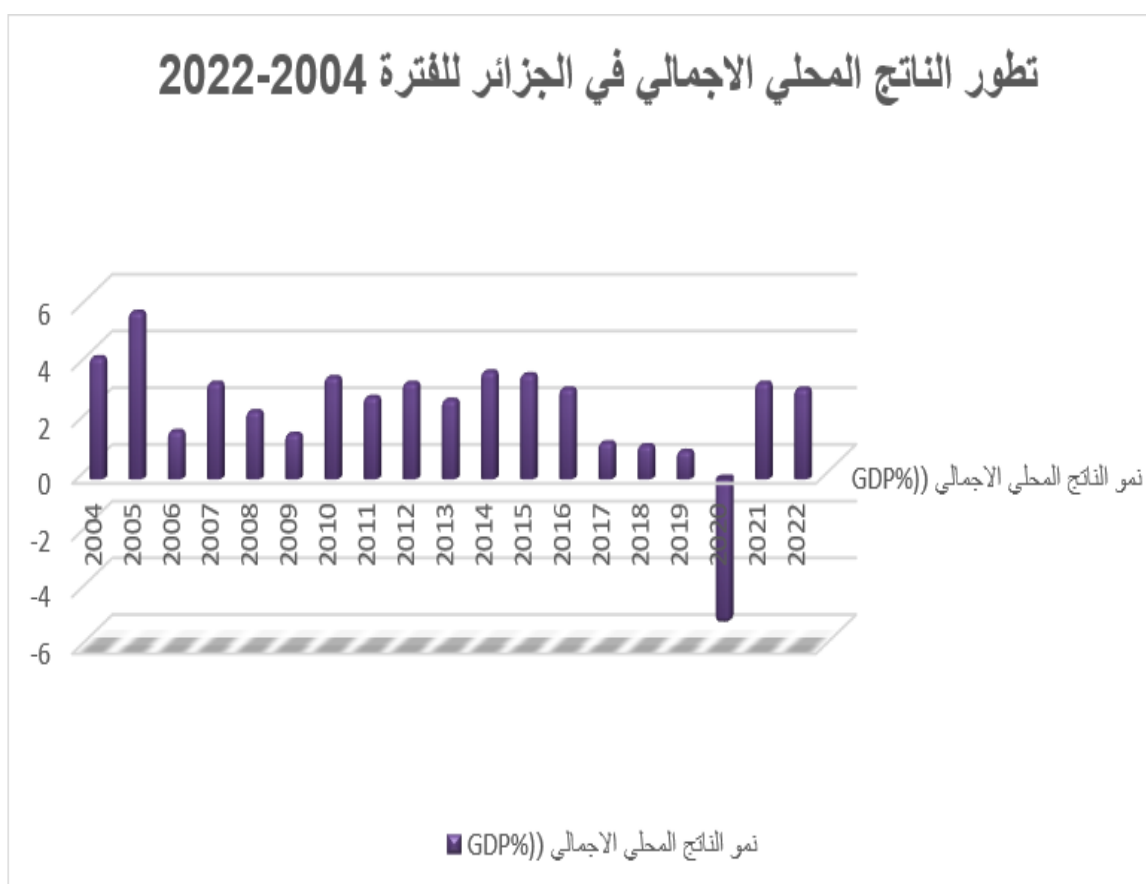
الجدول (2-3) تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للجزائر الفترة 1999-2017

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي GDP (مليار دج)	معدل نمو (GDP%)
1999	3170	3.20
2000	4020	2.40
2001	4253.6	2.6
2002	4455.3	4.1
2003	5150	6.8
2004	6127	18.2
2005	7480	22
2006	8390	12.1
2007	9390	11.9
2008	9940	5.8
2009	10006.8	2.4
2010	12034.4	3.3
2011	14481	2.5
2012	16205	3.6

2.8	16650	2013
3.7	17240	2014
3.7	16590	2015
3.3	17410	2016
1.7	18900	2017

- المصدر: البنك العالمي وبنك الجزائر عبر الرابطين: www.banquemonde.org /<https://www.bank-of-algeria.dz>

الشكل (2-3) تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة 2004-2022



- المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

التحليل:

يبدو لنا من خلال الجدول والشكل البياني تطور الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الجزائر

2009-2004:

عرفت تذبذبا في هذه الفترة في الناتج المحلي الإجمالي باستثناء 2005 التي تعتبر ذروة الفترة المدروسة بأكملها، أما باقي السنوات، فكانت النسب في الارتفاع والانخفاض بفوارق صغيرة، الى ان تراجعت بقيمة كبيرة في 2009 إلى 1,6%

2016-2010:

عادت النسبة إلى الارتفاع الى 3,6 في 2010، ثم بدأت بالتغير بطريقة شبه منتظمة بين مجال 2% و3%

2019-2017:

اتسمت هذه الفترة بالرجوع إلى الانخفاض على ان وصلت إلى 1% في 2019

2022-2020:

هبوط كبير شهده معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري سنة 2020 (-5,1) و ذلك في فترة كورونا، و بعدها تصاعدت النسبة و تحسنت في السنتين الأخيرتين

خلال الفترة 1999-2017 يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي واصل تزايد حيث انتقل من 3170 الى 18900 أي بمعدل نمو سنوي يقدر ب 26% ، لكن هذه النسبة لا تعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الجزائري حيث أنه رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بمساعدة الهيئات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي ، و التي مكنتها من تحقيق بعض التوازنات النسبية على مستوى الاقتصاد ، الا انها لم تؤدي الى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني كما يطلبه اقتصاد السوق ، الأمر الذي دفع الحكومة الى الادراك بطبيعة التحديات اللازمة لمواكبة هذا النظام الجديد ، من خلال اعداد استراتيجيات فعالة ووضع برامج انعاش و دعم و التي من شأنها أن تخرج الاقتصاد الوطني من الدائرة المظلمة التي كان يسكنها .

من بين أبرز برامج الإنعاش التي باشرت الجزائر بتطبيقها هو برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حيث تبنت الدولة سياسة صارمة من خلال وضع برنامج انعاش على المدى المتوسط، يهدف

الى القضاء على الاختلال و تدعيم الاستقرار النقدي و تحفيز عملية النمو و الاستثمار، حققت الجزائر النتائج التالية:

- تضاعف الناتج المحلي الإجمالي، أين انتقل من 4250 مليار دج سنة 2001 الى قرابة 6200 مليار دج سنة 2004، أي أنه سجل ارتفاع بمقدار 11% سنويا.
- انخفاض المديونية الخارجية من 28.3 مليار دولار الى 22 مليار دولار وتقلص المديونية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 الى 911 مليار دج سنة 2003.
- انخفاض معدل البطالة الى 26% سنة 2004.

من خلال هذه النتائج الإيجابية ، يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري بدأ يخرج من الازمة التي خلقتها العشرية السوداء، لكن الامر لم يتوقف عند هذا الباب ، بل واصلت الدولة في سياساتها الداعمة للاقتصاد الوطني ، بتبني برنامج جديد ، اطلق عليه اسم برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 خلال هذا البرنامج نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي انتقل من 7480 مليار دولار الى 10007 مليار دولار ، أي أنه سجل ارتفاع يقارب 7% سنويا، و تجدر الإشارة الى حدوث أزمة النفط سنة 2008 و منه ثبات الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2008-2009 .

مواصلة للجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل دفع عجلة النمو و النهوض بالاقتصاد الجزائري ، اقرت الحكومة مخططا خماسيا اطلق عليه اسم برنامج التوظيف للنمو الاقتصادي 2010-2014 الذي كان يهدف الى تحقيق معدلات نمو اكبر من السنوات الفارطة ، إضافة الى تشجيع صادراتها خارج المحروقات، و ذلك بإعطاء أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دون نسيان الجانب الاجتماعي و ذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة و تحسين القدرة الشرائية و القضاء على مشكل السكن (وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019، صفحة 167)، مكن هذا البرنامج من تحقيق النتائج الإيجابية التالية : (آخرون، 2016، الصفحات 8-9)

- استقرار معدلات البطالة في حدود 10% في المتوسط.
- تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 1.40% كأدنى قيمة لها سنة 2010 بينما بلغت معدل 8.90% كأدنى قيمة لها سنة 2012.
- تحسن أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 122.94 دولار أمريكي سنة 2011، مقارنة بسعر 80.15 دولار للبرميل سنة 2008. مع ملاحظة الاتجاه التنازلي للأسعار منذ

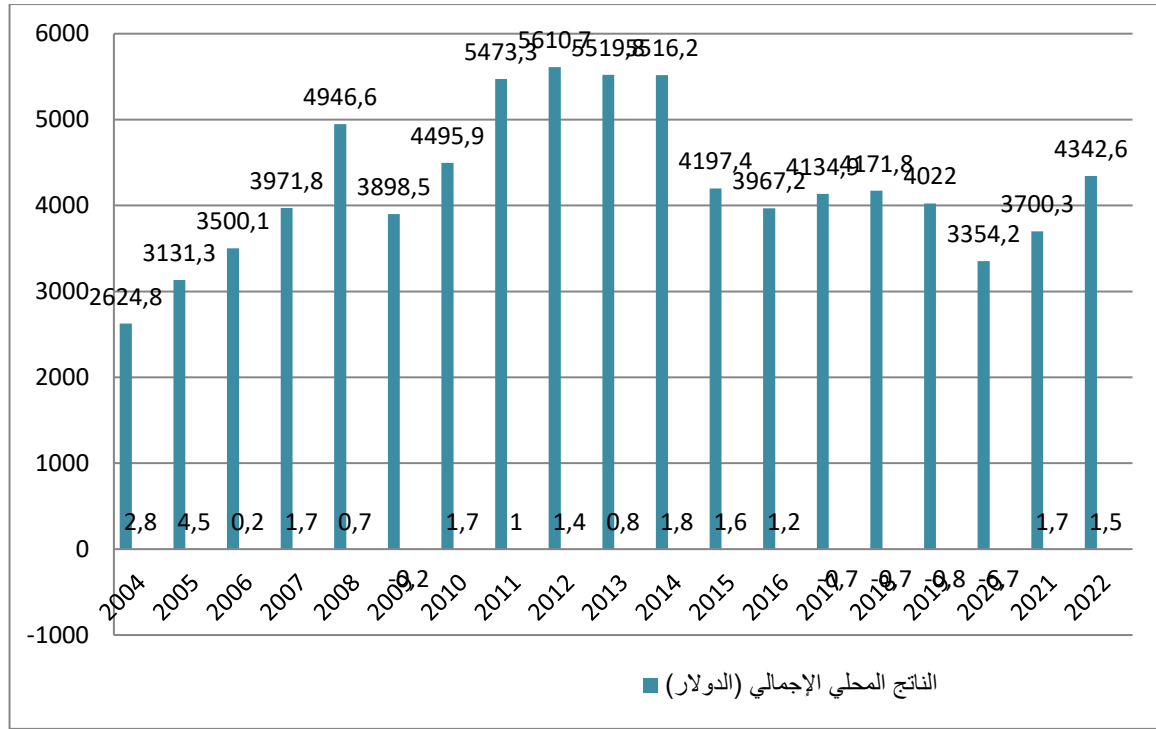
2012

في شهر سبتمبر 2014 تراجع سعر النفط من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، لذلك أقرت الحكومة برنامج خماسي للتنمية 2015-2019 يهدف الى تعزيز الاستثمار في ثلاث قطاعات كبرى و هي المنشآت و الاشغال العمومية و الصناعة و كذا التنمية الاجتماعية في مجال الصحة، التربية، السكن و تنويع الاقتصاد ، العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص محلي أو أجنبي ، استحداث مناصب الشغل و تشجيع الاستثمار المنتج من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ميلود د.، جوان 2017، الصفحات 337-338)

تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل (3-3) تطور الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي للفرد للجزائر الفترة 2004-

2022



• المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

يتضح جليا من خلال الجدول و الشكل البياني طوال الفترة المدروسة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يزداد من سنة إلى الأخرى ، حيث انه انتقل من 3541.07 دولار سنة 2000 الى 4825.18 دولار سنة 2017، أي انه زاد بمعدل سنوي يقارب 2% ، و خلافا للفترات السابقة ، و التي عرفت تزايدا في هذا المتغير دون أن يكون له الأثر الإيجابي على الفرد ، تميزت هذه الفترة بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين ، من خلال الرفع في الأجور إضافة الى البرامج المتنوعة لامتناس البطالة ،

و التي عرفت معدلات منخفضة بمجرد البدء في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو و برامج التنمية الاقتصادية ، دون نسيان البرامج المتنوعة للإسكان، و التي خففت من حدة أزمة السكن . (وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019، صفحة 171)

○ **المطلب الثاني: تطور القروض المصرفية في الجزائر حسب القطاع**

يؤدي الائتمان المصرفي دورا مهما في دعم عملية التنمية الاقتصادية و ذلك لكونه وسيط مالي بين المدخرين و المستثمرين من خلال تحويل النقود المستلمة من المصرف على شكل ودائع مصرفية من شخص لديه فائض نقدي إلى شخص بحاجة ماسة إلى هذا الفائض ، كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام و المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص ، التي يفتقر إليها البلد إذ انه بأمس الحاجة إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة لديه، فضلا عن كون الائتمان المصرفي يمثل أهم مصادر الإيرادات التي تحصل عليها المصارف و تزيد من ربحيتها . (النعيمي، 2010، صفحة 1)

من أجل معرفة مسار الإقراض المصرفي في الجزائر، لابد من توضيح جميع قيم، نسب، ومعدلات القروض المصرفية في الجزائر، من ناحية القطاع العام والخاص، والأشكال التالية توضح ذلك في الفترة 2000-2022:

الجدول (3-3) توزيع القروض المصرفية حسب ال قطاع في الجزائر للفترة 2004-2022

البيان	القطاع الخاص			القطاع العام			اجمالي القروض
	القيمة	النسبة من الإجمالي	معدل النمو	القيمة	النسبة من الإجمالي	معدل النمو	
2000	702	70,6	-24,5	291,7	29,4	32	993,7
2001	740,5	68,6	5,5	337,9	31,3	15,8	1078,4
2002	715,8	56,5	-3,3	551,0	43,5	63,1	1266,8
2003	791,7	57,3	10,6	588,5	42,6	6,8	1380,2
2004	859,6	56	8,6	675,4	44	14,8	1535,0
2005	882,5	49,6	2,7	897,3	50,4	32,9	1779,8
2006	848,4	44,5	-3,86	1057,0	55,5	5,2	1905,4
2007	989,2	44,8	16,6	1816,0	55,1	15,0	2205,2
2008	1202,2	46	21,5	1413,3	54	16,2	2615,5
2009	1485,9	48,1	23,6	1600,6	51,9	13,3	3086,5
2010	1461,4	44,7	-1,6	1806,7	55,3	12,9	3268,1
2011	1742,3	46,7	19,2	1984,2	53,2	9,8	3726,5
2012	2040,6	47,6	17,1	2247,0	52,4	13,2	4287,6
2013	2434,4	47,2	19,3	2721,9	52,8	21,1	5156,3
2014	3382,9	52	38,9	3121,7	48	14,7	6504,6

7277,2	14,9	49,3	3588,3	9	50,7	3688,9	2015
7909,9	10,3	50	3957,1	7,2	50	3952,8	2016
8880,0	15,4	51,4	4568,3	9,1	48,6	4311,8	2017
99766,3	10,2	50,4	5032,2	14,7	49,6	4944,2	2018
10857,8	3,8	48,1	5221,3	14	51,9	5636,6	2019
11182,3	3,2	48,2	5389,0	2,8	51,8	5793,3	2020
9794,7	4,9	57,7	5650,5	-28,5	42,3	4144,2	2021
10313,6	2	57	5826,2	5	43	4487,5	2022

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

• المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

Banque d'Algérie, 2022, p. 151)

-Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, 2017, p. 123.

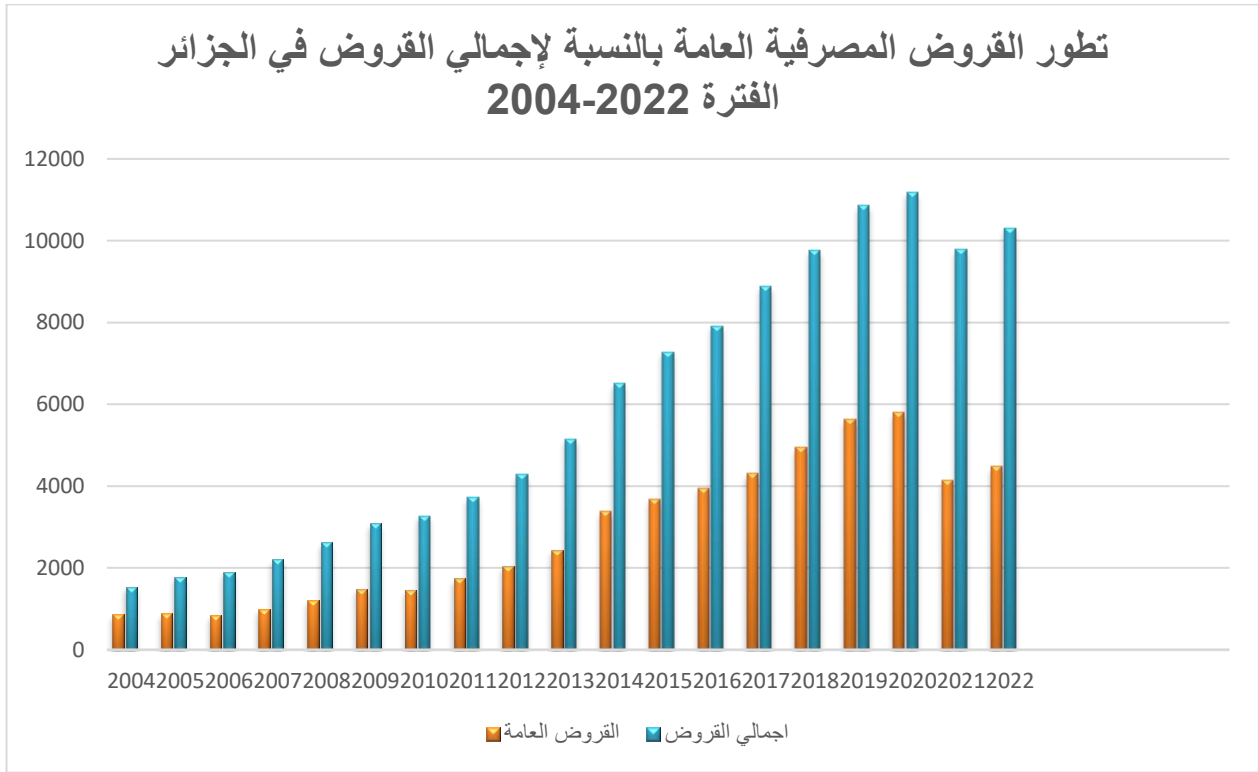
-Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, 2014, p. 162.

-Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie, 2007, p. 203

-(Banque d'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie , 2004, p. 175)

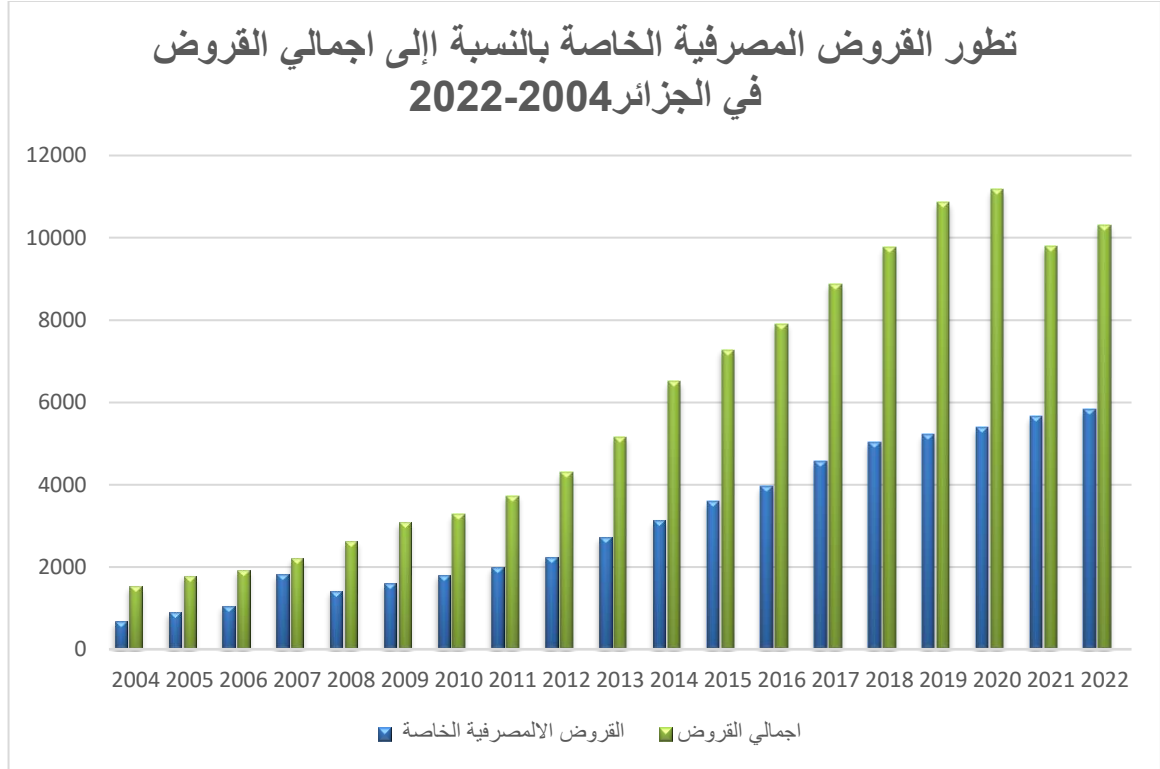
الشكل (3-4) تطور القروض المصرفية العامة بالنسبة لإجمالي القروض في الجزائر الفترة 2004-2022-

2022



الشكل (3-5) تطور القروض المصرفية في القطاع الخاص بالنسبة إلى إجمالي القروض 2004-

2022



• المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

- حسب الجدول والشكل السابقين، نلاحظ في السنوات الأربعة الأولى 2000-2004 كانت البنوك العامة تفوق في استحوادها على البنوك الخاصة، خصوصا سنة 2000 بحيث كانت قريبة من ثلاث ارباع اجمالي القروض الكلي، إلا أنه في سنة 2005 بدأ التغيير، فأصبحت القروض الخاصة دائما فوق نصف النسبة، إلى غاية 2014-2015، عرفت انخفاضا طفيفا ثم بدأت نسبة القروض الخاصة بالتزايد منذ سنة 2016 إلى غاية 2019 فتقاربا من التعادل،

في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة 2021-2022 تحسنت نسبة القروض الخاصة بحيث كانت 57,7% , 57% على التوالي،

(منيرة، 2024، صفحة 549) ان ارتفاع نصيب القطاع الخاص من حجم الائتمان المقدم للاقتصاد مؤشر على زيادة الخدمات المالية وتحسن الوساطة المالية ودليل على الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في عملية النمو الاقتصادي،

يتكفل بتوزيع هذه القروض، البنوك العمومية والبنوك الخاصة حيث تستحوذ الأولى على الجزء الأكبر من سوق القروض، وتصل حصتها من اجمالي القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة أكثر من 85% إذ انها تعطي الأولوية في منح القروض للمؤسسات العمومية أكثر من المؤسسات الخاصة حيث قامت بتمويل مشاريع الاستثمار الكبرى للمؤسسات العمومية في قطاع الطاقة والمياه على وجه الخصوص.

وتبقى البنوك الخاصة الحصة الأصغر من اجمالي القروض حيث لم تتجاوز 10% في السنوات الأولى من الدراسة لترتفع هذه النسبة سنة 2007 إلى 11,5% واستمرت في الارتفاع في الفترة 2008 إلى 2022 حيث بلغت في سنتي 2021-2022 14,42% 14,54% وتبقى مساهمة البنوك الخاصة في سوق القروض ضئيلة خلال فترة الدراسة حيث لم تتعدى نسبة 15%.

وهذا التطور الحاصل في حجم القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة وإن كان يتم ببطء إلا انه يبقى مهم لأنه يخص تمويل المؤسسات الخاصة والأسر وهو القطاع الذي عرف ارتفاعا محسوسا في الادخار المالي في السنوات الأخيرة وجزء كبير من هذا الادخار يتمتع بالاستقرار، مما يعزز من الموارد المستقرة للبنوك.

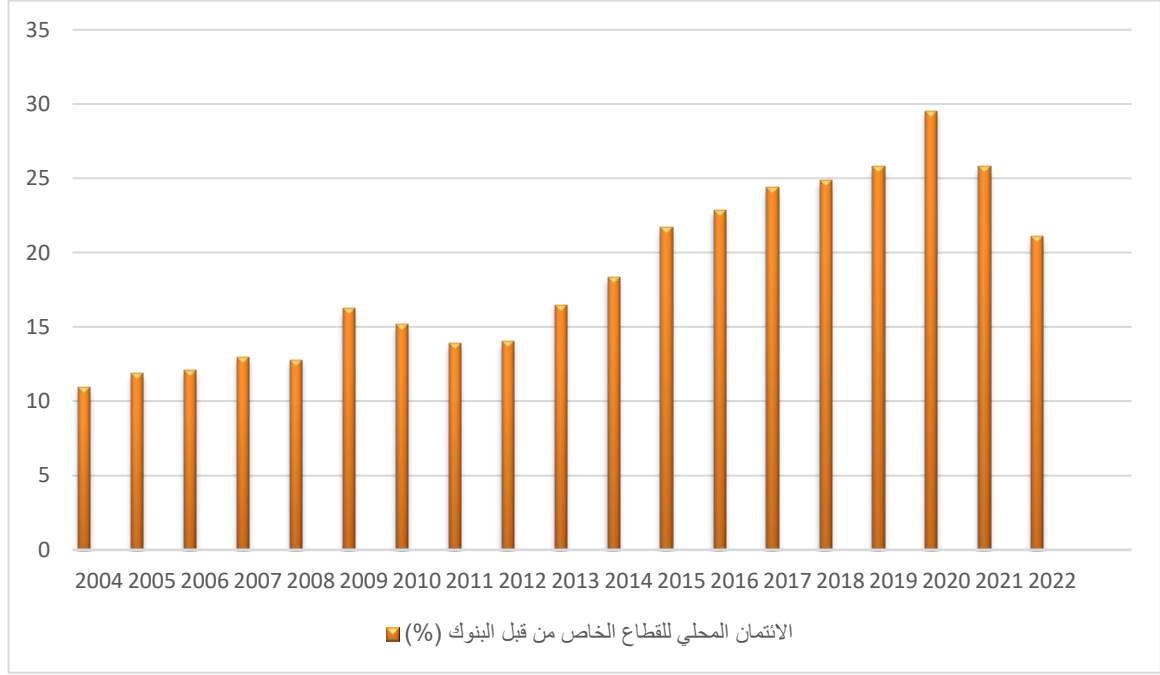
- المطلب الثالث: الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك للفترة 2004-2022:
- في دراستنا لعلاقة الإقراض بالنمو الاقتصادي اخترنا دراسة الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي في الجزائر (GDP%) كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

الجدول (3-4) الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك 2004-2022

السنوات	الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (%GDP)	السنوات	الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (%GDP)
<u>2004</u>	10.97	<u>2013</u>	16.48
<u>2005</u>	11.87	<u>2014</u>	18.33
<u>2006</u>	12.10	<u>2015</u>	21.68
<u>2007</u>	12.97	<u>2016</u>	22.85
<u>2008</u>	12.78	<u>2017</u>	24.38
<u>2009</u>	16.24	<u>2018</u>	24.88
<u>2010</u>	15.19	<u>2019</u>	25.79
<u>2011</u>	13.90	<u>2020</u>	29.53
<u>2012</u>	14.00	<u>2021</u>	25.80
		<u>2022</u>	21.09

- المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك لعالمي

الشكل (3-6) تطور القروض المصرفية للقطاع الخاص من قبل البنوك في الجزائر 2004-2022



• المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

: 2009-2004

بخصوص هذه المرحلة فتسمى مرحلة الإنعاش الاقتصادي، التي كانت تتبع البرنامج التكميلي من أجل إنعاش النمو الاقتصادي، حيث نلاحظ تزايد القروض المحلية في السنوات الست من 10.97282 إلى أن وصلت ل 16.2451 في عام 2009 مما يقابله تقلب وانخفاض بشكل أكبر في معدل نمو الناتج الداخلي الذي بدوره مرتبط بمعدل النمو الاقتصادي.

: 2014-2010

المرحلة التي توجت بالبرنامج الخماسي حيث تميزت بأكبر غلاف مالي لبلد نامي بمقدار 286 مليار دولار:

في سنوات 2010-2011 عرفت القروض المحلية من قبل البنوك الخاصة انخفاضا، ثم في 2012 عادت إلى الارتفاع بنسبة ضئيلة، ثم واصلت التصاعد في كل المرحلة المذكورة أعلاه حيث بلغت 18.32768 في 2014

: 2020-2015

استمرت نسبة القروض بالتزايد طوال الفترة بقيم جيدة ومتفاوتة، حتى وصلت النسبة إلى 29.52939 %

:2021-2020

كعادة هذا المؤشر لم يعرف استقرارا البتة فعاد إلى الانخفاض مرة أخرى في آخر فترة الدراسة بفارق 4% بين 2020-2021 وأيضا 2021-2022 مما يدل على عدم الثبات .

من أجل معرفة أثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي يتطلب مقارنة نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك وملاحظة تغيرات كليهما:

بخصوص نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذب طول فترة 2004-2009 باستثناء فترة 2009 كما ذكرنا سابقا، كما نلاحظ عدم وجود علاقة أو تزامن في التغيرات الطارئة على النسبتين في

الوقت نفسه غلا انها في السنوات الثلاثة الأخيرة 2007-2009 بدأت النسبيتين بالتعاكس حيث ارتفعت نسبة القروض المصرفية الخاصة بينما انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2010-2014:

بخصوص نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذب طوال الفترة، حيث ارتفعت من 2009(1,6) إلى 2010(3,6)، ارتفعت وبدأت بالتذبذب إلى غاية 2014

2015-2019 :

عرفت هذه الفترة بزيادة ملحوظة في القروض المحلية، على عكس معدل نمو الناتج المحلي الخام، الذي انخفض من 3,7 إلى 1 %

2020-2022:

انخفضت نسبة نمو الناتج المحلي الخام الى قيمة سالبة -5,1 % على غرار القروض المحلية التي عرفت أعلى قيمة طوال فترة الدراسة 2004-2022 بمقدار 29.52% مما يدل على التأثير السلبي الواضح بين النمو الاقتصادي والقروض المحلية للقطاع الخاص من قبل البنوك، دون نسيان آخر سنوات الدراسة 2021-2022 حيث انخفض معدل القروض المحلية الخاصة بينما ارتفعت المؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بفارق 8.2 مما يدل على التغير الكبير.

• مناقشة التحليل :

بالنسبة لحالة الجزائر من خلال الجدول السابق والمنحنى البياني أن القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل البنوك لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج المحلي الاجماليين

حيث عرفت الفترة 2004-2014 مسار تصاعدي إذ وصلت إلى 18.38 سنة 2014، ويمكن أن يعزى ذلك إلى رغبة الدولة في إعطاء المبادرة إلى القطاع الخاص وتوفير التمويل المصرفي لبرامج دعم انشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة،

حيث أن تزايد نصيب الائتمان للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة، يمكن تفسيره بالتحسن في الأوضاع المالية للاقتصاد الجزائري، والارتفاع في الموارد للبنوك التجارية، الأمر الذي سمح للجهاز المصرفي بتوجيه قدر من الموارد لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، من خلال مشاريع تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمنحها العديد من التسهيلات خصوصا المتعلقة بالحصول على القروض البنكية وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج. (محمداحقيقة، 2019)

○ **المطلب الرابع: تطور القروض المصرفية المحلية للقطاع الخاص DOMESTIC CREDIT :TO PRIVATE SECTOR (of GDP%)**

بعدما وضحنا أننا تغيرات القطاع المصرفي من قبل البنوك، لابد أن نبين أيضا تغيرات الائتمان المحلي في جميع المؤسسات المالية، بحيث قمنا عرض تغيرات الإقراض المصرفي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2004-2022:

جدول (3-5) تطور القروض المصرفية للقطاع الخاص للفترة 2004-

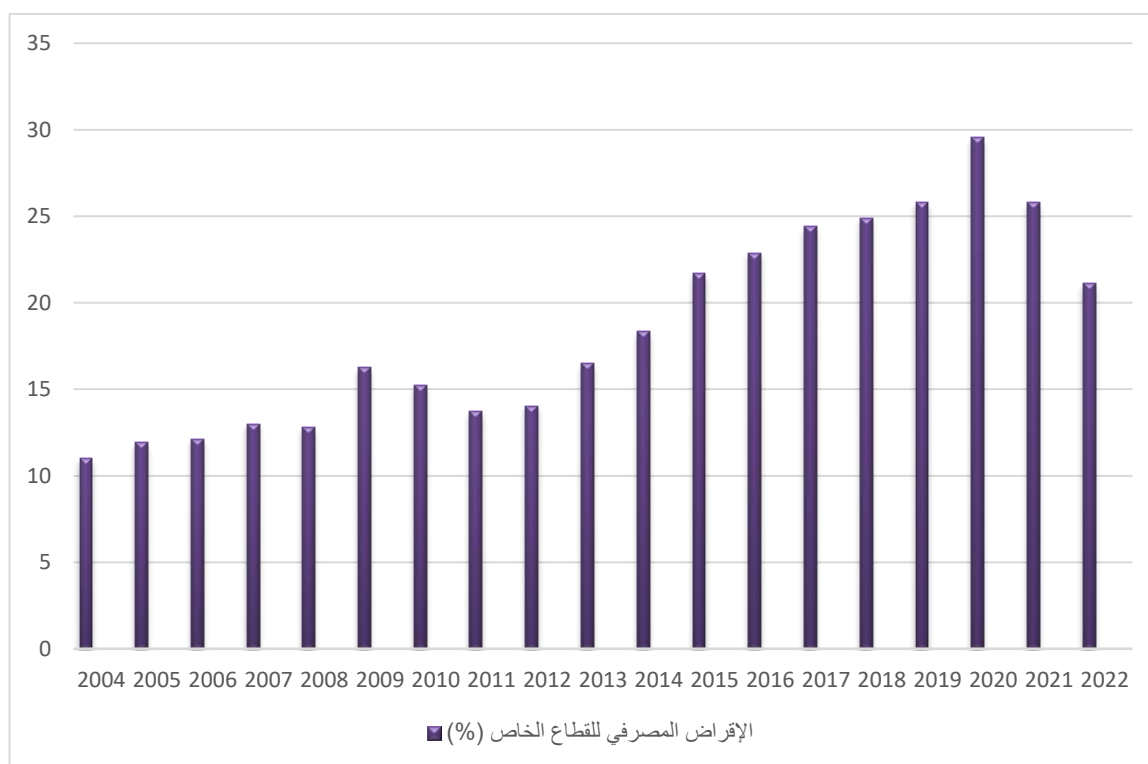
2022

<u>السنوات</u>	<u>الإقراض المحلي للقطاع الخاص</u> (%GDP)	<u>السنوات</u>	<u>الإقراض المحلي للقطاع الخاص</u> (GDP%)
2004	11.00	2013	16.50
2005	11.93	2014	18.35
2006	12.12	2015	21.71
2007	13.00	2016	22.87
2008	12.80	2017	24.40
2009	16.26	2018	24.90

25.81	<u>2019</u>	15.21	<u>2010</u>
29.54	<u>2020</u>	13.71	<u>2011</u>
25.81	<u>2021</u>	14.02	<u>2012</u>
21.10	<u>2022</u>		

• المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

الشكل (3-7) تطور القروض المصرفية للقطاع لخاص في الجزائر للفترة 2004-2022



• المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

• التحليل:

2004-2009:

يظهر لنا من خلال الاحصائيات المذكورة في الجدول أن: نسبة القروض المصرفية في تزايد مستمر طوال هذه الفترة من 10.9% الى 16.26 % حيث شهدت في السنوات 2006-2008 استقرارا نوعا ما، إلى ان ارتفعت في سنة 2009 الى 16.26 % أي بفارق 3.47% عن سنة 2008 في حين أن نسب نمو الناتج المحلي على مدار السنوات 2004-2009، وبالنسبة الى نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة 2004-2009 عرف تذبذبا بصفة غالبية، حيث شهدت هذه الفترة اعلى ارتفاع للنمو سنة 2005 إذ أنه قدر ب 5.9%، وهذه النسبة لم تشهدا الجزائر طول فترة الدراسة،

2006 :

رجعت النسبة إلى الانخفاض بشكل كبير إلى 1.7% ثم عادت إلى الارتفاع في 2007، بعدها رجعت الى وتيرة الانخفاض، أي بمعنى عام لم يعرف نمو الناتج المحلي الإجمالي استقرارا البتة، في هذه الفترة على الرغم من وجود أكبر نسبة له التي كانت عام 2005

2010-2014:

قد كانت جميع نسب قروض القطاع الخاص في هذه المدة غير مستقرة، حيث عرفت تذبذب في مجال (15%-18%)

بالمقابل، تزامن التذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي بفوارق ضئيلة، حيث بين 2011-2011 كان الفارق يقدر ب 0.7% ثم 2011-2012 0.6%، وأخيرا 1% بين (2013-2014) ،

2015-2020:

بدأت نسب القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص بالتزايد طوال الفترة المذكورة، استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتناقص عكس القروض المصرفية المحلية

2020-2022:

شهدت نسبة القروض المحلية للقطاع الخاص تغيرات غير متوقعة، و تبعتها أيضا تناقص في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بدرجة جد كبيرة من 1% الى -5.1%، بالمقابل في 2020 كانت القروض المحلية للقطاع الخاص في ذروتها، حيث كانت أعلى نسبة طوال الفترة المدروسة، و تلاها انخفاضا لكن بنفس الوتيرة المعتادة لمسار الدراسة، إلى ان وصلت 21.10%.

على عكس اجمالي الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع إلى 3.4% ثم أصبحت 3.2% في 2022 ومنه نقول ان نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي تحسنت بفارق كبير.

• مناقشة التحليل:

تفسر الارتفاعات المحققة في تمويلات القطاع الخاص طيلة الالفية إلى جدية الاهتمام بالقطاع الخاص و فائض السيولة الذي يميز خزينة المصارف العمومية ، و زيادة حجم الاستثمار الخاصة في شكل مؤسسا صغيرة و متوسطة و انشاء الدولة صناديق لضمان القروض و تدخل الدولة في منع البنوك من رفض الملفات المدروسة ، و ذلك بهدف تعزيز روح المقاولاتية ، هذا الأخير الذي ساهم في ارتفاع معدل ملفات الاستثمار الخاص المقبولة لدى البنوك ، و هو ما يؤكد الطابع المستمر لتوسع القروض للقطاع الخاص معززة بظروف مالية مواتية أكثر فأكثر ، نتيجة لذلك ساهم التوسع القوي لقروض الاقتصاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات ،فيوقت يتقلص فيه مجال تصرف الميزانية العمومية في تخصيص الموارد للنمو ، إلا أن الملاحظ على القروض الممنوحة للقطاع الخاص هو بقاء ظاهرة التمركز ،أي استفادة بنسبة قليلة من المتعاملين من جزء كبير من القروض في حين تبقى حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متواضعة رغم التدابير التحفيزية المعلن عنها من قبل السلطات العمومية. (الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطور الاقتصادي و النقدي لبنك الجزائر ، 2016، صفحة 128)

○ توزيع القروض المصرفية حسب اجل الاستحقاق للفترة 2004-2022:

تصنف القروض المصرفية وذلك حسب مدة استحقاقها من قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل:

❖ قصيرة الأجل:

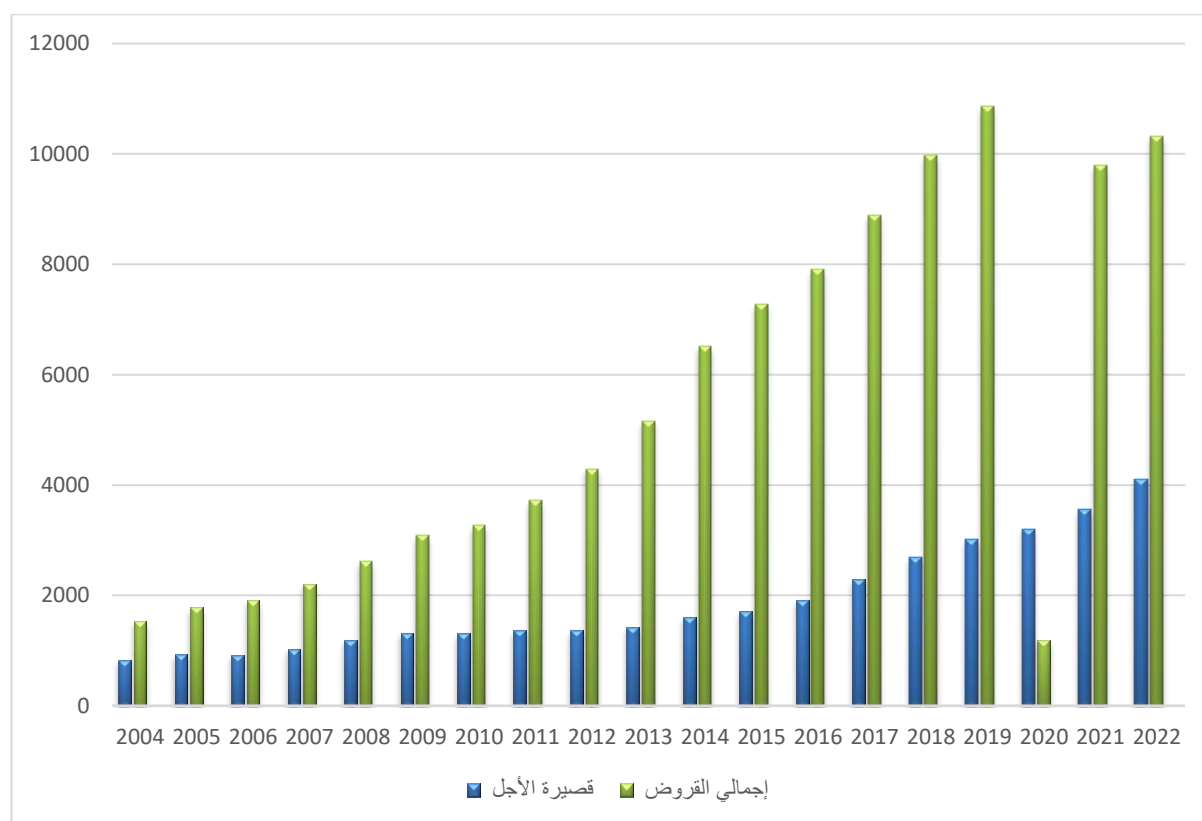
الجدول (3-6) تطور القروض المصرفية قصيرة الأجل 2004-

2022

<u>السنوات</u>	<u>القيمة</u>	<u>النسبة من الإجمالي</u>	<u>معدل النمو</u>
<u>2004</u>	828.3	54.0	7.1
<u>2005</u>	923.3	51.9	11.5
<u>2006</u>	915.7	48.1	-0.8
<u>2007</u>	1026.1	46.5	12.1
<u>2008</u>	1189.4	45.5	15.9
<u>2009</u>	1320.5	42.8	11.0
<u>2010</u>	1311.0	40.1	-0.7
<u>2011</u>	1363.0	36.3	4.0
<u>2012</u>	1361.6	31.8	-0.1
<u>2013</u>	1423.4	27.6	4.5
<u>2014</u>	1608.7	24.7	13.0
<u>2015</u>	1710.6	23.5	6.3
<u>2016</u>	1914.2	24.2	11.9
<u>2017</u>	2298.0	25.9	20.1
<u>2018</u>	2687.1	26.9	16.9

12.1	27.7	3011.1	2019
6.1	28.6	3203.7	2020
11.2	36.4	3563.8	2021
9.5	38.6	4097.1	2022

الشكل (3-8) تطور القروض المصرفية قصيرة الاجل نسبة إلى إجمالي القروض 2004-2022



• المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

❖ متوسطة الأجل:

الجدول (7-3) تطور القروض المصرفية متوسطة الاجل 2004-2022

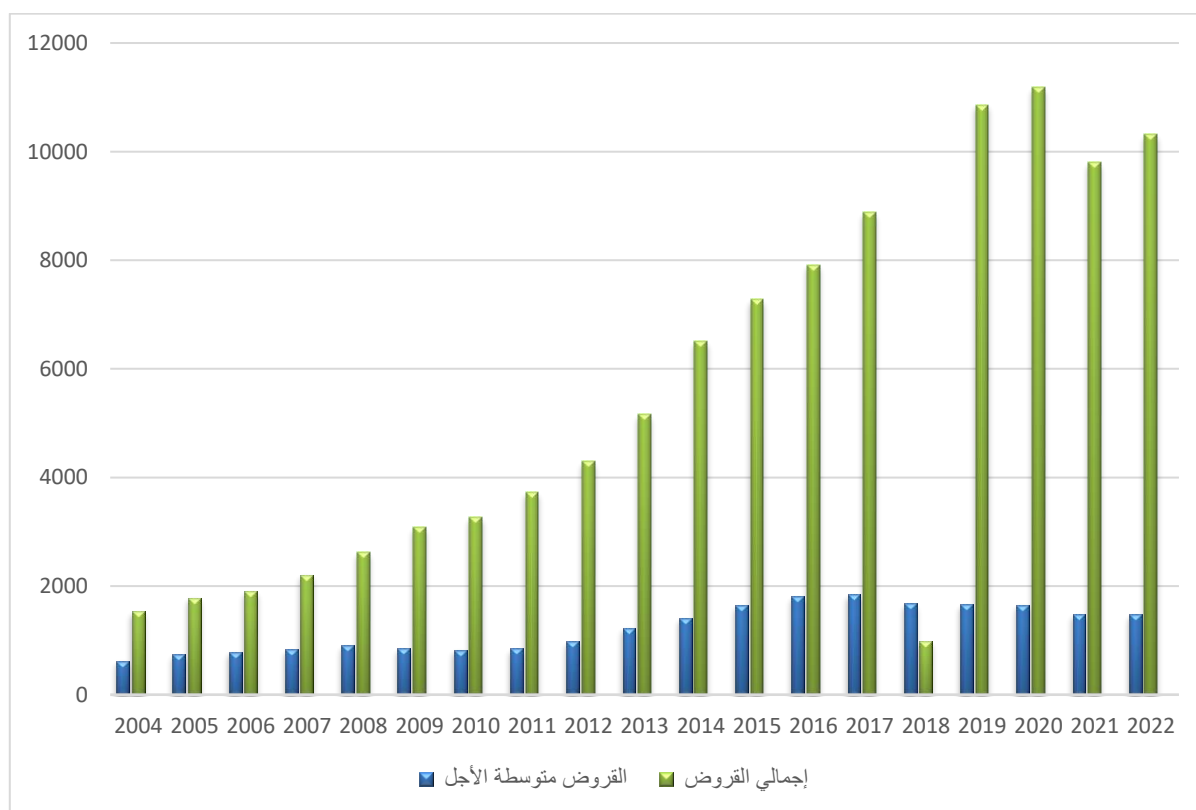
معدل النمو	النسبة من الإجمالي	القيمة	السنوات
10.5	40.2	617.6	<u>2004</u>
21.0	42.0	747.5	<u>2005</u>
5.2	41.3	786.4	<u>2006</u>
5.3	37.5	828	<u>2007</u>
9.9	34.8	910.0	<u>2008</u>
-6.4	27.6	852.1	<u>2009</u>
-3.7	25.1	820.4	<u>2010</u>
2.0	22.8	847.9	<u>2011</u>
15.4	22.8	978.1	<u>2012</u>
25.5	23.8	1227.9	<u>2013</u>
15.1	21.7	1413.4	<u>2014</u>
16.2	22.6	1641.8	<u>2015</u>
10.3	22.9	1810.8	<u>2016</u>
1.8	20.8	1844.4	<u>2017</u>
-8.7	16.9	1683.3	<u>2018</u>
-1	15.4	1665.9	<u>2019</u>

-0.7	14.8	1654.5	<u>2020</u>
-10.3	15.1	1484.3	<u>2021</u>
-0.9	14.5	1474.4	<u>2022</u>

• المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

الشكل (3-9) تطور القروض المصرفية متوسطة الأجل نسبة إلى إجمالي القروض في 2004-

2022



• المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

الجدول (3-8) تطور القروض المصرفية طويلة الأجل للفترة 2004-2022

السنوات القيمة النسبة من الإجمالي معدل النمو

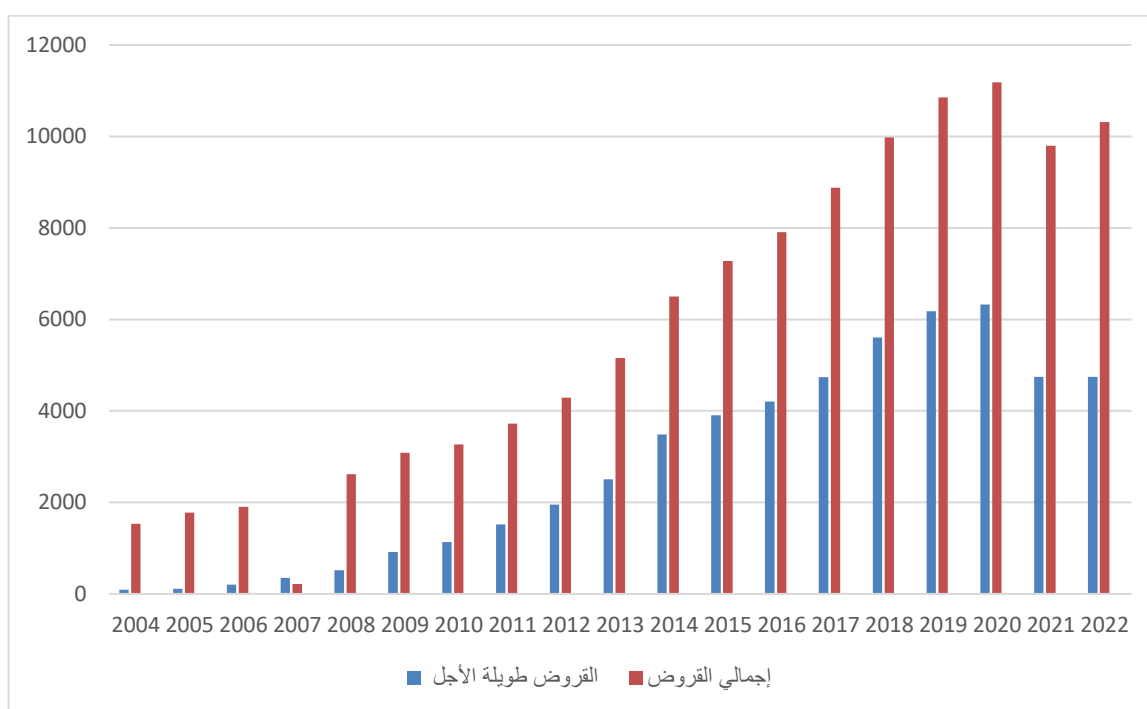
الفصل الثالث دراسة تحليلية لأثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر

87.6	5.8	89.1	<u>2004</u>
22.3	6.1	109.0	<u>2005</u>
86.5	10.7	203.3	<u>2006</u>
72.7	15.9	351.1	<u>2007</u>
47.0	19.7	516.1	<u>2008</u>
77.1	29.6	913.9	<u>2009</u>
24.4	34.8	1136.7	<u>2010</u>
34.6	40.7	1515.6	<u>2011</u>
28.5	45.5	1949 .9	<u>2012</u>
28.6	48.6	2505.00	<u>2013</u>
39.0	53.5	3482.5	<u>2014</u>
12.7	53.9	3908.5	<u>2015</u>
6.6	52 .9	4205.9	<u>2016</u>
13.2	53.4	4737.6	<u>2017</u>
18.3	56.3	5605.9	<u>2018</u>
10.3	56.9	6180.9	<u>2019</u>
2.3	56.6	6324.1	<u>2020</u>
-24.9	48.5	4746.6	<u>2021</u>

-0.1	46.9	4742.2	<u>2022</u>
------	------	--------	-------------

• المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

الشكل (10-3) تطور القروض طويلة الأجل نسبة إلى إجمالي القروض 2004-2022



• المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

❖ إجمالي القروض:

الجدول (9-3) تطور إجمالي القروض للفترة 2004-2022

إجمالي القروض	السنوات	إجمالي القروض	السنوات
5156.3	<u>2013</u>	1535.0	<u>2004</u>
6504.6	<u>2014</u>	1779.8	<u>2005</u>

7277.2	<u>2015</u>	1905.4	<u>2006</u>
7909.9	<u>2016</u>	2205.2	<u>2007</u>
8880.0	<u>2017</u>	2615.5	<u>2008</u>
9976.3	<u>2018</u>	3086.5	<u>2009</u>
10857.4	<u>2019</u>	3268.1	<u>2010</u>
11182.3	<u>2020</u>	3726.5	<u>2011</u>
9794.7	<u>2021</u>	4287.6	<u>2012</u>
10313.6	<u>2022</u>		

المصدر:

- Banque d'Algérie, Rapports annuels de la banque d'Algérie 2022p122
- Banque d'Algérie, Rapports annuels de la banque d'Algérie 2017p150
 - Banque d'Algérie, Rapports annuels de la banque d'Algérie 2014 p161
- Banque d'Algérie, Rapports annuels de la banque d'Algérie 2004p174
 - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي 2013ص225
 - بنك الجزائر 2010 ص216

• تحليل النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول تطور القروض المصرفية حسب الأجل للفترة 2004-2022، ان حجم القروض في تزايد طيلة فترة 2004-2020:

حيث سجلنا 1535,0 في عام 2004 الى غاية 2020 بلغت النسبة 1182,3 مليار دينار جزائري، الى ان ينعكس التغير للانخفاض سنة 2021 بحيث كانت النسبة تقدر ب 9794,7 مليار دينار جزائري وذلك راجع الى الازمة الاقتصادية التي مر بها العالم بسبب (كوفيد- 19) لتعيد وتيرة الارتفاع عام 2022 بمقدار 10313,6 مليار دج،

من ناحية مدة الاستحقاق، نلاحظ من خلال الجدول أن القروض قصيرة الأجل تعدت الضعف بنسبة 50% في العامين الأوليين من مدة الدراسة، حيث كانت في 2004 و54,0 و2005 و51,9، ثم نشهد انخفاضا الى غاية 2015 بقيمة تمثل 23,5%، ثم شاهدنا ارتفاعا متواصلًا طيلة الفترة الأخيرة من سنة 2016 الى غاية 2022، غد وصلت الى 38,6% في السنة الأخيرة،

بالنسبة للقروض قصيرة الأجل شهدت ارتفاعا في سنوات الدراسة من حيث الحجم باستثناء (2006-2010)، فقد انخفضت بتغيرات مقدرة ب -0,8، -0,7، -0,1 على التوالي، نفس الامر بالنسبة للقروض متوسطة الاجل حيث طوال الفترة 2004-2017 كانت النسب تعرف ارتفاعا مستمرا باستثناء 2009-2010 حيث قدرت نسبهما ب -6,4، -3,7 متتاليتين،

بخصوص الفترة المتبقية 2018-2022 فقد واصلت الانخفاض بقيم سلبية، كانت 42% أكبر قيمة شهدتها نسبة القروض متوسطة الأجل، حتى 2006 أيضا كانت تفوق 40% مما يعني استحواذ القروض متوسطة الأجل على اجمالي القروض مقارنة بطويلة الأجل حيث قدرت ب 10,6 عام 2006 وهذا راجع الى ارتفاع حجم القروض الرهينة، القروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الاسر (الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، 2008، صفحة 126)،

اما إذا لاحظنا نسبة القروض قصيرة الاجل عام 2006 كذلك، فكانت 48,1%، مما يدل على اهتمام الجزائر بالطلب على العرض، وليست في السنة المذكورة مسبقا فقط وانما قبلها بست سنوات كانت القروض قصيرة الأجل مستحوذة على أكثر من 45% من اجمالي القروض وهذا ما يدل على ضعف السياسة النقدية في توجيه الموارد المالية المتاحة نحو القطاعات المنتجة،

بعد 2007 بدأت نسبة استحواذ القروض طويلة الأجل في تزايد ملحوظ حيث حظيت النسبة ب 40,7% عام 2011 وهنا استمرت بالزيادة الى غاية 2019 حيث سجلنا 56,6%، ومنه نقول انه ظهر اتجاه جديد يتعلق بالارتفاع المهم في القروض طويلة الاجل الموجهة أساسا لتمويل الاستثمارات المنتجة خصوصا في قطاعي الطاقة والمياه (الجزائر، 2010، صفحة 103)،

نلاحظ ان غالبية الزيادة التي شهدتها قروض طويلة الاجل أتت بفوائد، حيث لاحظنا وصول معدل النمو الاقتصادي الى 86,5% عام 2006 مما يدل على الأهمية، ولم يبقى التغيير الايجابي هنا فقط فقد

تواصل الارتفاع الى غاية 2021 فأصبحت النسب بالقيمة السالبة، حيث نلاحظ أيضا ارتفاع حجم القروض طويلة الأجل مقارنة ب 2004 (بداية الفترة) (89,1 مليار دج).

فيما يتعلق بنسبة القروض طويلة الاجل الى اجمالي القروض فكانت مرتفعة طيلة فترة 2004-2019 بمقدار 5,8% ، 56,9% على التوالي، مما يوضح الزيادة الكبيرة ، و لكن لم تستمر هذه الزيادة في 2021 سجلنا 48,5% أي بفارق 8.1% و هذا المقدار الكبير او الانخفاض كاد ان يرجع أساسا الى قيام الخزينة العمومية في نهاية 2021 بإعادة شراء مبلغ 1997,1 مليار دينار جزائري من القروض المشتركة طويلة الاجل من المؤسسات العمومية مقابل سندات بأجال استحقاق تتراوح بين 10 و 15 عاما (الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، 2021، صفحة 57).

تطور نسبة القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2004-2022:

الجدول (3-10) تطور نسبة اجمالي القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2004-2022

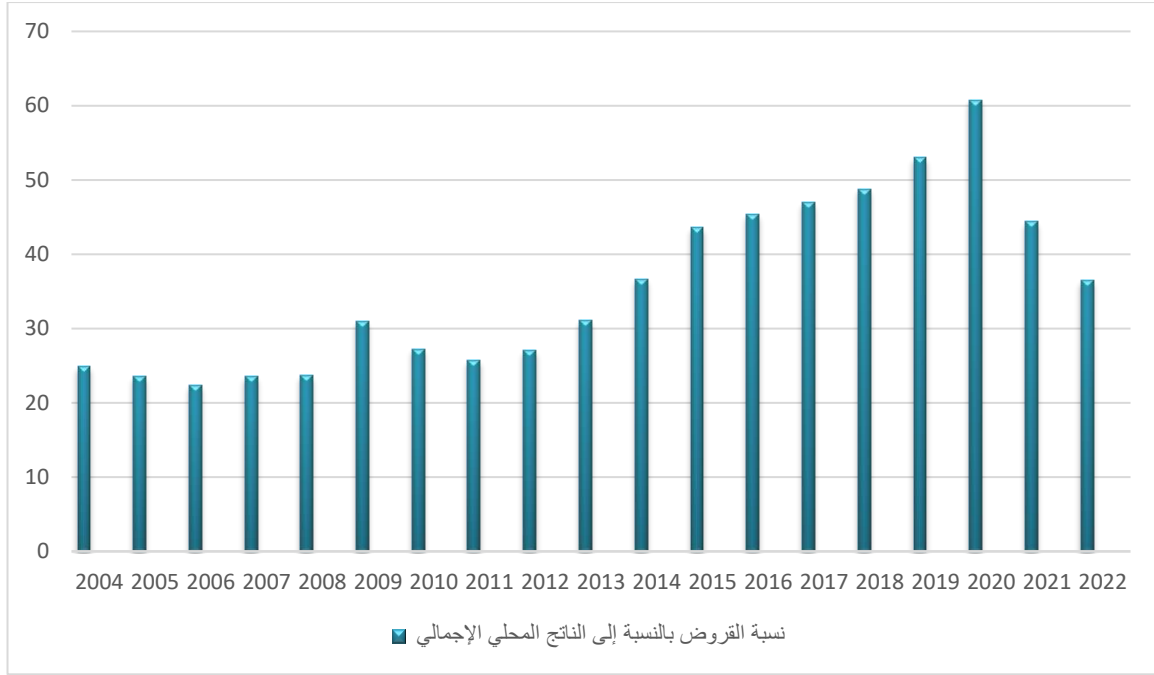
السنوات	اجمالي القروض	معدل النمو السنوي للقروض	الناتج المحلي الإجمالي PIB(مليار دينار)	نسبة القروض الى PIB
<u>2004</u>	1535 .0	11.2	6150.400	24.95
<u>2005</u>	1779.8	15.9	7561.984	23.53
<u>2006</u>	1905.4	7.1	8501.636	22.41
<u>2007</u>	2205.4	15.7	9352.886	23.57
<u>2008</u>	2615.5	18.6	11043.704	23.68
<u>2009</u>	3086.5	18.0	9968.025	30.96
<u>2010</u>	3268.1	5.9	11991.564	27.25
<u>2011</u>	3726.5	14.0	14519.808	25.66

27.06	15843.023	15.1	4287.6	<u>2012</u>
31.11	16569.27	20.3	5156.3	<u>2013</u>
36.68	17730	26.1	6504.6	<u>2014</u>
43.6	16702.1	11.9	7277.1	<u>2015</u>
45.4	17406.7	8.7	7900.9	<u>2016</u>
47.00	18906.6	12.3	8880	<u>2017</u>
48.8	20452.3	12.3	9976.3	<u>2018</u>
53.0	20500.2	8.8	10857.8	<u>2019</u>
60.8	18476.9	3	11182.3	<u>2020</u>
44.4	22079.3	-12.4	9794.7	<u>2021</u>
36.5	27688.8	3.3	10115.2	<u>2022</u>

• المصدر:

- Banque d'Algérie, rapports annuels de la banque d'Algérie 2022p110
- Banque d'Algérie, rapports annuels de la banque d'Algérie 2017p13

الشكل(3-11) تطور القروض المصرفية بالنسبة إلى الناتج المحلي في الجزائر 2004-2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

• بالنظر الى نسبة اجمالي القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نلاحظ انه طوال العشر سنوات الأولى 2004-2014 لم تتعدى النسبة سقف 40% إلا انها كانت في ارتفاع ، حيث سجلنا 43,6% في سنة 2015 ، ثم بقيت القيم تتراوح في الاربعينيات و بطبيعة الحال في تزايد الى غاية 2019 فأصبحت 53% ثم سجلنا 60,8% في 2020 ، و بالرغم من التزايد الا انها تبقى هذه القيم قليلة مقارنة بالدول المجاورة لأنها لم تتجاوز 70% حتى ، بحيث نلاحظ انه في دولة تونس مثلا تتعدى 70% و أكثر الى النسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، و طبعا هذه القيم تفسر لنا ان القروض المصرفية هي مهمة بحد ذاتها لكن الجزائر لا تعتمد عليها في تمويلات الأنشطة الاقتصادية ، بالرغم من ارتفاع قيم الموارد المالية ، من أجل الوصول الى نتائج أفضل لابد من الاهتمام بالجهاز المصرفي و العمل على استقراره ، ليس هذا فقط و إنما يجب على السياسة النقدية ان تفعل جميع وسائلها ، و هذا من قبل البنك المركزي حتى يتم توجيه الموارد الى الطريق التي تحقق ربحا و فائدة أكبر من أجل خدمة الاقتصاد الوطني و العمل على تطويره و حماية القروض من الضياع .

تحليل إجمالي الودائع (Gross Saving):

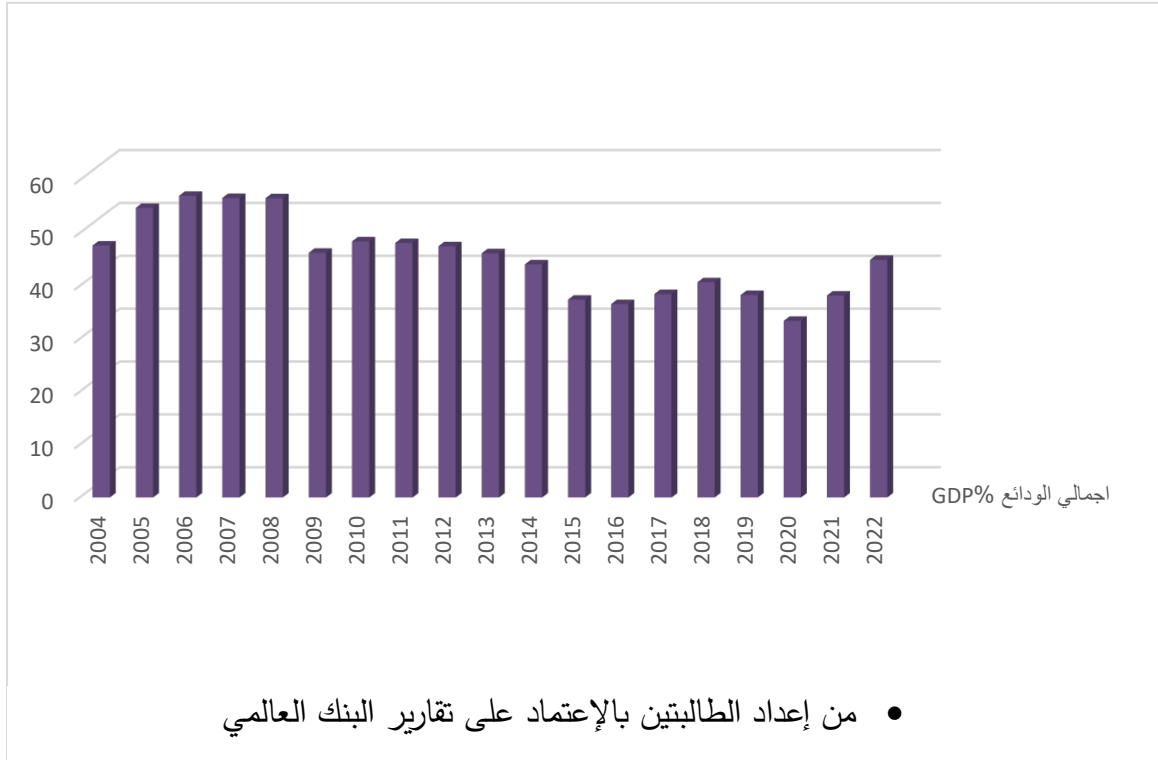
يوضحان كل من الجدول والشكل التاليين تغيرات إجمالي الودائع بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر طوال الفترة المذكورة أسفله:

الجدول (3-11) إجمالي الودائع 2004-2022

<u>السنوات</u>	<u>إجمالي الودائع (%GDP)</u>	<u>السنوات</u>	<u>إجمالي الودائع (%GDP)</u>
<u>2004</u>	47.66857	<u>2013</u>	46.20655
<u>2005</u>	54.7882	<u>2014</u>	44.10662
<u>2006</u>	57.06182	<u>2015</u>	37.42918
<u>2007</u>	56.66768	<u>2016</u>	36.59703
<u>2008</u>	56.61061	<u>2017</u>	38.48683
<u>2009</u>	46.29543	<u>2018</u>	40.72768
<u>2010</u>	48.45273	<u>2019</u>	38.30889
<u>2011</u>	48.15514	<u>2020</u>	33.42769
<u>2012</u>	47.53439	<u>2021</u>	38.20139
		<u>2022</u>	44.95247

- المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

الشكل (3-12) تطور إجمالي الودائع 2004-2022



تحليل النتائج:

يوضح كل من الجدول الشكل السابقين أن إجمالي الودائع في الجزائر في الفترة الأولى من مدة الدراسة، عرفت ارتفاعا في النسب، من 2004 إلى 2008، كانت 2009 بداية التغير، فبعدها كانت النسب تقارب 60% انخفضت إلى الأربعينات، حيث نلاحظ أن مجموع الودائع ارتفعت إلى قيمة 48,45% بعدما كانت 46,30% في السنة المنصرمة، غير أنها لم تستمر فرجعت إلى الهبوط مرة أخرى تدريجيا إلى غاية 36,60%

2022-2017: شهدت هذه الفترة عدم الاستقرار طوال السنوات الست، فقد ارتفعت ثم انخفضت، بعدها رجعت إلى الارتفاع مرة أخرى، بنسب متفاوتة إلا أنه سنة 2020 كانت أدنى سنة من ناحية نسبة إجمالي الودائع طيلة فترة الدراسة، حيث سجلت ب 33,43%

المناقشة:

نلاحظ أن حجم الودائع زاد و انخفض بمعدلات متفاوتة (باستثناء 2009)، بحيث أن اجمالي الادخار انخفض و بقي شبه ثابت خلال كل فترة ، حيث تم تسجيل انخفاض مقدر ب -2,2% في قيمة الودائع تحت الطلب و لأجل المجموعة من طرف المصارف ، و أيضا في سنة 2016 تم تسجيل انخفاض ب -3,2% في قيمة الودائع (بينما تم تسجيل زيادة بنسبة 8,17% في سنة 2014) (الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، سبتمبر 2017، صفحة 85) و يعود ذلك الى سياسة التقشف التي اتبعتها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار البترول و كذلك الى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بفعل عوامل كثيرة مثل الزيادة في أسعار الوقود (وفاء، أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017، 2018-2019، صفحة 175) ، دون أن ننسى أن الودائع المصرفية لها تأثير جد إيجابي على نمو نصيب الفرد، فزيادة الودائع المصرفية بوحدة واحدة، يؤدي الى زيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج ب 0,168708 وحدة، وفقا للنموذج النظري ل "هارد دومار" الذي يقول بأن زيادة المدخرات تؤدي الى التوسع في الائتمان والاستثمار والذي يؤدي في نهاية المطاف لزيادة الناتج الاقتصادي. هذا يعني ان البنوك في الجزائر تقوم بتحويل المدخرات بكفاءة الى الائتمان الموجه للأغراض الإنتاجية وهو ما يساهم في تحسين نصيب الفرد من الناتج.

دون تخطي فترة 2001-2004 التي انخفض فيها معدل نمو الودائع 2001 بشكل ملفت، وهذا راجع الى ضعف الثقة في البنوك الجزائرية نتيجة افلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، لكن بعد سنة 2006، بدأ معدل نمو الودائع في تحسن طفيف نتيجة ارتفاع أسعار الجباية البترولية. (منية، جوان 2021، صفحة 63)

○ الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة:

جدول (3-12) تطور الانفاق الحكومي 2004-2022

الانفاق الحكومي (%GDP)	السنوات	الانفاق الحكومي (%GDP)	السنوات
19.13577	<u>2013</u>	13.77265	<u>2004</u>
19.53102	<u>2014</u>	11.45042	<u>2005</u>
21.56035	<u>2015</u>	11.23158	<u>2006</u>
20.88986	<u>2016</u>	11.6435	<u>2007</u>
18.95041	<u>2017</u>	13.20671	<u>2008</u>
17.25795	<u>2018</u>	16.14529	<u>2009</u>
18.34324	<u>2019</u>	17.22676	<u>2010</u>
18.79157	<u>2020</u>	20.66809	<u>2011</u>
17.4213	<u>2021</u>	20.31803	<u>2012</u>
15.48352	<u>2022</u>		

• المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

• الانفاق الحكومي السنوي:

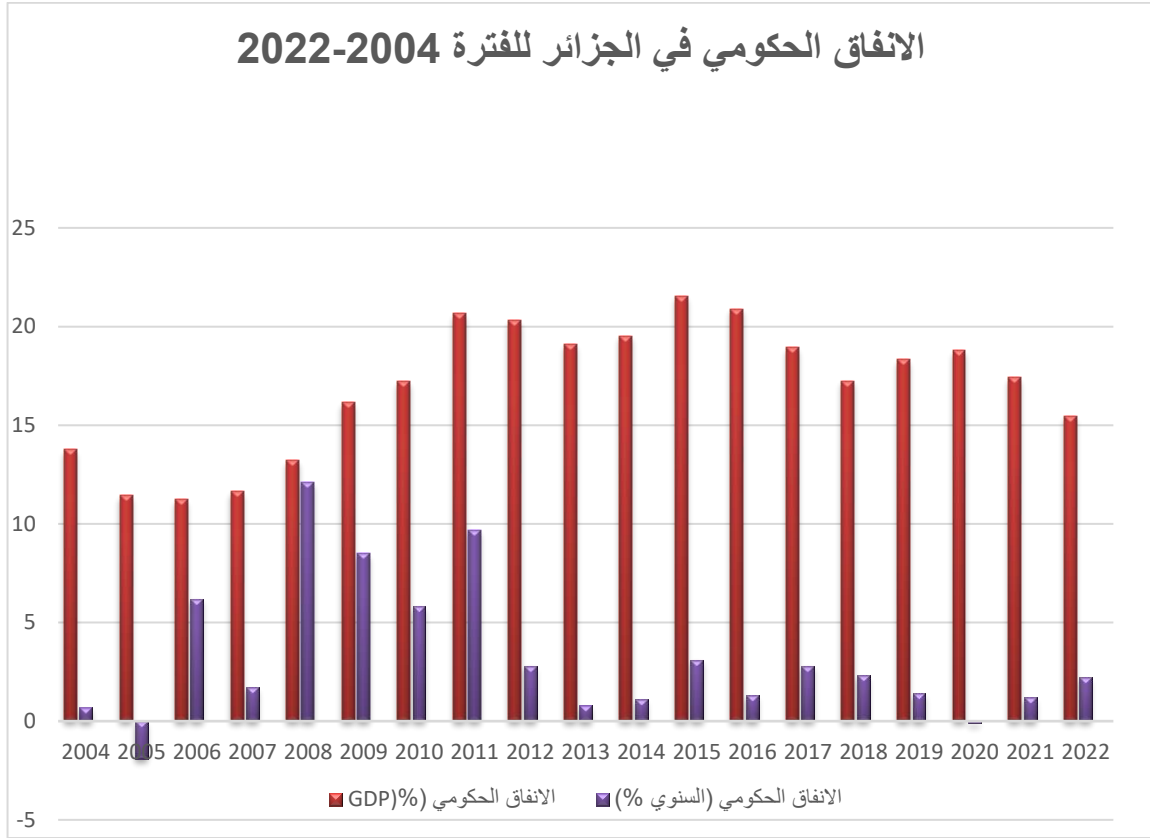
جدول (3-13) الانفاق الحكومي (السنوي %) في الجزائر الفترة 2004-2022

<u>الانفاق الحكومي</u> (السنوي %)	<u>السنوات</u>	<u>الانفاق الحكومي</u> (السنوي %)	<u>السنوات</u>
0.8	<u>2013</u>	0.7	<u>2004</u>
1.1	<u>2014</u>	-1.9	<u>2005</u>
3.1	<u>2015</u>	6.2	<u>2006</u>
1.3	<u>2016</u>	1.7	<u>2007</u>
2.8	<u>2017</u>	12.1	<u>2008</u>
2.3	<u>2018</u>	8.5	<u>2009</u>
1.4	<u>2019</u>	5.8	<u>2010</u>
-0.1	<u>2020</u>	9.7	<u>2011</u>
1.2	<u>2021</u>	2.8	<u>2012</u>
2.2	<u>2022</u>		

• المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

الشكل (3-13) تطور الانفاق الحكومي السنوي و بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

للفترة 2004-2022



• المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

تحليل النتائج:

توضح لنا الاشكال والجداول السابقة تغيرات كلا من الانفاق الحكومي السنوي وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، يتضح لنا أن نسب الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة او ما يعرف بالحكومي، أن نسبه لم تشهد استقرارا طوال فترة الدراسة،

الفترة 2004-2007، والتي كانت بداية مدة الدراسة، إذ أنها عرفت انخفاضا من % 13 إلى %11 في 2007 إلى ان عادت الى التزايد بشكل ملحوظ، حتى أصبحت %21,5 في 2015، أي ارتفعت بمقدار %10 لكن لم يدم هذا التغير مطولا، فقد رجعت الى الانخفاض مرة أخرى الى غاية %15,48 في 2022، وتبقى جميع هذه التغيرات تسير في تيار إيجابي مقارنة بالسنوات التي سبقت فترة الدراسة،

عرفت الفترة ما بين 2002-2006 بارتفاع معدلات الانفاق العمومي بشكل كبيراً على السياسة الاقتصادية لتحسين الوضعية المالية لدى تطور الانفاق العمومي في الجزائر كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات بتحويل السياسة الاقتصادية المتبعة الى السياسة التوسعية في الانفاق العمومي، و من اجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ثم البرنامج الخماسي الثاني باسم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42، جوان 2018)

حيث عرفت خلال الفترة 2010-2014 بتنفيذ البرنامج الخماسي بتعزيز النمو الاقتصادي، وقد تنتج عن تنفيذ هذا البرنامج زيادة حجم الانفاق العمومي من 1807,86 مليار دج سنة 2010 الى 8,6995 مليار دج سنة 2014، من خلال الفترة 2015-2019 سجل الانفاق العمومي ارتفاع مستمر من 7656,3 مليار دج سنة 2015 وفي السنة 2016 سجل تراجع كبير الى 5,7297 مليار دج ثم عاود ارتفاع سنة 2017,2018,2019 على التوالي ب 3,7389 مليار دج. 7726,3 مليار دج. 8557,2 مليار دج وفي السنة 2020 سجل تراجع بقيمة 7772 مليار دج (الدولي ت.).

ملاحظة: بخصوص الانفاق العمومي فهو يشمل بحد ذاته الانفاق الحكومي.

○ تطور التضخم في الجزائر الفترة 2004-2022

لا شك أن التضخم من المؤشرات الرئيسية لمعرفة سيرورة اقتصاد أي لبلد، إذ يعتبر هذا الأخير التغير في المستوى العام للأسعار وسنعرض الآن تغيرات التضخم في الجزائر للفترة 2004-2022:

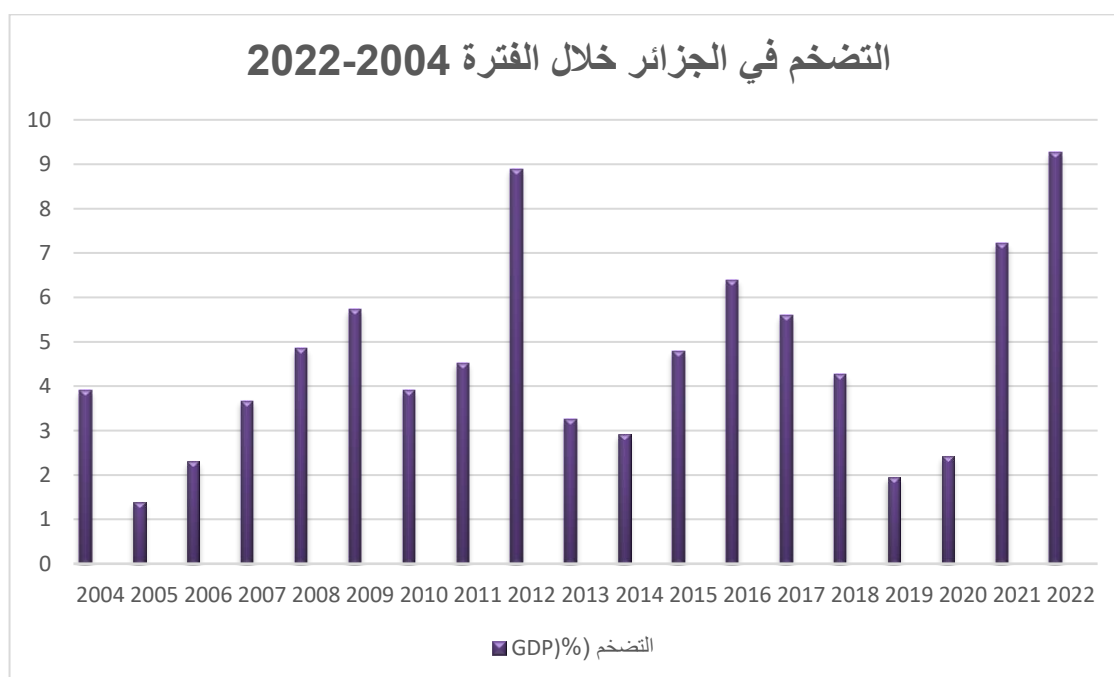
جدول (3-14) معدلات التضخم في الجزائر 2004 - 2022

<u>التضخم (GDP%)</u>	<u>السنوات</u>	<u>التضخم (GDP %)</u>	<u>السنوات</u>
3.25	<u>2013</u>	3.96	<u>2004</u>
2.91	<u>2014</u>	1.38	<u>2005</u>
4.78	<u>2015</u>	2.31	<u>2006</u>

6.39	<u>2016</u>	3.67	<u>2007</u>
5.59	<u>2017</u>	4.85	<u>2008</u>
4.26	<u>2018</u>	5.73	<u>2009</u>
1.95	<u>2019</u>	3.91	<u>2010</u>
2.41	<u>2020</u>	4.52	<u>2011</u>
7.22	<u>2021</u>	8.89	<u>2012</u>
9.26	<u>2022</u>		

• المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي

الشكل (3-14) تطور التضخم في الجزائر الفترة 2004-2022



• المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك العالمي

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2004-2022 بحيث نرى عدم ثبات التضخم إذ انه لم يتجاوز 8,89% كحد اقصى في عام 2012، لكن من الواضح أيضا انه لم ينخفض ليصل الى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر ب 0,34% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر ب 3,96% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة، إلى عدة عوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5,4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة الى ارتفاع الاجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%

وفي سنة 2005 قدر معدل التضخم ب 1,38% أي بتراجع قدره نقطتين عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية وبعودة أسعار البترول الى مستواها الطبيعي. بالإضافة أيضا الى انخفاض معدل السيولة المصرفية الى -39% (فضيل ر.، 2013، صفحة 204)

و في سنة 2006 قدر معدل التضخم ب 2,31% ليرتفع في سنة 2007 الى 3,67%، أي انه ارتفع و تجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية و المقدر ب 3%، و ذلك راجع الى ارتفاع أسعار الجملة للخضر و الفواكه ، و أيضا نمو السيولة النقدية من 56,7% سنة 2006 الى 74,5% سنة 2007، بالإضافة الى ارتفاع معدل النمو النقدي من 18,6% سنة 2006 الى 24,2% سنة 2007، و كل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم . (Hammadache, 2011, p. 75) في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية، أي في سنة 2008 الى 4,86% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة، و لعل ذلك راجع الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية و خاصة الفلاحية منها سنة 2008 . (Zahira, 2013-2014 , p. 256)

و سنة 2009 قفز معدل التضخم الى 5,7% و هو ما يعتبر اعلى معدل في العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين. (FMI, 2011, p. 5) فخلال التسع اشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ب 1,5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، و بذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4,2% في نهاية سبتمبر 2008 الى 5,7% في نهاية سبتمبر 2009، و يرجع هذا الضغط التضخمي أساسا الى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها الى 7,8%

تحت تأثير الارتفاع الكبير لأسعار السلع الفلاحية الطازجة 20,7% المنتجة محليا . (finances, 2009, p. 12) كما يرجع هذا الارتفاع أيضا الى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008 ، حيث ان الازمة المالية أدت الى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى الى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وان 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر . (زروق، 2020-2021، صفحة 87)

و في سنة 2010 عاود معدل التضخم الانخفاض نوعا ما ليبلغ 3,91% و هذا راجع الى انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة، اما في سنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم من جديد ليبلغ 4,52% و حسب دراسة اجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجمع M2 في هذه الزيادة، و ذلك بنسبة 63% من التضخم في حين تتوزع نسب الزيادة الباقية بين 7% بسبب تحركات أسعار الصرف ، 21% بسبب التضخم المستورد و 9% بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي . (Zahira, 2013-2014 , p. 259)

وفي سنة 2012 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جدا حيث قفز بحوالي 4,52% من سنة 2011 الى 8,9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة، بالإضافة الى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009. (زهرة، ديسمبر 2014 ، صفحة 33)

وفي سنة 2013 عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد ليصل الى 3,25%، ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2,9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول. (زروق، 2020-2021، صفحة 87)

أما في سنة 2015 ، فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط من 109,55 دولار امريكي في السداسي الأول من 2014 الى 58,23 دولار في السداسي الأول من 2015 أي انخفاض بنسبة 47,02 (الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2014 و اخر التوجهات لسنة 2015 (تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني)، ديسمبر 2015 ، صفحة 16) % و استمر هذا الانخفاض

ليصل في أواخر سنة 2015 الى 35 دولار للبرميل الواحد، و هو اقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 و المقدر ب 37 دولار امريكي للبرميل الواحد، و اقتراب السعر المرتقب من سعر تكلفة الاستخراج ما سيزيد من عجز الميزانية اكثر و قد كان لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية، خاصة و ان الحكومة عمدت الى تخفيض قيمة العملة اكثر من اجل تحقيق جباية بترولية اكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم فحسب احصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015 ب 4,78% أي بزيادة قدرها 1.86 نقطة عن سنة 2014. (finance, 2017) ليواصل الارتفاع أيضا سنة 2016 ليلبغ 6,4% و يبدو أن هذا التواصل في الارتفاع خلال سنتي 2015 و 2016 لا علاقة له بالتضخم المستورد، كون مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف الا ارتفاعا بسيطا و لم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلى 21,8%، كما يبدو أن ارتفاع التضخم في سنة 2016 لم يرافقه توسع في الكتلة النقدية M2 ، حيث للسنة الثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملون غير الماليون إلا بواقع 0,79 % في 2016 مقابل 0,13 % سنة 2015 . (زروق، 2020-2021، صفحة 88)

بعد سنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم، عاد في سنة 2017 الى الانخفاض نوعا ما حيث قدر ب 5,6% واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018 و 2019، وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الأسعار (الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، جويلية 2018، صفحة 5)

بخصوص فترة 2020-2022: والتي شهدت الازمة العالمية بسبب كوفيد 19 والتي عرفت ارتفاعت نسب التضخم وقد أثرت حتى بعد مرور الازمة في سنة 2022 فقد كانت سجلت أكبر نسبة تضخم طوال الفترة المدروسة اذ قدر ب 9,26 % سنة 2022 وما أكدته دراسة شباب زينب و طالب ميسوم التي استنتجت ما يلي:

يحظى الذهب الأسود بأهمية كبيرة خاصة لدى الاقتصاد الجزائري وبناء على هذا التركيز يعتمد على أسعاره بالإيجاب أو السلب على البد خاصة وأن الاقتصاد المحلي يعتمد بنسبة كبيرة على عائدات النفط.

يمكن القول انه بسبب انتشار ازمة كورونا شهدت الجزائر أزمة اقتصادية حيث بلغ عدد المصابين مع نهاية سنة 2020 بلغ 97441 إصابة مما أدى الى انخفاض كبير في حجم الصادرات النفطية الجزائرية التي سجلت قيمتها ما يقارب 20 مليار دولار سنة 2020 حيث وصل متوسط سعر النفط عند 42 دولار للبرميل خلال السنة مقابل 64 دولار للسنة الفارطة بتراجعه 23 دولار للبرميل، انخفاض مستوى الناتج في القطاع النفطي بسبب تراجع الطلب عليه والتزام الجزائر باتفاق مع الاوبك لخفض كميات الإنتاج مما أدى إلى هبوط مستمر لقيمة الدينار الجزائري اما العملات الصعبة.

هذه الجائحة أثرت على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية أيضا نتيجة للإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية كالحجر المنزلي وتجميد النقل البري والبحري والجوي ... حيث في الجزائر ارتفع معدل التضخم بحوالي 2,42% خلال سنة 2020 مقارنة ب 2019 جاء كمحصلة لارتفاع الأسعار، في شهر يناير 2021 بلغ 4,23% مقارنة بيناير 2020. (الميسوم، 2022، الصفحات 598-613)

وعلى الرغم من اعتداله في الربع الرابع، بلغ معدل التضخم 9.3% في عام 2022، بسبب تضخم أسعار الغذاء، مما أثر على الجزائريين الأشد احتياجا، أكثر من غيرهم، حيث يشكل الغذاء أكثر من نصف الإنفاق على أكثر 40% من السكان عوزا.

خلاصة الفصل:

ضم هذا الفصل الدراسات السابقة المختصة في البحث عن تأثير الائتمان على النمو الاقتصادي و دوره في تطويره كما قمنا بالتطرق إلى النظريات المتعلقة بعلاقة الإقراض المصرفي بالنمو الاقتصادي منها نظرية العرض القائد و نظرية الطلب التابع و السببية ثنائية الاتجاه ، أما في المبحث الثالث فقد أجرينا دراسة تحليلية لأثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2022 و قمنا من خلاله بدراسة متغيرات و مؤشرات مختلفة و قمنا بتحليلها ، و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتائج و هي كالآتي:

- أدت زيادة تشجيع الاستثمارات الخاصة والتحفيز على المؤسسات الناشئة والصغيرة، إلى تطور معدلات الائتمان الخاص في السنوات الأخيرة.
- تساهم الودائع في زيادة توسع الإقراض والاستثمار الذي في نهاية المطاف يؤدي إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- تحاول الجزائر جاهدة من أجل توجيه نفقاتها نحو القطاعات التي ترفع من مستوى الإنتاجية في البلد.
- يؤثر تذبذب نسب التضخم في الجزائر وعدم استقراره سلبيا على النمو الاقتصادي الجزائري.

الغائبة

• الخاتمة:

لطالما اختلف الاقتصاديون حول فكرة أثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي، بحيث يرى البعض من المفكرين من يرى أنها إيجابية و هناك من يراها سلبية، و في بحثنا هذا تطرقنا إلى أثر الإقراض المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2022 عبر تحليل مجموعة من المتغيرات التي لها علاقة بالإقراض المصرفي و أثرها على النمو الاقتصادي ، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن القروض المصرفية حسب القطاع و بالخصوص العمومية منها مستحوذة على النسبة في أغلب السنوات، إذ أن البنوك الخاصة كانت مساهمتها طيلة فترة الدراسة لم تتعدى 15%، دون نسيان العلاقة الطردية بين القروض المصرفية حسب القطاع و الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما يوضح لنا أن الجزائر يتوجب عليها ترشيد منح القروض المصرفية للقطاع العام نحو الاستثمارات الفعالة، و تسهيل و وضع محفزات من أجل تطوير المصارف الخاصة، و ذلك من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي

أما من ناحية الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك، فقد تطور نوعا ما نظرا لاهتمام الجزائر بمشاريع الشباب، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، إضافة إلى أن القروض المصرفية للقطاع الخاص لها دور كبير في تحسين النمو، والجزائر بدورها، في الآونة الأخيرة بدأت تهتم بالنشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لهذا بدأت تتحفز نوعا ما، إلا أن التمركز ما زال مستمرا نوعا، رغم التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لجميع الاستثمارات الصغيرة.

من ناحية توزيع القروض حسب مدة الاستحقاق، نلاحظ أن الجزائر في الفترة 2004-2013، كانت قروضها القصيرة ومتوسطة الأجل، تفوق طويلة المدى، وهذا ما يدل على ضعف السياسة النقدية واهتمام البلد بالطلب على العرض.

ثم بدأت القروض طويلة الأجل في ارتفاع مما كان له أثر إيجابي، وبالرغم من ذلك يبقى على البنك المركزي العمل أكثر على توجيه البنوك إلى الطريق الصحيح والأكثر فعالية خدمة للاقتصاد الوطني وتطويره وكذا حماية القروض من الضياع.

مما لا شك فيه أن لإجمالي الودائع تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، إلا أن ما يلاحظ بخصوص الجزائر عكس ذلك وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل أهمها ضعف القاعدة البنكية وغياب الثقافة المصرفية لدى العملاء.

أما بخصوص الإنفاق الحكومي فإن الجزائر تسعى جاهدة من أجل تسييره بطريقة جيدة بحيث أعدت عدة برامج لتطبيق الحكم الرشيد، إلا أنها على العموم لا تساهم كثيرا في تحقيق النمو الاقتصادي. (قريجيج، 2018، الصفحات 94-115)

استنتجنا أيضا أن التضخم في الجزائر لم يعرف استقرارا طيلة فترة الدراسة إذ أنه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

اختبار صحة الفرضيات:

بعدما أكملنا الدراسة التي بنيناها على فرضيات، التي كانت إجابات مؤقتة للإشكالية،

✓ الفرضية الأولى: القروض المصرفية الخاصة تؤثر وبشكل كبير على النمو الاقتصادي

✓ الفرضية الثانية: الإقراض المصرفي يؤثر على اقتصاد الجزائر ويعتبر مؤشر رئيسي يساعد على رفح أو خفض الاقتصاد الوطني.

المراجع باللغة العربية:

➤ أولاً: الكتب

- أحمد، ح.، (1992). أصول الاقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارنة لدراسة مبادئ علم الاقتصاد، (الطبعة الاولى). لبنان: دار النهضة العربية.
- الحبيب، فايز. ابراهيم. (1985). نظريات النمو والتنمية الاقتصادية. جامعة الملك سعود، السعودية: عمادة شؤون المكتبات.
- الحكيم، ط. م. (2007). مقدمة في المشكلة الاقتصادية (بدون رقم الطبعة). مصر: جامعة القاهرة.
- الحميد، ع. ا. (2000). البنوك الشاملة عملياتها وادارتها. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- الحميد، ع. ا. (2000). العولمة واقتصاديات البنوك. مصر: الدار الجامعية.
- الحميد، ع. ا. (2007). اقتصاديات النقود والبنوك-اساسيات والمستحدثات -. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- الحناوي، م. ص. (2002). الادارة المالية والتمويل. القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- الداغر، م. م. (2005). الاسواق المالية: مؤسسات -اوراق-بورصات. عمان: دار الشروق الطبعة الاولى.
- -الزبيدي، ح. م. (2002). ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. عمان الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- السيسي، ص. ا. (1998). ادارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية الطبعة الاولى. لبنان: دار الوسام للطباعة النشر.
- - الشرفات، ع. ج. (2010). التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض). الاردن: دار جليس الزمان الطبعة الاولى.

- العيسى، ن. س. (بدون سنة نشر). مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق. الاردن: الطبعة الاولى دار الثقافة للنشر والتوزيع ص 370.
- الفولي، ز. ع. (2003). اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية , 77.
- القادر، ع. ع. (2000). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية. الاسكندرية مصر: الدار الجامعية.
- القرشي، م. (2007). التنمية الاقتصادية. الاردن الطبعة الاولى: دار وائل للنشر و التوزيع.
- القرشي، م. (2007). التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات). الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- المسعودي، ت. ع. (2011). الاقتصاد الكلي. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- أمين، د. ا. (2002). مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان _الاردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- النجار، ع. ا. (1982). اقتصاديات النشاط الحكومي ذات السلاسل. الكويت.
- النشرتي، م. (2003). السياسات النقدية والمصرفية. القاهرة: كلية الادارة والاقتصاد، دار النهضة العربية.
- جودة، ص. ا. (2000). بورصة الأوراق المالية. الاسكندرية مصر: مكتبة الاشعاع.
- جودة، ع. ا. (1999). ادارة الائتمان. عمان الاردن الطبعة الاولى: دار وائل للنشر.
- حشيش، ع. أ. (2004). الاقتصاد النقدي والمصرفي. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية الجديدة.
- حماد، ط. ع. (2000). بورصة الاوراق المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حمود، ت. م. (2006). التنمية الاقتصادية. الرياض: دار المريخ.
- خبابة، ع. ا. (2000). الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

- خلف، ف. ح. (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي. الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ص 57.
- سلطان، م. س. (2005). ادارة البنوك. الاسكندرية مصر: الدار الجامعية الجديدة.
- حمدان، ا.، (2007). مبادئ الاقتصاد الاسلامي (بدون رقم الطبعة). المملكة العربية السعودية: جامعة ام القرى.
- -راشد، ر. (2008). الاوراق التجارية -الافلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- صالح، د. س. (2001). مبادئ الاقتصاد. بيروت، لبنان: اكااديمية إنترناشيونال.
- ضياء، م. (2003). البورصات، اسواق رأس المال وأدواتها -الاسهم والسندات. الاسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعة.
- طه، ر. ا. (2021). التضخم/اسبابه، آثاره، وسبل معالجته. صندوق النقد العربي.
- طه، ط. (2007). ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت. دار الفكر الجامعي , 452.
- عثمان، ح. ع. (2002). مبادئ المالية العامة ج2. مصر: الدار الجامعية.
- علي، ا. م. (2004). التنمية الاقتصادية ومفهومها -نظرياتها-سياساتها مصر: الدار الجامعية.
- عواد، م. (2020). الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين. جامعة القدس.
- عوض، ع. ج. (1998). الشيك في قانون التجارة. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- فضيل، ن. (2006). الاوراق التجارية في القانون التجاري. الجزائر: دار هومة الطبعة 1.
- كامل، م. ا. (1998). المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبة القومية -بالتطبيق على قطاع الجمارك-. مصر: الدار الجامعية.
- لطرش، ط. (2007). تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية.
- للتخطيط، ا. ا. (2009). دور القطاع التمويلي في التنمية. الكويت.
- مالتوس، ر. (1789). مبادئ السكان. انجلترا.
- مبارك، م. ي. (2005). اساسيات علم الاقتصاد. بيروت: الدار الجامعية.
- معروف، ه. (2005). تحليل الاقتصاد الكلي. الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.
- ناصر، س. (2015). التقنيات البنكية وعمليات الائتمان. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- ناصف، م. ع. (2000). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد. مصر: جامعة الإسكندرية.
- نرمين، م. (2021). مفاهيم اقتصادية اساسية (الناتج المحلي الاجمالي).
- هندي، م. ا. (2006). ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات. مصر: مركز دلتا للطباعة.
- هيبه، ا. ا. (2018). تأثير الائتمان المصرفي علي النمو الاقتصادي في مصر. المعهد العالي للحاسبات والمعلومات طنطا.
- **ثانيا: الرسائل الجامعية، المقالات، الدوريات والمنشورات:**
- آخرون، د. ط. (2016). دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق اقلع وتنويع الاقتصاد الجزائري -دراسة تحليلية وتقييمية.
- الجزائر، ب. (2008). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- الجزائر، ب. (2010).
- الجزائر، ب. (2016). التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر. الجزائر.
- الجزائر، ب. (2021). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- الجزائر، ب. (جوان 2018). النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42. الجزائر.
- الجزائر، ب. (جويلية 2018). التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- الجزائر، ب. (ديسمبر 2015). التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 واخر التوجهات لسنة 2015 (تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني). الجزائر.
- الجزائر، ب. (سبتمبر 2017). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- الجندي، ق. ع. (2021). قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. مجلة البحوث الاكاديمية (العلوم الانسانية)،
- الحاج، ب. ز. (2011). أثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية. مجلة الاستراتيجية والتنمية العدد 1..
- الدولي، م. ا. (2024). <https://www.albankaldawli.org> (vu le 19/06/2024 à 2:20).

- الدين، ص. ص. (2006). النمو والتجارة الدولية للدول النامية. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- الرؤوف، ع. ع. (2011). محددات سعر نفط منظمة الاوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية -1970-2008. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة ورقلة.
- الماخي، ا. ا. (2017). أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان مع التركيز على الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1999-2015). رسالة دكتوراه في الاقتصاد. جامعة انيلين، السودان: كلية الاقتصاد بالسودان.
- المنعم، ب. ا. (2020_2019). أثر التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2018. رسالة تدخل ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي. ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الميسوم، ش. ز. (2022). تأثير فيروس كورونا (كوفيد19) على التضخم في الجزائر العدد 3. دراسات اقتصادية.
- النعيمي، ا. م. (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية_ تطبيقية). مجلة الادارة والاقتصاد العدد الثالث وثمانون , 1.
- انجرو، ع. ا. (2006). التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3.,.
- ايناس، م. ا. (2015). دالة الانتاج الزراعي المصري (1985_2011). مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد71.
- بحري، أ. (2017). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، الجزائر.
- بركان، م. م. (2016). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية 1990_2014. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية المجلد 7 العدد 7 جامعة الواد الجزائر،

- تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1998-2017. (جانفي 2019). مجلة الإستراتيجية والتنمية.
- حبيب، ق. (2014/2013). الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.
- حمزة، م. (2017). النمو الاقتصادي بين المقربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد الصناعي.
- ربيحة، ق. (2014). الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر. مذكرة مقمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي،
- رشيد، ع. س. (2019). أثر رأس المال المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970-2014. مجلة الاقتصاد الجديد.
- رماح، ح. (2019، جوان 11). النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 2000-2014. مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر. تيارت، اقتصاديات العمل، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية - تيارت-.
- زروق، ا. ب. (2020-2021). التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة باتنة.
- زهرة، ب. ب. (ديسمبر 2014). دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011. مجلة ابحاث اقتصادية وادارية العدد 16.
- س. ع. (2020-2021). محددات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر لفترة (1990-2018). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د.). تبسة، جامعة العربي التبسي، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، علوم التسيير.
- سعدي، ه. (2017). أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014). أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية غير منشورة. المسيلة، الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- سعيدان. (2021). محددات النمو الاقتصادي دراسة قياسية 1990-2021. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر. تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة تبسة.

- سمير، ح. ب. (ديسمبر 2011). دور التعليم في النمو الاقتصادي. مجلة السياسات الاقتصادية جامعة تلمسان العدد الثاني.
- [شندي، م. م. (2023). تأثير الائتمان المصرفي على التضخم في الاقتصاد العراقي (دراسة قياسية). Kut Journal,
- عبادي. (2014). العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية الجزائرية _دراسة قياسية _ للفترة (1989_2009). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية 12(3)،
- عثمانى، ل. ل. (2019). انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2017). مجلة دراسات العدد الاقتصادي, 29-54.
- فضيل، ر. (2013). تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 200-2011. مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62.
- فوزية، ع. م. (2012_2013). اتخاذ قرار المفاضلة بين الائتمان المصرفي في البنوك التجارية باستخدام اسلوب البرمجة بالأهداف _دراسة حالة _بنك التنمية المحلية. اتخاذ قرار المفاضلة بين الائتمان المصرفي في البنوك التجارية باستخدام اسلوب البرمجة بالأهداف _دراسة حالة _بنك التنمية المحلية.
- كريم، ب. (2013-2014). اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب وتطوير العرض. اطروحة دكتوراه في علوم التسيير. الجزائر، جامعة الجزائر 3، الجزائر: كلية علوم التسيير جامعة الجزائر 3.
- محمد، ز.، (2006). التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية، غزة.
- محمد حقيقة، (2019, 10 7). أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2014. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- منية، ج. ب. (جوان 2021). الأنشطة الرئيسية للبنك ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 5، (47-77).

- منيرة، ن. (2024). تطور الائتمان المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2022. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية, 540-553.
- ميخائيل، ا. غ. (1991). أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي. رسالة ماجستير، الاردن، حالة تطبيقية للفترة 1968-1988. الاردن: جامعة اليرموك الاردن.
- ميلود، د. ع. (جوان 2017). أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس.
- ميلود، و. (2013). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.
- هاني عبد الجبار عبد الجبار وهادي سعيد عفراء. (2016). إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها. Journal of economics and administrative sciences 22(87).
- وسيلة، ب. (2021). أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1970-2019. مجلة الاقتصاد الجديد.
- وفاء، ا. (2018-2019). أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2017. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د. تلمسان، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.
- وفاء، ا. (2019). أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (1981-2016). Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale, 197.
- وفاء، ا. (2019). تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي للفترة 1998-2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية.
- يوسف، م. ح. (تاريخ الاطلاع 2011.02.11 الساعة 08:00). اهمية الانفاق العام واثاره (على الخط). <http://saaid.net/Doat/hasn/120.html>.

➤ المراجع باللغة الأجنبية

- Adampoulos, A. V. (2009). Credit Market Development and Economic Growth. American Journal of Economics and Business, 34–40, 34.
- Alkhazaleh, A. (2017). factors may drive the commercial banks' lending: Evidence from Jordan. banks and bank systems. 12.(2)
- Asit Mohanty, S. K. (2016). Bank Credit and Economic Growth: An Empirical Evidence from Indian States. International Journal of Current.
- Azira, A., & Juhaiada, A. b.(2018) .
- Bai, H. (2016). Unemployment and credit risk. journal of financial economics 142.(1)
- Bank credit and short–run economic growth: a dynamic threshold panel model for ASEAN countries. (2020). HAL open science.
- Banu, I. M. (2013). The impact of Credit on Economic Growth in the Global Crisis Context. Procedia Economics and Finance.
- Carlos, L. N. (15–11–2012). Bank Credit and economic growth. Munich Personal RePEc Archive.
- Catheart. (1982). money creditand economy activity. hornewood.
- –Chappelow, j. (2020, August 17). Real Gross Domestic Product (GDP) Definition. Récupéré sur Investopedia:
<https://www.investopedia.com/terms/r/realgdp.asp>
- Chowdhury, e. (2012). impact of inflation on bank lending rate in Bangladesh. Journal of Politics &Governance 1.(1)
- Cole, R. (1998). Consumer and Business credit. New Yok: Management NEW YORK HILL.
- –Cucinelli, D. (2015). The Impact of Non–performing Loans on Bank Lending: Evidence from the Italian Banking Sector. Eurasian Journal of Business and Economics,

- Demetriades, P. &. (1996). Does Financial Development Cause Economic Growth? Time Series Evidence from 16 countries. Journal of Development Economics vol51.
- djistera, a. a. (2015, 9 17). gdrdeveloppment Transtion. Récupéré sur le role de capital humain dans la croissance : le cas des economies emergentes d'astie:
<https://gdrdeveloppmentTransition.org/papiers/gchd/dgistera.pdf>
- domushieva, d. (2020). the impact of macroeconomic variable and bank specific factors on the liquidity of bank system: evidence from Eurozone. university of sheffield.
- Donaldson, J. R. (2015). Bank capital, bank credit and unemployment. unpublished manuscript duke university.
- E.Leamer, E. (2009). Macroeconomic Patterns and Stories: A Guide for MBAs. berlin: heidelberg springer.
- Finance, m. d. (2017, 3 31). Www. dgpp-mf.gov.dz. Récupéré sur Donnés de ministère du finance.
- Finances, m. d. (2009). Le comportement des pricipaux indicateurs macroéconomiques et financiers à fin septembre 2009. L'Algérie : direction générale de la prévision et des politiques.
- -FMI. (2011). Fonds monétaire international "algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article 4. Rapport de FMI.
- fund, I. m. (s.d.). international financial statistics and data files and world bank and OECD GDP estimates .

- Georgieva Svrtinov, a. o. (2019). determinants of bank credit risk: empirical evidence from Jordanian commercial banks. Academy of accounting and financial studies journal 23.(3)
- Guerra, E. A. (2016). The economic growth and the banking credit in Mexico: Granger causality and short-term effects, 2001Q1 – 2016Q4. Economía Informa, 406.
- Guglielmo Maria Caporale, M. H. (2016). Islamic Banking, Credit and Economic Growth: Some Empirical Evidence. SSRN Electronic Journal.
- Gurley, J. (1955). Financial Aspects of Economic Development. The American Economic Review.
- Hammadache, F. T. (2011). L'économie algérienne dans le contexte de la crise financière internationale l'economie algérienne aux défis de la globalisation. Journée d'etude.
- Hoang dieu hien, N. a. (2020). bank specific determinants of loan growth in Vietnam: evidence from the CAMELS approach. the journal of Asian finance, economics and business 7.(9)
- -<http://kokminglee.125mb.com/economics/charofgrowth.html>,. (2020, 08 14 a15:00).
- Jakit, G., & Nagib, O .(2018) .
- Keshtgar, N. a. (2020). the impact exchange rate volatility on banking performance (case of Iran). international journal of business and development studies 12.(1)
- -King, R. a. (1993). Finance and growth: Schumpeter might be right. Quarterly Journal of Economics,
- -king, R. L. (1993). Finance and growth: Schumpeter might be right. Quarterly Journal of Economics.

- Koechlin, P. S. (march 2002). Purchasing power parities–measurement and uses P1. paris : OECD.
- Kuznut, S. (1973). Modern Economic Growth M finding and Reflections vol63 N3 .
- –Marshal, I. (2017). the impact of macroeconomic dynamic on bank landing behavior in Nigeria. Noble international journal of economics and finance 7.(5)
- private sector credit on economic growth in Nigeria. CBN Journal of Applied Statistics, 2015.
- Omowunmi, F. (2011). Determinants of commercial Banks (Lending behaviour in Nigeria. International journal of financial research.
- Pagano, M. (1993). Financial markets and growth ,An overview. European Economic Review, Vol 37.
- R.I.M. (1973). Money and Capital in Economique development. Washington: Brooking intitustion Press.
- rabab 'ah, m. (2015). facturs affecting the bank credit: an impirical study on the Jordanian commercial banks. international journal of economics and finance 7.(5)
- Raz, A. F. (2013). The nexus Between Bank Credit development AND economic Growth in Indonesia. DLSU Business & Economics Review.
- Robert, p. (2010). Croissance et crise (Analyse économique et historique), chapitre 1 : la croissance présentation d'un processus complexe. Pearson, France.
- –Robert, P. (2010). Croissance et crise (Analyse économique et historique) chapitre 1 La croissance. Pearson, France : Présentation d'une processus complexe.

- Schumpeter, J. (1934). The Theory of Economic Development. cambridge mass Hrvard University Press.
- Tan, Y., (2012). Bank Profitability and inflation: the case of China. Journal Of economics Studys 39.(6)
- Tinoco-zemeno, M. a. (2013). growth bank credit, and inflation in Mexico: evidance from an ARDL-bounds testing approach. latin American economic review 23.(08)
- Todaro, M. P. (2015). Economic Development. harlow peason.
- Tracey, M. &. (2011). The Impact of Non-performing Loans on Loan. IMF Working Papers.
- WOLF, H. A. (1975). personal finance. USA: allyn and bacon inc.
- -WOLF, H. A. (1975). personal finance. USA : allyn and bacon.
- Zahira, B. (2013-2014). La relation monnaie. Inflation dans le contexte de l'economie algérienne. Thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques. Tlemcen, université de Tlemcen Algérie, l'Algérie